



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية - الجزائر



مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء
الإقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات
الجزائرية

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية
تخصص العلوم الاقتصادية بعنوان:

تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

من إعداد: رشيدة زاوية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 15 نوفمبر 2020

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد اللطيف مصيطفي	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
عبد الحميد بوخاري	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
علي بن ساحة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
أحمد لعمي	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
اسماعيل بن قانة	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
عطالله بن مسعود	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية - الجزائر



مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء
الإقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات
الجزائرية

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية
تخصص العلوم الاقتصادية بعنوان:

تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

من إعداد: رشيدة زاوية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 15 نوفمبر 2020

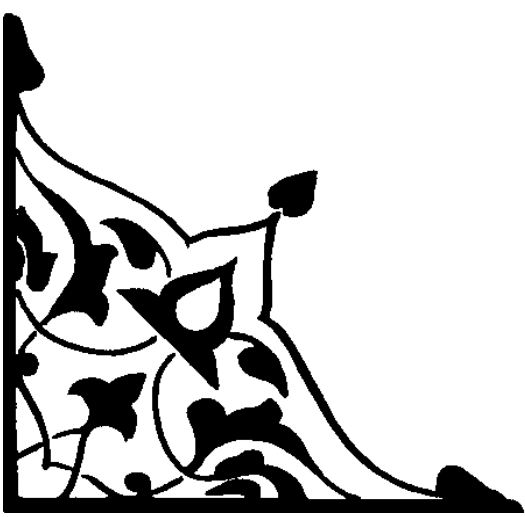
أمام اللجنة المكونة من السادة:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد اللطيف مصيطفي	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
عبد الحميد بوخاري	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
علي بن ساحة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
أحمد لعمي	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
اسماعيل بن قانة	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
عطالله بن مسعود	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من قال فيهما رب العزة سبحانه و تعالى:

"ولخفض لهما جناح الذل من الرحمة"

الوالدين العزيزين الكريمين أطال الله عمرهما.

إلى من جمعني بهم سقف واحد و دم واحد إخوتي: محمد عبد الكريم، عبد الله، علي،

عبد العزيز

و أخواتي: فاطمة، فتيحة، أمينة، وقويدري فاطمة

إلى البراعم، أنفال، ألاء الرحمن، عبد الرؤوف

إلى كل العائلة الكبيرة و الأصدقاء و الزملاء

إلى كل أساتذتي

إلى كل من سكن قلبه حب الدين والعلم والوطن

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

ونسأل الله ان يجعل هذا العمل نبراسا لكل طالب علم.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، الحمد لله، أوله وآخره.

لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور بوخاري عبد الحميد على قبوله الاشراف على هذا العمل، حيث لم يبخل علي

بالإرشادات والتوجيهات وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

نشكر كل الأساتذة الذين نوروني بمعارفهم وارشادوني بتوجيهاتهم القيمة نخص بالذكر الاستاد

عبادة عبد الرؤوف من جامعة غرداية والدكتور قارة ابراهيم من جامعة غليزان والأستاذ الدكتور

خالد محمد السواعي من جامعة الأردن.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بجامعة غرداية، وكذا أستاذتي في جامعتي ورقلة والجزائر

كما لا أنسى كل من ساهم في إخراج هذا العمل ولو بدعاء بظهر غيب

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة أساتذتي الأفاضل بآرك الله في علمهم وفي حسناتهم

ملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي (ميزان المدفوعات، النمو الإقتصادي، التضخم والموازنة العامة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقديم النمذجة القياسية للعلاقة الإقتصادية بين سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و مؤشرات الإستقرار الإقتصادي، باستخدام نموذج الإتحاد الذاتي VAR.

و قد توصلنا إلى أن سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري بنسبة متوسطة مع وجود علاقة طردية بينهما ، وسعر الصرف يؤثر على التضخم بنسبة عالية مع وجود علاقة عكسية بينهما ، أما عن نسبة تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي و رصيد الموازنة العامة فكانت النتيجة ضعيفة مع وجود علاقة عكسية بينهم، كما بين اختبار السببية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من سعر الصرف و النمو الإقتصادي وبين سعر الصرف والتضخم في حين عدم وجود سببية بين سعر الصرف و الميزان التجاري و بين سعر الصرف والموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف، ميزان مدفوعات، نمو إقتصادي، تضخم، موازنة العامة، ميزان تجاري، الجزائر.

Abstract:

This research aims at studying how further can the changeable exchange rate impact the indicators of the economic stability (Balance of payment, economic growth, inflation and general budget) in Algeria during the period of 1990 to 2015 , The study has leaned on time series analysis of the study's changes to put forth an appropriate standard data modeling for the economic relation between the official exchange rate(the Algerian dinar) compared to the US dollar and the indicators of the economic stability by using the Vector Autoregressive model VAR.

We found that the exchange rate has an average impact on the commercial balance in a direct relationship between them, whereas the exchange rate can enormously affect the inflation in an inverse relationship, As for the impact of the exchange rate on the economic growth and the general budget is little, in an inverse relationship between them. Moreover, the causation test has shown that there is a causal relationship between the exchange rate and the economic growth and between the exchange rate and the inflation. Meanwhile, the causal relationship does not exist between the exchange rate and the commercial balance as well as with the exchange rate and the general budget

Keywords: exchange rate, Balance of Payments, Economic growth, Inflation , General budget, commercial balance, Algeria.

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أسعار تعادل بعض العملات حسب سجلات صندوق النقد الدولي سنة 1946	19
(1.3)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2015	131
(2.3)	تطور المديونية الخارجية للفترة 1990 - 1995	132
(3.3)	تطور سعر النفط خلال الفترة 1993-1998	133
(4.3)	تطور إحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1997-2008	133
(5.3)	تطور أسعار النفط للفترة (2008-2015)	134
(6.3)	تطور إحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2009-2015	139
(7.3)	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	155
(8.3)	نتائج إختبار ADF لإستقرارية السلسلة ER	157
(9.3)	نتائج إختبار ADF لإستقرارية السلسلة $D(ER)$ و السلسلة $D(ER,2)$	159
(10.3)	نتائج إختبار ADF لإستقرارية السلسلة BC و $D(BC)$	162
(11.3)	نتائج إختبار ADF لإستقرارية السلسلة EG و $D(EG)$	164
(12.3)	نتائج إختبار ADF لإستقرارية السلسلة INF و $D(INF)$	166
(13.3)	نتائج إختبار ADF لإستقرارية السلسلة GB، $D(GB)$	168
(14.3)	رتبة تكامل المتغيرات	169
(15.3)	نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين ER و BC	171
(16.3)	نتائج تقدير نموذج الإنحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و BC	172
(17.3)	نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و BC	175
(18.3)	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jaraque_bera بين المتغيرين ER و BC	175
(19.3)	نموذج الإنحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و EG	177
(20.3)	نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و EG	180
(19.3)	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jaraque_bera بين المتغيرين ER و EG	180
(20.3)	نموذج الإنحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و INF	182

185	نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و INF	(21.3)
185	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jaraque_bera بين المتغيرين ER و INF	(22.3)
187	نموذج الإحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و GB	(23.3)
190	نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و GB	(24.3)
190	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jaraque_bera بين المتغيرين ER و GB	(25.3)
191	نتائج إختبار جرانجر للسببية بين ER و BC	(26.3)
192	نتائج إختبار جرانجر للسببية بين ER و EG	(27.3)
193	نتائج إختبار جرانجر للسببية بين ER و INF	(28.3)
193	نتائج إختبار جرانجر للسببية بين ER و GB	(29.3)
198	إختبار مكونات التباين بين ER و BC	(30.3)
199	إختبار مكونات التباين بين ER و EG	(31.3)
200	إختبار مكونات التباين بين ER و INF	(32.3)
201	إختبار مكونات التباين بين ER و GB	(33.3)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
24	توزيع أنظمة الصرف في الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي	(1-1)
43	استهداف التضخم باستخدام سياسة سعر الصرف	(2-1)
54	منظومة الإستقرار الإقتصادي الكلي (المربع السحري لكالدور)	(3-1)
77	حالة منحى J	(1-2)
104	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	(2-2)
135	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و أسعار النفط خلال الفترة 1990-2015	(1.3)
136	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2015	(2.3)
138	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2015	(3.3)
141	تطور معدلات النمو الإقتصادي و البطالة خلال الفترة 1990-2015	(4.3)
143	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2015	(5.3)
145	تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	(6.3)
146	هيكل إيرادات الميزانية خلال الفترة 2011-2015	(7.3)
147	هيكل نفقات الميزانية خلال الفترة 2011-2015	(8.3)
156	التمثيل البياني للسلسلة ER	(9.3)
158	التمثيل البياني للسلسلة D(ER)	(10.3)
158	التمثيل البياني للسلسلة D(ER,2)	(11.3)
161	التمثيل البياني للسلسلة BC	(12.3)
161	التمثيل البياني للسلسلة D(BC)	(13.3)
163	التمثيل البياني للسلسلة EG	(14.3)
163	التمثيل البياني للسلسلة D(EG)	(15.3)
165	التمثيل البياني للسلسلة INF	(16.3)
165	التمثيل البياني للسلسلة D(INF)	(17.3)

167	التمثيل البياني للسلسلة GB	(18.3)
167	التمثيل البياني للسلسلة D(GB)	(19.3)
174	نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و BC	(20.3)
179	نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و EG	(21.3)
184	نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و INF	(22.3)
189	نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و GB	(23.3)
194	دوال استجابة ردة الفعل بين ER و BC	(24.3)
195	دالة الاستجابة لردة الفعل بين ER و EG	(25.3)
196	دالة الاستجابة لردة الفعل بين ER و INF	(26.3)
197	دالة الاستجابة لردة الفعل بين ER و GB	(27.3)
198	منحنى التباين بين ER و BC	(28.3)
199	منحنى التباين بين ER و EG	(29.3)
200	منحنى التباين بين ER و INF	(30.3)
201	منحنى التباين بين ER و GB	(31.3)

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
239	تطور سعر النفط خلال الفترة 1990-2015	الملحق رقم 01
240	تطور بنود الميزان التجاري و سعر الصرف خلال الفترة 1990-2015	الملحق رقم 02
241	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2015	الملحق رقم 03
242	تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	الملحق رقم 04
242	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2015	الملحق رقم 05
243	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	الملحق رقم 06
244	اجمالي الناتج الداخلي المحلي GDP	الملحق رقم 07
245	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة ER	الملحق رقم 08
247	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(ER)	الملحق رقم 09
249	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(ER,2)	الملحق رقم 10
251	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة BC	الملحق رقم 11
253	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(BC)	الملحق رقم 12
255	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة EG	الملحق رقم 13
257	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(EG)	الملحق رقم 14
259	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة INF	الملحق رقم 15
261	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(INF)	الملحق رقم 16
263	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة GB	الملحق رقم 17
265	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(GB)	الملحق رقم 18
267	نموذج الدراسة للمتغير BC	الملحق رقم 19
267	نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و BC	الملحق رقم 20
268	نتائج اختبار jaraque_bera بين المتغيرين ER و BC	الملحق رقم 21
269	درجة تقدير النموذج VAR بين المتغيرين ER و EG	الملحق رقم 22

269	EG	نموذج الدراسة للمتغير	الملحق رقم 23
270	EG و ER	نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين	الملحق رقم 24
270	EG و ER	Jarque_bera حسب إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	الملحق رقم 25
271	INF و ER	درجة تقدير النموذج VAR بين المتغيرين	الملحق رقم 26
271	INF	نموذج الدراسة للمتغير	الملحق رقم 27
272	INF و ER	نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين	الملحق رقم 28
272	INF و ER	Jarque_bera حسب إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	الملحق رقم 29
273	GB و ER	درجة تقدير النموذج VAR بين المتغيرين	الملحق رقم 30
273	GB	نموذج الدراسة للمتغير	الملحق رقم 31
274	GB و ER	نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين	الملحق رقم 32
274	GB و ER	Jarque_bera حسب إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	الملحق رقم 33
275		إختبار جرانجر للسببية	الملحق رقم 34
276	BC و ER	دالة الإستجابة لردة الفعل بين	الملحق رقم 35
276	EG و ER	دالة الإستجابة لردة الفعل بين	الملحق رقم 36
277	INF و ER	دالة الإستجابة لردة الفعل بين	الملحق رقم 37
277	GB و ER	دالة الإستجابة لردة الفعل بين	الملحق رقم 38

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار/ الرمز	الدلالة
IMF	صندوق النقد الدولي
DTS	حقوق السحب الخاصة
ER	سعر الصرف
BC	الميزان التجاري
EG	النمو الإقتصادي
INF	التضخم
GB	الموازنة العامة
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
VAR	نموذج الانحدار الذاتي
ADF	اختبار ديكي فولر الموسع

الصفحة	العنوان
IV	الإهداء.....
V	الشكر.....
VI	الملخص.....
VII	قائمة الجداول.....
IX	قائمة الأشكال.....
XI	قائمة الملاحق.....
XIII	قائمة الاختصارات و الرموز.....
XIV	فهرس المحتويات.....
(أ-ج)	المقدمة.....
(ج-ش)	الدراسات السابقة.....
01	الفصل الأول: الإطار النظري سعر الصرف
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.....
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.....
03	الفرع الأول : تعريف سعر الصرف.....
05	الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف.....
05	1-سعر الصرف الإسمي.....
05	2-سعر الصرف الحقيقي.....
06	3-سعر الصرف الفعلي.....
07	4-سعر الصرف الفعلي الحقيقي.....
08	5-سعر الصرف التوازي.....
09	المطلب الثاني: وظائف وأدوات سعر الصرف.....
09	الفرع الأول: وظائف سعر الصرف.....
10	الفرع الثاني: أدوات سعر الصرف.....
11	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....
11	الفرع الأول: العوامل الإقتصادية.....
14	الفرع الثاني: العوامل غير الإقتصادية.....

15المبحث الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف
15المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
15الفرع الاول: نظام سعر الصرف الثابت
18الفرع الثاني : نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل
20الفرع الثالث: نظام سعر الصرف العائم
23الفرع الرابع: نظام الرقابة على الصرف
25المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف
25الفرع الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية
27الفرع الثاني: نظرية ميزان المدفوعات (الأرصدية)
28الفرع الثالث: نظرية تعادل معدلات الفائدة
29الفرع الرابع: نظرية كمية النقود
29الفرع الخامس: نظرية كفاءة الاسواق ونظرية الانتاج
31المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي
31المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي
32المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف الأجنبي
32المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي
33المطلب الرابع: عمليات سوق الصرف الاجنبي
36المبحث الرابع: سعر الصرف و التوازنات الاقتصادية الكلية
36المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية
36الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية
37الفرع الثاني: أدوات السياسة الإقتصادية
381- سياسة سعر الصرف
381-1- تعريف سياسة سعر الصرف
381-2- سياسة تخفيض قيمة العملة
411-3- رفع قيمة العملة
411-4- الرقابة على الصرف
421-5- أهداف سياسة سعر الصرف

44	2-السياسة النقدية.....
44	2-1- تعريف السياسة النقدية.....
45	2-2- أهداف السياسة النقدية.....
45	2-3- أدوات السياسة النقدية.....
46	3-السياسة المالية.....
46	3-1- تعريف السياسة المالية
47	3-2- أهداف السياسة المالية.....
48	3-3- أدوات السياسة المالية.....
48	4-السياسة التجارية.....
49	5- سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي.....
50	المطلب الثاني: سعر الصرف و السياسة الإقتصادية.....
50	الفرع الأول: دور سعر الصرف كجزء من السياسة الإقتصادية
51	الفرع الثاني: إستقرار سعر الصرف.....
52	المطلب الثالث: الإستقرار الإقتصادي و التوازنات الإقتصادية الكلية
52	الفرع الأول: مفهوم الإستقرار الإقتصادي.....
52	1-تعريف الإستقرار الإقتصادي.....
54	2- أهمية الإستقرار الإقتصادي.....
55	الفرع الثاني : محددات الإستقرار و التوازن الإقتصادي الكلي
55	1-الإستقرار الإقتصادي الداخلي.....
59	2-الإستقرار الإقتصادي الخارجي.....
61خلاصة الفصل
62الفصل الثاني: علاقة تغيرات سعر الصرف بمؤشرات الإستقرار الإقتصادي.....
63تمهيد
64المبحث الأول : تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات
64المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.....
64	الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات.....
66	الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
66	الفرع الثالث: هيكل ومكونات ميزان المدفوعات.....

69	المطلب الثاني: التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات.....
69	الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات.....
71	الفرع الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات.....
73	المطلب الثالث: آثار تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.....
73	الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.....
74	الفرع الثاني: أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.....
74	1-منهج المرونات.....
78	2-منهج الاستيعاب.....
81	3-المنهج النقدي.....
83	المبحث الثاني: تغيرات سعر الصرف على النمو الإقتصادي.....
83	المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي.....
83	الفرع الأول: تعريف التنمية و النمو الإقتصادية.....
84	1-تعريف التنمية الإقتصادية.....
84	2-تعريف النمو الإقتصادي.....
85	3-الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية.....
85	الفرع الثاني: أهمية وأنواع النمو الإقتصادي.....
86	الفرع الثالث: أسباب و مظاهر النمو الإقتصادي.....
87	المطلب الثاني : قياس النمو الإقتصادي وشروط تحقيقه.....
87	الفرع الأول: قياس النمو الإقتصادي.....
89	الفرع الثاني: شروط تحقيق النمو الإقتصادي.....
89	المطلب الثالث: نظريات النمو الإقتصادي.....
92	المطلب الرابع: آثار تغيرات سعر الصرف على النمو الإقتصادي.....
92	الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بالنمو الإقتصادي.....
93	الفرع الثاني: أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي.....
95	المبحث الثالث: تغيرات سعر الصرف على التضخم.....
95	المطلب الأول : مفهوم التضخم.....
95	الفرع الأول: تعريف التضخم.....
97	الفرع الثاني: أنواع التضخم.....

98 الفرع الثالث: أسباب التضخم
100 الفرع الرابع: مؤشرات قياس التضخم
102 المطلب الثاني: نظريات التضخم
102 الفرع الأول: التضخم في الفكر الكلاسيكي
104 الفرع الثاني: التضخم في التحليل الكينزي
105 الفرع الثالث: المداخل الأخرى في تفسير التضخم
106 المطلب الثالث: آثار التضخم وإجراءات الحد منه
106 الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم
109 الفرع الثاني: إجراءات الحد من التضخم
112 المطلب الثالث: آثار تغيرات سعر الصرف على التضخم
112 الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بالتضخم
114 الفرع الثاني: آثار سعر الصرف على التضخم
117 المبحث الرابع: تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة
117 المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة
117 الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة
120 الفرع الثاني: مكونات الموازنة العامة للدولة
121 المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة
121 الفرع الأول: في حالة إنخفاض سعر الصرف
122 الفرع الثاني: في حالة ارتفاع أسعار الصرف
123 المطلب الثالث: أثر تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة
123 الفرع الأول: أثر تغير سعر الصرف على النفقات العامة
124 الفرع الثاني: أثر سعر الصرف على الإيرادات
126 خلاصة الفصل
128 الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
129 تمهيد
130 المبحث الأول: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2015
130 المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2015
135 المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

141	المطلب الثالث : تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.....
143	المطلب الرابع : تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.....
145	المطلب الخامس: تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2015.....
148	المبحث الثاني: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
148	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة.....
149	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
149	الفرع الأول : تعريف نموذج الدراسة
149	الفرع الثاني: اختبارات النموذج
154	المبحث الثالث : نتائج الدراسة ومناقشتها.....
154	المطلب الأول: نتائج الدراسة.....
154	الفرع الأول: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.....
155	الفرع الثاني: دراسة إستقرارية سلاسل متغيرات الدراسة.....
156	1-دراسة إستقرارية السلسلة ER.....
161	2-دراسة إستقرارية السلسلة BC.....
163	3-دراسة إستقرارية السلسلة EG.....
165	4-دراسة إستقرارية السلسلة INF.....
167	5-دراسة إستقرارية السلسلة GB.....
169	الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك.....
170	الفرع الرابع: اختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR.....
170	1-تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.....
170	1-1-صياغة النموذج بين المتغيرين ER و BC.....
171	1-2- تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي بين المتغيرين ER و BC.....
172	1-3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و BC.....
174	1-4-دراسة استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و BC.....
174	1-5-دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR بين المتغيرين ER و BC.....
175	1-6-اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج VAR بين المتغيرين ER و BC.....
176	2-تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الإقتصادي
176	2-1- صياغة النموذج بين المتغيرين ER و EG.....

176	2-2- تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي بين المتغيرين ER و EG.....
177	2-3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و EG.....
179	2-4- دراسة استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و EG.....
179	2-5- دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR بين المتغيرين ER و EG.....
180	2-6- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج VAR بين المتغيرين ER و EG.....
181	3- تأثير تغيرات سعر الصرف على التضخم.....
181	3-1- صياغة النموذج بين المتغيرين ER و INF.....
181	3-2- تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي بين المتغيرين ER و INF.....
182	3-3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و INF.....
184	3-4- دراسة استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و INF.....
184	3-5- دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR بين المتغيرين ER و INF.....
185	3-6- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج VAR بين المتغيرين ER و INF.....
186	4- تأثير تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة.....
186	4-1- صياغة النموذج بين المتغيرين ER و GB.....
186	4-2- تحديد درجة التأخير لنموذج الانحدار الذاتي بين المتغيرين ER و GB.....
187	4-3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و GB.....
189	4-4- دراسة استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و GB.....
189	4-5- دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR بين المتغيرين ER و GB.....
190	4-6- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج VAR بين المتغيرين ER و GB.....
191	الفرع الخامس: اختبار السببية.....
191	1- إختبار جرانجر للسببية بين ER و BC.....
192	2- إختبار جرانجر للسببية بين ER و EG.....
192	3- إختبار جرانجر للسببية بين ER و INF.....
193	4- إختبار جرانجر للسببية بين ER و GB.....
194	الفرع الخامس: اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل.....
194	1- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين سعر الصرف و الميزان التجاري.....
195	2- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي.....
196	3- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين سعر الصرف و التضخم.....

197	4-تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين سعر الصرف و الموازنة العامة.....
198	الفرع السادس: اختبار مكونات التباين
198	1-اختبار مكونات التباين بين سعر الصرف و الميزان التجاري.....
199	2-اختبار مكونات التباين بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي.....
200	3-اختبار مكونات التباين بين سعر الصرف و التضخم.....
201	4-اختبار مكونات التباين بين سعر الصرف و الموازنة العامة.....
202	المطلب الثاني: مناقشة الدراسة.....
208	خلاصة الفصل
210	الخاتمة.....
216	قائمة المراجع.....
239	الملاحق.....

المقدمة

1- توطئة

تحقيق الإستقرار الإقتصادي يعد من أهم الأهداف التي تسعى إليها كل الدول رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الإقتصادية، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد الأزمة الإقتصادية الكبرى 1929-1933 التي عصفت بالمنظومة، حيث أدى ذلك إلى ظهور العديد من المدارس الإقتصادية والتي اختلفت في نظرتها للأزمة فالكينزيون أعطوا دورا كبيرا للسياسة المالية المرنة ، أما ميلتون فريدمان فرأى أن إتباع السياسة النقدية كفيلة بتحقيق الإستقرار الإقتصادي كما أن هناك من يؤيد اتباع سياسة سعر الصرف في تحقيق ذلك.

سعر الصرف يعتبر من أهم المتغيرات الإقتصادية كونه يعكس تحركاته في معظم الحالات على مدى جودة الأداء الإقتصادي الداخلي والخارجي معاً، وتؤكد هذه الأهمية الاستراتيجية لسعر الصرف التطور في العلاقات التجارية والمالية الدولية، ونظرا لتباين وسائل الدفع من دولة لأخرى فإن ذلك يتطلب تحديد سعر الصرف، فتحديده يعتبر أمراً جوهرياً في أي إقتصاد، حيث يؤثر في كافة فروعها كما يعتبر العنصر المحوري في إقتصاد مالية الدولة، لما يكتسبه من أهمية بالغة في تعديل ميزان المدفوعات للبلاد السائرة نحو النمو والتي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن تبعا للسياسات الإقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة.

أصبحت الدول تهتم بأسعار الصرف لمعالجة مشاكلها الإقتصادية خاصة الدول النامية التي تعاني من اختلالات حادة على مستوى الإقتصاد الكلي و التي تسعى إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى قصد الحد من هذه الاختلالات، و الجزائر كغيرها من الدول عرف اقتصادها اختلالات كبيرة على مستوى التوازن الداخلي و الخارجي الناتج عن إنخفاض أسعار النفط مما استدعى بالضرورة إلى إجراء إصلاحات جذرية قصد تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

2- الإشكالية

يعتبر سعر الصرف حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم التبادلات، فأصبح يحتل مكانة هامة في الإقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الإقتصادية، فهو يعتبر أحد أهم أدوات السياسة

الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف متغيرات الإستقرار الإقتصادي ، و من خلال ما تم ذكره يمكن صياغة الإشكالية في السؤال التالي:

إلى أي مدى تؤثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015؟.

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية السابق ذكرها يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية نورد أهمها فيما يلي:

- ما أهمية سعر الصرف في الإقتصاد الوطني وكيف يمكن من خلاله التأثير على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي ؟ ؟
- ماهي اسباب الانخفاض و الارتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري ، وما علاقته بسعر النفط ؟ ؟
- ما مدى نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة للدينار الجزائري في علاج إختلال ميزان المدفوعات الجزائري؟؟
- فيما تتمثل علاقة سعر الصرف بمعدلات النمو الإقتصادي و التضخم ؟ ؟
- كيف يؤثر سعر الصرف على كل من رصيد الميزان التجاري و الموازنة العامة وعلى معدلات التضخم والنمو الإقتصادي ؟ .

3- فرضيات البحث

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يعتبر سعر الصرف مؤشر إقتصادي هام لمعرفة وضعية الإقتصاد داخليا وخارجيا، وقد تكمن العلاقة بين سعر الصرف و التوازن الإقتصادي في تأثر مؤشرات الإستقرار الإقتصادي بحالة سعر الصرف كان انخفاضاً أو ارتفاعاً.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير بنسبة 0% لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري عند مستوى المعنوية 05%؛

الفرضية الثالثة : يوجد تأثير بنسبة 0% لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الإقتصادي عند مستوى المعنوية 05%؛

الفرضية الرابعة : يوجد تأثير بنسبة 0% لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على معدلات التضخم عند مستوى المعنوية 05%؛

الفرضية الخامسة: يوجد تأثير بنسبة 0% لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الموازنة العامة للدولة عند مستوى المعنوية 05%؛

4- أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي يكتسبها سعر الصرف من حيث التأثير والتأثر بالمتغيرات الإقتصادية، ومعرفة بيان الآثار الإقتصادية لتغيرات سعر الصرف على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي (ميزان المدفوعات، النمو الإقتصادي، التضخم والموازنة العامة)، فهو يناقش سعر الصرف الذي يعتبر أحد أهم الموضوعات الأساسية كونه يرتبط بكافة المعاملات الإقتصادية.

5- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- توضيح أنواع و سياسات و مختلف النظريات المتعلقة بسعر الصرف؛
- دراسة ومناقشة تغيرات سعر الصرف في عدد مؤشرات الإستقرار الإقتصادي؛
- محاولة إبراز أهم المتغيرات المفسرة لسعر الصرف؛
- تسليط الضوء و الكشف عن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري و المؤشرات الإقتصادية ؛
- معرفة أهم التطورات التي حصلت في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2015؛
- معرفة التطورات الحاصلة في أرصدة ميزان المدفوعات و الموازنة العامة، ومعدلات التضخم و النمو الإقتصادي.

6- مبررات اختيار الموضوع

هناك أسباب عديدة أدت بنا إلى اختيار الموضوع منها:

- الرغبة الشخصية للبحث في مواضيع المالية الدولية و النقدية؛
- الميل نحو مواضيع المتعلقة بالاقتصاد الكلي وخاصة في مجال السياسات الإقتصادية؛
- الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تعيشها اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة؛
- محاولة إبراز دور سياسة تخفيض قيمة العملة في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية.

7- حدود الدراسة

يقتصر الإطار المكاني على معرفة أثر تغير سعر الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر لرغبتنا الشديدة في رصد أهم التغيرات الحاصلة في الإقتصاد الجزائري، أما بالنسبة للإطار الزمني، فقد حددت فترة الدراسة بالفترة 1990-2015 ويرجع سبب إختيار هذه الفترة إلى الأهمية التي أعطتها السلطات النقدية الجزائرية لنظام صرف الدينار الجزائري للتطورات الحاصلة من خلال إدخال اصلاحات وتعديلات هامة مباشرة بعد سنة 1986.

8- منهج البحث والأدوات المستخدمة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق الى أهم الأدبيات المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي استعمل المنهج التحليلي التجريبي الذي يستند على دراسة الحالة ، وعن الأدوات المستخدمة في هذا البحث كانت عبارة عن جداول وإحصائيات متعلقة بمتغيرات الدراسة إضافة إلى استخدام برنامج *EVIIEWS.10* المتخصص في الدراسات القياسية و الإحصائية وبرنامج *Excel*.

9- مرجعية الدراسة

اعتمدنا في دراستنا هذه على تقارير الصادرة عن الجهات الرسمية كالبنك المركزي و البنك الدولي، بالإضافة إلى مصادر أخرى تمثلت في مختلف الأبحاث و الدراسات المتخصصة (المنشورة والغير منشورة) في مجال الدراسة.

10- صعوبات الدراسة

تم مواجهة عدة صعوبات أثناء انجاز هذا البحث منها:

- تضارب الاحصائيات واختلافها من مصدر لآخر سواء كانت هيئات رسمية أو غير رسمية؛
- صعوبة الحصول على بعض البيانات من الجهات الرسمية.

11- الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة الموجه أو الدليل للباحث في المجال العلمي لأنها توفر الخلفية العلمية وتكشف عن جذور المشكلة حول موضوع البحث، مما يساعد الطالب في رسم وتحديد مشكلة البحث بصورة دقيقة تساهم في إثراء البحث العلمي.

1. دراسة جبوري محمد (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012-2013) بعنوان تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن نظام الأكثر تلائما مع التحولات المالية و النقدية الدولية وهذا لضمان الإستقرار الكلي وتقديم أفضل أداء إقتصادي وذلك من خلال دراسة أثر وتحليل أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي باستخدام أساليب الإقتصاد القياسي عن طريق نماذج بيانات بانل ، حيث تم إختيار 50 دولة كعينة للدراسة من عام 1980 حتى 2008.

ومن خلال هذا العمل يسعى الباحث إلى إبراز الأهمية الإقتصادية و المالية لدور أنظمة سعر الصرف في ظل التحولات المالية والنقدية ، حيث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- ✓ أن الأنظمة الثابتة والوسيلة حققت أفضل النتائج فيما يتعلق بالتضخم؛
- ✓ الأنظمة الثابتة تقدم أفضل أداء مردودية في التحكم في التضخم؛
- ✓ فيما يخص النمو الإقتصادي اتضح وجود تأثير إيجابي للأنظمة خاصة النظام العائم؛
- ✓ النظام العائم يكون الأكثر ملائمة لتحفيز وزيادة النمو الإقتصادي.

2. دراسة راقي بديع حبيب، (مذكرة ماجستير في قسم الإقتصاد المالي و النقدي، جامعة دمشق قسم الإقتصاد، 2014-2015)، بعنوان دور سعر الصرف في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الإقتصادية لتغيرات سعر الصرف الإسمي على أهم المؤشرات الكلية للإقتصاد السوري خلال الفترة 1990-2010، و التوصل إلى دور سعر الصرف في المساهمة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، و لتحقيق هدف الدراسة تم معالجة الموضوع من خلال دراسة نظرية تشمل موضوع سعر الصرف و أنواعه و أنظمته ونظرياته بالإضافة إلى تحليل لأهم المؤشرات الإقتصادية الكلية في سورية و المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم و البطالة) خلال الفترة الدراسية، أما الجانب التطبيقي فتم الحصول على النتائج القياسية من خلال تطبيق البرامج الإحصائية لدراسة العلاقة بين سعر الصرف و المتغيرات الإقتصادية و من خلال أسلوب الانحدار الخطي البسيط وبالتحديد بالاستعانة بمعاملات الانحدار الذاتي.

حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة عكسية بين التغيرات في سعر الصرف الإسمي و الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي الصادرات ومعدلات التضخم ومؤشرات الإستقرار الإقتصادي؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين التغيرات في سعر الصرف ومعدلات البطالة.

3. دراسة أويابة صالح (مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية 2010-2011) بعنوان أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم وإدراك العلاقة بين سعر الصرف و التوازن الداخلي و الخارجي كون سعر الصرف أداة للتأثير على التوازن الإقتصادي، بالإضافة الى محاولة دراسة أثر التغيرات في أسعار الصرف على الإقتصاد الجزائري من خلال البحث عن الوسائل و الآليات و الأدوات للحد من الآثار السلبية لتقلب أسعار الصرف و التكيف مع الصدمات الخارجية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن :

- ✓ سعر الصرف وسيلة هامة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات؛
- ✓ يساهم سعر الصرف في تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي من خلال تقليص الواردات وزيادة الصادرات عن طريق تخفيض قيمة العملة والرقابة على الصرف؛

✓ لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة لابد من توفر جهاز إنتاجي يتميز بمرونة في عرض الصادرات ومرونة الطلب على الواردات؛

✓ ولتحقيق النتائج المرغوبة داخليا وخارجيا من توازن ميزان المدفوعات وإستقرار الأسعار وتقليص البطالة ومعدل نمو ملائم يتطلب المزج بين سياسات سعر الصرف مع سياسات النقدية و المالية لتحقيق التوازن.

4. دراسة فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحان (مقال منشور في مجلة تنمية الرافدين، العدد 93 مجلد رقم 31 ، سنة 2009) بعنوان **أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية.**

ناقش هذا المقال أثر تقلبات أسعار الصرف في عدد من متغيرات الإقتصاد الكلي (التضخم، النمو الإقتصادي، تدفقات رأس المال) ومحاولة التخفيف من أثارها السلبية التي تواجه المستثمرين ومتخذي القرار الإقتصادي وخلق بيئة غير مواتية للنشاطات والفعاليات الإقتصادية .

فتم دراسة هذا الهدف من البحث خلال المدة من 1982 إلى غاية 2002 تضمنت العينة 10 من الدول المتمثلة في (كولومبيا، زائير، كوستاريكا، تركيا، أرغواي، غانا، تشيلي، الكامرون، إفريقيا الوسطى، كينيا) حيث توصل الباحثان الى عدد من النتائج كان ابرزها :

✓ أن هناك تأثيرات سلبية لتقلبات سعر الصرف في تدفقات رأس المال والنمو في حين لا يبدو أن هناك إرتباطات واسعة بين هذه التقلبات والتضخم؛

✓ هناك تأثيرات سلبية لتقلبات أسعار الصرف في معدلات النمو الإقتصادي في نصف دول العينة أي أن زيادة تقلبات أسعار الصرف تعني زيادة المخاطر التي ستواجه المستثمرين الأجانب، مما يخفض حجم تدفقات رأس المال وهذا يخفض معدل النمو الإقتصادي .

5. دراسة زاهر عبد الحليم خضر، (مذكرة ماجستير في الإقتصاد جامعة الازهر 2012) بعنوان **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني (1994-2010).**

ركزت هذه الدراسة على إيضاح الآثار الإقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في المناطق الفلسطينية على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2010 ، حيث تمت معالجة هذا الموضوع من خلال دراسة نظرية متعلقة بموضوع سعر الصرف وأنواعه وأنظمتها ونظريته و العوامل المؤثرة في

إنتقاله، بالإضافة إلى دراسة تطبيقية تمثلت في وصف المؤشرات الإقتصادية الفلسطينية التي تتأثر بتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في الإقتصاد الفلسطيني ومع استخدام النماذج القياسية باستخدام الأساليب الحديثة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية محل الدراسة وذلك من خلال أسلوب تحليل السلاسل الزمنية و التكامل المشترك لأجل.

حيث توصلت الدراسة في الأخير الى:

- ✓ وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلا من الناتج المحلي الاجمالي و الإيرادات و النفقات العامة و التضخم؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات.

6. دراسة حقي أمين توماس، عبد الحسين جليل الغالي ، (مقال منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 21 ، 2017) بعنوان **العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة- مصر حالة دراسية للمدة 1990-2014.**

في ظل عجز الموازنة العامة الذي ينتاب الدول العربية و من ضمنها مصر التي تعاني من عجز مزمن في ميزانيتها وهذا العجز ناجم عن التزايد المستمر في النفقات العامة يقابلها تراجع في الإيرادات العامة، حيث حاولت هذه الدراسة معرفة هل تقلبات أسعار الصرف تسبب عجز في الموازنة العامة أو عجز الموازنة يسبب تقلبات في أسعار الصرف.

حيث تمت معالجة هذه الدراسة من خلال التطرق إلى ثلاثة محاور خصص المحور الأول للإطار النظري لسعر الصرف والموازنة العامة ومحور خاص بسعر الصرف والموازنة العامة لمصر خلال الفترة 1990-2014 والمحور الثالث تناول العلاقة بين المتغيرين.

توصل البحث إلى:

- ✓ وجود علاقة سببية بين المتغيرين من سعر الصرف باتجاه الموازنة العامة .

7. Study, azeez b.a, **Effect Of Exchange Rate Volatility On Macroeconomic Performance In Nigeria**, interdisciplinary journal of contemporary research in business, vol 4, no 1, may 2012.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تأثير تقلبات سعر الصرف على الأداء الإقتصادي الكلي في نيجيريا للفترة (1986-2010)، حيث استخدم الباحث أسلوب الارتباط الخطي المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (سعر الصرف ، ميزان المدفوعات، وإيرادات النفط) توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج اهمها:

- ✓ التقلبات في سعر الصرف تؤثر على الطلب و العرض الكمي ؛
- ✓ وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات في المدى القصير ؛
- ✓ وجود علاقة ايجابية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات النفطية في المدى القصير ، وعلاقة سلبية في المدى الطويل؛
- ✓ وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل و المدى القصير.

8. Study , Ekaterina Tertyshnaya and Tregub, **Effect of Exchange Rate Changes on Important Economic Indicators on the Example of Romania**, Financial University under the Government of the Russian Federation.

هدفت هذه الدراسة في البحث عن آثار تغيرات سعر الصرف على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في رومانيا خلال الفترة 2000-2011، انطلاقا من أن سعر الصرف متغيراً ديناميكياً، ويتم تحديد حركته من خلال مجموعة واسعة من العوامل الإقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية ، وأهمها الناتج المحلي الإجمالي التالي ومعدل التضخم وميزان المدفوعات وأسعار الفائدة، تم معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى قسم يحتوي على وصف وتطور مؤشرات الإقتصاد الكلي في رومانيا تطوراً رقمياً وصفياً قصيراً للمؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل الفائدة وميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2011، و خصص قسم للنموذج الإقتصاد القياسي ، لمعرفة تأثير هذه المؤشرات على سعر صرف الليو الروماني مقابل العملة الأكثر أهمية (EUR)، كان الهدف من البحث تحديد شدة العلاقة بين المؤشرات، وتحديد معالم معادلة الانحدار واختبار صحة النموذج.

تم التوصل إلى أن العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سعر الصرف تجعل من الصعب نمذجة هذا المتغير المعقد والديناميكي على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل ، وله تأثير على التوازن الإقتصادي العام ، بالنظر إلى الروابط بين سوق الصرف الأجنبي وسوق المال وأسواق رأس المال.

9. Study , Amit kara and Edward nelson, **The Exchange Rate and Inflation in the UK**, External MPC Unit Discussion Paper No. 11, Bank of England, September 2002.

قام الباحث من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة سلوك التضخم في المملكة المتحدة مع دراسة العديد من المقترحات و النماذج حول ديناميكيات التضخم في الإقتصاد المفتوح، مع التركيز على العلاقة بين سعر الصرف و تضخم أسعار المستهلك، حيث تم استخدام منحنيات فيليبس لنموذج كينز ، كما تم استخدام النموذج النقدي.

توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف المتقلب لا يؤثر على إعادة تخصيص الموارد و أن أسعار الصرف الثابتة هي الأمثل في النموذج، و أن هناك علاقة منخفضة بين التضخم و مؤشر أسعار المستهلك و أسعار الصرف الإسمي.

10. Study, Moses juma okumu, **The Effect of Exchange Rate Volatility on Budget Variance of International Refugee non Governmental Organizations in Kenya**, a research project , master of business administration degree, school of business, university of Nairobi, October 2014.

كان الهدف من هذه الدراسة تحديد تأثير تقلب سعر الصرف على تباين ميزانية المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية باللاجئين في كينيا، حيث تم استخدام دراسة وصفية مع البيانات الثانوية التي تم جمعها من مختلف البيانات المالية المراجعة للمنظمة بواسطة استبيان كيبانات أولية لهذه الدراسة و تم الحصول على بيانات سعر الصرف من موقع البنك المركزي الكيني، واعتمد تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد للحصول على معاملات المتغيرات باستخدام SPSS لتحليل البيانات.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن أسعار الصرف لها بالفعل علاقة إيجابية مع فروق الميزانية، ويلاحظ أيضًا في النتائج أنه لم يكن العامل الوحيد الذي يؤثر على تباين الميزانية، وبالتالي خلصت الدراسة إلى أن أسعار الصرف لها تأثير على تباين الميزانية إلى جانب مبلغ التمويل في عقود العملات الأجنبية ومقدار الانحراف في ميزانيات المنظمات الشريكة.

11. Study, S. Priyatharsiny, **The Impact of Exchange Rate on Balance of Payment: an econometric investigation on Sri Lanka**, Proceedings of 7th International Symposium, SEUSL, Faculty of Arts, University of Peradeniya, Sri Lanka, December 2017.

حسب هذه الدراسة فإن سعر الصرف هو متغير أساسي للاقتصاد الكلي لا يؤثر فقط على الإقتصاد أداء بلد معين ولكن أيضا له تأثير من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، فهو المحدد الرئيسي لميزان المدفوعات للدول، وبالتالي فإن هذه الدراسة حاولت معرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات لسريلانكا خلال الفترة من 1978 إلى 2016، حيث تم استخدام جوهانسن للتكامل المشترك لمعرفة العلاقة طويلة أو قصيرة الأجل بين المتغيرين، كانت نتائج جوهانسن أن هناك علاقة إيجابية طويلة الأجل بين المتغيرين حيث بين معامل خطأ التصحيح أن سعر الصرف يتحرك نزولاً نحو مسار التوازن على المدى الطويل.

خلصت هذه الدراسة إلى أن تخفيض قيمة العملة في ظل ثبات نظام سعر الصرف أو تحت سعر الصرف العائم بحرية نظام العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يمكن أن تستخدم على المدى القصير و على المدى الطويل لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

12. study, duygu yolcu karadam, **The Real Exchange Rate and Economic Growth**, thesis submitted to the graduate school of social sciences, middle east technical university, august 2014

الهدف الرئيسي من هذه الرسالة هو دراسة تأثير التغيرات الحقيقية في سعر الصرف على النمو الإقتصادي في تركيا، حيث تم التحقيق في آثار نمو التغيرات الحقيقية في أسعار الصرف ، بالإضافة إلى فحص تأثير التغيرات الحقيقية في أسعار الصرف على الواردات والصادرات وإنتاج القطاعات الفرعية للصناعة التحويلية التركية.

أظهرت النتائج أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي هو انكماش بالنسبة للبلدان النامية في حين أن التغيرات الحقيقية في سعر الصرف ليس لها أي تأثير كبير على البلدان المتقدمة بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بنتائج التحليل على مستوى الصناعة ، يتأثر نمو إنتاج الصناعات بشكل سلبي من الانخفاض الحقيقي لسعر الصرف في حين أن هذا التأثير السلبي يكون أكبر بالنسبة لقطاعات التكنولوجيا العالية والمتوسطة حيث ينخفض هذا التأثير السلبي مع زيادة حصة الصادرات من هذا القطاع وارتفاعه مع زيادة الاعتماد على الواردات.

12- تقييم الدراسات السابقة

سنتطرق إلى أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة وكذلك موقع دراستنا من هذه الدراسات.

➤ أوجه الشبه للدراسات فيما بينها

أغلب الدراسات كان أهم متغير فيها هو سعر الصرف وتأثيره على المتغيرات و المؤشرات الاقتصادية الأخرى، حيث أشارو الى موضوع سعر الصرف وأنواعه و مختلف الأنظمة له و العوامل المؤثرة فيه ومعرفة أثر تغير قيمة العملة على الإقتصاد الكلي و التوازنات الداخلية والخارجية و التطرق إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و النمذجة عن طريق إتخاذ اختبارات ملائمة حسب طبيعة النموذج و المتغيرات المختارة لمعرفة أثر هذه سعر الصرف على هذه المتغيرات أو العكس.

➤ أوجه الإختلاف

تختلف دراستنا من الدراسات السابقة على أن كل دراسة ربطت متغير سعر صرف بمؤشر من المتغيرات الاقتصادية حيث اختلفت معالجة الاشكاليات من باحث الى اخر، بينت (دراسة جبوري) أثر وتحليل أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي، أما عن (دراسة راقبي) حاولت إيضاح الأثار الاقتصادية لتغيرات سعر الصرف الإسمي على أهم المؤشرات الكلية للإقتصاد السوري المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم و البطالة) خلال الفترة 1990-2010، دراسة (نايف و سعدون) ناقشت أثر تقلبات أسعار الصرف في عدد من متغيرات الإقتصاد الكلي (التضخم، النمو الإقتصادي، تدفقات رأس المال)، وعن دراسة (زناقي) حاولت تبيان أهم متطلبات السياسة النقدية لتحقيق الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2003-2014، وكذا (دراسة AZEEZ) بينت أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء الإقتصادي الكلي في نيجيريا بالإعتماد على أسلوب الإرتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة وهي الناتج المحلي كمتغير تابع و(سعر الصرف ، ميزان المدفوعات، وإيرادات النفط) كمتغيرات مستقلة، وبالنسبة (دراسة Jakob) تبين تحديد العلاقة المباشرة بين نظم سعر الصرف والنمو الإقتصادي.

أما بالنسبة لدراستنا تختلف عن الدراسات السابقة أولاً من حيث اختيار الحدود المكانية و المتمثلة في دولة نامية ذات اقتصاد ريعي (الجزائر) وايضا من حيث الحدود الزمانية خلال المدة 1990 الى غاية 2015 ، وتختلف ايضا من حيث اختيار بعض من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي المتمثلة في (ميزان المدفوعات، النمو الإقتصاد، التضخم و الموازنة العامة) ، كما تختلف ايضا من حيث اختيار نموذج المستخدم لمعالجة اشكالية الموضوع أي أن دراسة تتركز على معرفة مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على بعض مؤشرات في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي VAR.

12- موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تتركز الدراسة على معرفة مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر من خلال التطرق للجانب النظري للموضوع و الجانب القياسي الذي سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي VAR أخذين سعر الصرف متغير مستقل ومؤشرات الإستقرار الإقتصادي (ميزان المدفوعات، النمو الإقتصادي، التضخم و الموازنة العامة) متغيرات تابعة لمعرفة نسبة الأثر ونوع العلاقة بين سعر الصرف وكل مؤشر من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي المختارة.

13- هيكل البحث:

و للإجابة على الاشكالية المطروحة، واختبار فرضيات موضوع الدراسة سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة (03) فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة ، سيخصص الفصل الأول للجانب النظري لسعر الصرف أنواعه الأنظمة النظرية و أهم السياسات الإقتصادية، كما سيخصص الفصل الثاني لدراسة العلاقة التي تربط بين كل من سعر الصرف ومؤشرات الاستقرار الإقتصادي ومعرفة الأثر الحاصل بينهما، أما الفصل الثالث فسيخصص للدراسة التطبيقية من خلال عرض النتائج المتحصل عليها ومناقشتها قصد الخروج بنتائج لإشكالية هذا الموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد

يعد سعر الصرف أحد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات المالية الدولية كونه يرتبط بكافة المعاملات الإقتصادية بحكم أن هذا التبادل يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، حيث تنبع أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية وتبرز الحاجة إليه من حاجة الإقتصاد الوطني لأي بلد إلى العملات الأجنبية باعتبارها مصدراً للاحتياجات الدولية، وكذا استعمالها في تمويل الواردات وسداد الالتزامات تجاه العالم الخارجي.

فسعر الصرف يتم على أساسه تسوية كل المعاملات الإقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، الأمر الذي يجعله يعيش تقلبات حادة بسبب عوامل العرض والطلب على العملة الوطنية التي تشكلها هذه المعاملات، لذا يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية تجسيد آليات وإجراءات تتحكم في قيمة العملة الوطنية، قصد جعل هذه الأخيرة تلعب دوراً مهماً في أن تكون سندا للقرارات الاقتصادية وعاملاً مساهماً في توجيه وضعية العديد من المتغيرات الإقتصادية الكلية والجزئية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاتجاه المرغوب.

ولهذا سيتم معالجة هذا الفصل من خلال تقسيمه الى أربع مباحث هما :

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني : أنظمة ونظريات سعر الصرف

المبحث الثالث : سوق الصرف الأجنبي

المبحث الرابع: سعر الصرف و السياسات الإقتصادية

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية، وجود أداة للتسوية ومقياسا للقيمة، فافتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الإقتصادية ب: سعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

توجد لكل دولة عملتها الخاصة التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تنشأ علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف Exchange Rate بأنه: "سعر عملة مقابلة عملة أخرى".¹
- "السعر الذي يمكن بواسطته استبدال عملة دولة ما مقابل عملة دولة أجنبية".²
- سعر وحدة من عملة أجنبية معبراً عنه بوحدات من العملة الوطنية، أو أنه سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية.³

¹ -BERNARD GUILLOCHON , *économie internationale*, 2 édition ,donod ,1998 , P 177.

² - Thomas, L.B., *Money, Banking, and Financial Markets*, Thomson, 2006, P.14.

³ - سامي خليل ، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2005 ، ص838.

- عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي".¹
- عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية، وهذا ما يسمى ب: " التسعيرة المؤكدة " او عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يسمى ب: " التسعيرة غير المؤكدة"²، وهناك من يسميها بالتسعير المباشر والتسعير الغير مباشر ، ومعظم الدول في العالم تستعمل الطريقة الاخيرة في التسعير بما في ذلك الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي³:

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 59.67 \text{ دينار.}$$

- أما حسب حمدي عبد العظيم أن " النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، ويعبر عن ثمنها بوحدة من العملة الوطنية".⁴

فسعر الصرف وسيلة هامة للتأثير على التخصيص بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والناتج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي، وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.⁵

يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحسين أو الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية للبلد في مجال التجارة الخارجية ومن ثم الحد من العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الذي يمكن الوصول به إلى مستويات يمكن تحملها على المدى المتوسط دون التضحية بالنمو الاقتصادي.⁶

وعليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين إقتصاد مفتوح وباقي إقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدورية ، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.⁷

1- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص15.

2- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987 ، ص 31.

3- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص96.

4- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره ، ص96.

5- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.

6- بدون اسم، أسعار صرف العملات، نشرة توعية يصدرها، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر ، الكويت يوليو، 2011، ص 2.

7- سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفرع الثاني : أنواع سعر الصرف

لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا أنواع عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص وتتمثل في:

1- سعر الصرف الإسمي:

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض¹، كما أن سعر الصرف الإسمي يعبر عن سعر العملة الجاري والذي يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين².

ويلاحظ أن سعر الصرف الإسمي غير قادر على قياس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة للتطورات والتغيرات في معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في الدولة بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناجمة عن العوامل النفسية، ومن هنا ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف هو سعر الصرف الحقيقي الذي يجمع في اعتباره تقلبات سعر الصرف الإسمي ومعدلات التضخم بإدخال تعديلات مناسبة³.

2- سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي بين عمليتي بلدين هو سعر الصرف الإسمي بينهما مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار في البلدين المعنيين، أي يتم الحصول عليه بتخفيض السعر الإسمي بمستوى أسعار السلع والخدمات

¹ عبد الحميد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

² - بلقاسم عباس ، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23 ، نوفمبر 2003، ص 4.

³ - رافي بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في سورية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم الإقتصاد المالي و النقدي، جامعة دمشق، 2015/2014، ص 5.

فيهما¹، حيث يعرف على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة، ويربط بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الإسمي، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويحسب وفق الصيغة التالية²:

$$R_e = \frac{P_d}{eP_f}$$

حيث:

R_e : سعر الصرف الحقيقي. P_d : الرقم القياسي للأسعار المحلية.
 e : سعر الصرف الاسمي. P_f : الرقم القياسي للأسعار الاجنبية.

هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي، وكذلك بينه وبين الرقم القياسي لأسعار الأجانب وطردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية.

حيث أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي تعبر عن مدى تغير القوى الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة أساس، تسمح بقياس تأثيرات الصرف على ميزان مدفوعات³.

3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر " لاسبيرز" للأرقام القياسية⁴.

ويعطي بالعلاقة التالية:

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e_i^{pr})}{(e_0^{pr})} \cdot 100$$

¹ - محفوظ جبار، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة و النامية خلال السداسي الأول من سنة 2015، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد 16، سنة 2016، ص 20.

² - عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

³ - PERYARD Josette , « *Gestion Financiere Internationale* », 3éme édition , vuibert, paris. 1995.p70.

⁴ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{PR} \cdot 100$$

حيث:

TCNE: سعر الصرف الفعلي.

e_0^{pr} ، e_i^{pr} : سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

هو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذات دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية¹:

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p(e^{pr})_t / X_0^p(e^{pr})_0}{(P_0^p / P_0^r) / (P_t^p / P_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(P_t^p / P_t^r)}{(P_0^p / P_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IRE_{PR} \times 100$$

حيث : p_t^p ، p_0^p مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس والأساس على التوالي

p_t^r ، p_0^r مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

IRE_{PR} مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

¹ - بربري محمد الامين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010/2011، ص 27.

والهدف الأساسي من سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو قياس التغيرات في درجة منافسة أسعار سلع الدولة المحلية مقارنة بأسعار سلع شركائها التجاريين، فعندما يزداد سعر الصرف الفعلي الحقيقي فإن المركز التنافسي للدولة المحلية يتراجع، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في هذه الدولة بدرجة أكبر من ارتفاع معدلات التضخم في بلدان الشركاء التجاريين لها¹.

5- سعر الصرف التوازني:

هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من إحدى العملات بصرف النظر عن آثار المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات².

يرى بعض الإقتصاديين أن تحقيق سعر الصرف التوازني هو أمر مستبعد، وأن هذا المفهوم هو مجرد فكرة مثالية لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع³، لكن ويليامسون يرى أن مستوى التوازن لسعر الصرف يمكن تحديده في المدى القصير والطويل، ويتعلق ذلك بأنواع التوازن لسعر الصرف المحقق، حيث تمكن "ويليامسون" من التمييز بين أنواع تتعلق كلها بمفهوم سعر الصرف التوازني⁴:

✓ التوازن الآلي لسعر الصرف في سوق الصرف

الذي يعبر عن السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من إحدى العملات، فيصبح بذلك سعر الصرف التوازني سلعة من السلع الحرة في حالة المنافسة التامة، فإن أي تغير في ظروف الطلب أو العرض على العملة سيؤثر على سعر الصرف التوازني؛

¹ - رافي بديع حبيب، مرجع سبق ذكره، ص7.

² - اويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2009)، مذكره ماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2010-2011، ص 19.

³ - عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار الزهراء للنشر، القاهرة، 1998، ص22.

⁴ - loukas stenistsitis, **taux de change de révérence et système monétaire international**, édition economica, paris, 1992, p34.

✓ سعر الصرف التوازني الجاري

يتوقف تحديد هذا النوع من أسعار الصرف التوازني على توفر كفاءة السوق ومبدأ العقلانية كما يرتبط تحديده بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل أسعار الفائدة، مستوى الطلب الحقيقي مستوى الأجور، معدل النمو.

المطلب الثاني: وظائف وأدوات سعر الصرف

الفرع الأول: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي¹:

1- وظيفة قياسية

يقصد بما مقارنة أسعار السلع المحلية مع أسعار السلع في السوق العالمية، ويمثل سعر الصرف في هذه الوظيفة بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و العالمية.

2- وظيفة تطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3- وظيفة توزيعية

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

1 - العيساوي عبد الكريم جابر، التمويل الدولي مدخل حديث، دار الكتب والوثائق، 2008، ص272.

الفرع الثاني: أدوات سعر الصرف

لتنفيذ سياسة سعر الصرف وتحقيق أهدافها تستعمل السلطة العديد من الأدوات والوسائل، وأهمها¹:

- تعديل سعر صرف العملة:

عندما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات.

- استخدام احتياطات الصرف:

في ظل أسعار صرف ثابتة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

- استخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة (في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية).

- مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ما يلي:

✓ منع التسوية القبلية للواردات؛

¹ - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 134- 137.

- ✓ الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛
- ✓ تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة؛
- ✓ حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.

- إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية للخدمة بعض الأغراض المحددة.

ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن من يتتبع الأحداث الاقتصادية يجد أنها العامل الرئيسي التي تؤثر في سعر الصرف وتقلباته والذي يتتبع الأحداث غير الاقتصادية يجد أن سعر الصرف مرآة عاكسة لها وذلك لأن تحركاته تتسم بالعشوائية مثل تلك الأحداث، فسعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب للمؤثرات الاقتصادية الكلية، تم تقسيم العوامل المؤثرة لسعر الصرف إلى قسمين عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

تشمل العوامل الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف ما يلي:

1- كمية النقود:

إن زيادة كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار وانخفاض القدرة التنافسية لسلع الدولة، مما يؤدي إلى إرتفاع حجم الواردات وانخفاض الصادرات، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا يعني إرتفاع في أسعار العملة الأجنبية أي انخفاض قيمة العملة المحلية¹.

¹ - مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص 80.

2- أسعار الفائدة:

إن الأرصدة المعدة للإقراض في الدول حساسة تمامًا للتغيرات في أسعار الفائدة، حيث أن الأموال المستثمرة تتدفق من المناطق التي فيها سعر الفائدة منخفض نحو المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع وذلك لأنها تعطي عائد أكبر لتلك الأموال، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستعمل على تحفيز رأس المال الخارجي للانسياب إلى الداخل مما يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي¹.

التغير في معدلات الفائدة من الناحية النسبية يؤثر على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية، التي تمتلك تأثيراً في الطلب على العملات وعرضها وبالتالي التأثير في أسعار الصرف²، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الاجنبي للانسياب لداخل الدولة مؤدية الى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الاجنبي³.

3- ميزان المدفوعات:

يعد التوازن والاختلال الإقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكون ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ويحدث الاختلال في ميزان المدفوعات في حال حدوث اختلاف بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة غالباً⁴.

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا، فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملة الدولة وبالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية، وبالعكس عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا، فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية⁵.

¹ - زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 45.

² - عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 160.

³ - عبد الحسن جليل، عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁴ - زاهر عبد الحليم خضر، مرجع سبق ذكره، ص 48.

⁵ - مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 80.

4- التضخم:

إن إرتفاع الأسعار (أسعار السلع والخدمات) في دولة معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة في الدول الأخرى، يؤدي إلى إنخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة والعكس يحدث عند إنخفاض أسعار السلع والخدمات في دولة معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن هذا يؤدي إلى إرتفاع سعر صرف هذه الدولة¹.

5- الدخل:

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره في اتجاهين هما²:

- أي تغير في الناتج المحلي الاجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة أو النقصان، فعند الزيادة سينتعث الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه وهذا هو الأثر الرئيسي.

- مع افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلية له مما يؤدي إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيراد من البلد المصدر له، وبالوقت ذاته يترتب على التدفق الرأسمالي انخفاض الدخول النقدية في البلد المصدر له والذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الاستيراد، ونتيجة الحالتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالي الخارج مؤديا إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي اتجاهها.

1 - موسى سعيد مطر وشقيري نوري موسى وياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 52.

2 - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية

تتمثل العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف في¹:

1- الاضطرابات والحروب:

تؤثر الاضطرابات والحروب في سعر الصرف على المدى القصير، فهي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن انخفاض الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

2- الإشاعات و الأخبار:

هي الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها.

3- خبرة المتعاملين:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها وإبقائها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب اقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغيرهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إن كانت قليلة.

- عليات البنوك.

- سوق العقود الآجلة لمقايضة العملات.

- سوق عقود الخيارات.

1 - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-83.

المبحث الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف

إن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، حيث تختلف النظم النقدية من دولة إلى أخرى تبعا للنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة ودرجة تقدمها ، كما اختلفت مناهج تحديد سعر الصرف من فترة لأخرى وذلك بتحديد العوامل ذات العلاقة بتحديد سعر الصرف التوازي في الأجل القصير و الأجل الطويل .

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

قد تطورت نظم سعر الصرف على مر الأزمنة ومرت بمراحل تاريخية مختلفة حيث اعتمدت معظم الدول على نظام قاعدة الذهب ومن ثم تطور الأمر إلى الاصدار النقدي حتى ظهور قاعدة النقد الورقية¹، ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات²، وتتمثل أنظمة سعر الصرف فيما يلي:

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

يعود نظام أسعار الصرف الثابتة بأصوله إلى قاعدة الذهب حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار معين من الذهب، ومن ثم ارتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة أو منطقة نقدية فصار أساس القياس العملة الرئيسية في هذه الكتلة³، ويتم المحافظة على سعر الصرف الثابت من خلال عملية تدخل البنك المركزي في سوق الصرف⁴.

¹ - احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص148.

² - FAUGERE.J-P et VOISIN.C, « Le Système Financier et Monétaire International », édition.nathan.1994.p80.

³ - زاهر عبد الحليم خضر، مرجع سبق ذكره، ص29.

⁴ - PASCAL SALIN, L'ordre Monétaire Mondial, Presses Universitaires de France, Paris, 1982, p 61 .

حيث يقصد بأنظمة الصرف الثابتة تلك الأنظمة التي تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، أو تتحرك تلك المعدلات داخل هامش ضيق، كما أن عملية التبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل -سعر التعادل- بالنسبة لعملتها الخاصة¹.

ففي ظل قاعدة الذهب، وإلى غاية 1914، كان سعر الصرف وحدة النقد يتحدد وفق الكمية من الذهب التي تحتويها العملة حيث كان المحتوى الذهبي للدولار يساوي 1.505 غرام، وكمية الذهب الموجودة في الفرنك الفرنسي تقدر ب 0.290 غرام، فهذا يعني أن عدد الوحدات من الفرنكات الفرنسية مقابل دولار واحد هو 5.18 فرنك، وهو سعر التعادل².

والمعايير التي يمكن الاستناد عليها لسعر التعادل، هي ثلاثة أنواع³:

- المعادن الثمينة وخاصة الذهب.

- العملات الصعبة.

- سلات العملات.

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت، حيث يرتبط العمل في هذه القاعدة بوجود شروط معينة أبرزها⁴:

- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية ازاء الذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة الوطنية وبشكل ثابت.

- ضمان تحويل العملة الوطنية إلى ذهب وبالعكس، وتوفير القابلية والحرية على ضوء ذلك وبدون أية قيود أو شروط تحد من هذه الحرية أو القابلية في التحويل.

- حرية تصدير واستيراد الذهب الى الخارج بدون وجود أي محددات تعيق عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول.

¹ - السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011، ص 161.

² - مروان عطون، اسعار صرف العملات (ازمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى - عين ميلة- الجزائر، 1992، ص 101.

³ - السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

⁴ - فليح حسين حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 212.

و يأخذ نظام ثبات سعر الصرف ثلاثة أشكال :

- نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة: يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالدولار الأمريكي ، الفرنك الفرنسي، كما تتحدد آلية الصرف في نظام الصرف الثابتة لعملة وحيدة عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخّل، ثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة¹؛
- نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات : في ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات و عادة ما يتم اختيار العملات المكونة لوحدة حقوق السحب (DTS)، ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة العملات من غير (DTS) في سنة 1996²؛
- سعر الصرف الثابت المرن: فيقيم المحافظة على ثبات قيمة مع وجود هوامش معينة ، يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

ومن أهم الأسباب التي تدفع الدولة لاعتماد سعر صرف ثابت هي لتخفيض المخاطرة أو عدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الانتاج والاستثمار والتجارة الدولية.

ومن مزايا هذا النظام :

- توفير إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية وتشجيعها، وبالتالي إستقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية ، كما يجعل العملة قابلة للتحويل واستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها، ، ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها³؛
- كما يسعى هذا النظام، إلى ضمان الإستقرار الداخلي للأسعار، باعتبار أن آلية تصحيح الأسعار تعتمد من جهة على الربط بين كمية الذهب والكتلة النقدية المتداولة ومن جهة أخرى، على العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار⁴؛

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 162.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص 116 .

³ - احمد محمد جاهين ، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي في مصر 1974-1981، دار النهضة العربية 2001، ص 20 .

⁴ - PERYRARD Josette , op cit , p6.

- يوفر هذا النظام ثقته في عملة البلد باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية¹؛
- تعمل على تحفيز التجارة و الاستثمار وتدفقات رأس المال مع البلدان نفس منطقة العمل².

من عيوب هذا النظام:

- يسمح لبعض المتعاملين بالمضاربة بدون مخاطر، حاجة الدولة إلى قدرة كبيرة للاحتفاظ بكميات كافية من الاحتياطات الدولية، من أجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف داخل مجال التغيير، بحيث تكون مستعدة للتنازل عن هذه الاحتياطات بشراء العملة الوطنية³؛
- تقييد حرية السياسات النقدية للبلدان، اضافة الى اعتماد سياسات إعادة توازن موازين المدفوعات على السياسات الوطنية التضخمية أو الانكماشية، ظهور عيوب في نظام التكافؤ الصارم بين عملة البلد و العملات الأجنبية و كما أظهرته الأزمة المالية الآسيوية عام 1997⁴.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل

نتيجة العيوب السابق ذكرها، كان لزاما التفكير في إرساء قواعد جديدة تحكم نظام النقد الدولي لتفادي الفوضى النقدية السائدة بين الحريين، فتأسس نظام بروتن وودز، تم تسجيل أسعار الصرف العملات رسميا معبرا عنها بالدولار الأمريكي في سجلات صندوق النقد الدولي⁵، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

¹ - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2005، ص 100.

² - عطاء الله بن طبرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 51.

³ - احمد محمد جاهين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁴ - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 100.

⁵ - ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 41.

الجدول رقم (1.1) : أسعار تعادل بعض العملات حسب سجلات صندوق النقد الدولي سنة 1946

الوحدة: الدولار الأمريكي

الدولة	العملة	سعر التعادل
الولايات المتحدة الأمريكية	الدولار	1.000
الولايات المتحدة	الجنيه الإسترليني	4.030
فرنسا	الفرنك	0.008
كندا	الدولار	1.000
هولندا	الكلدر	0.377
الشيلي	البيزو	0.003
الهند	روبية	0.302
الفليبين	البيزو	0.206

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص41.

فكل عملة حسب صندوق النقد الدولي لها قيمة رسمية مصرح بها لدى صندوق النقد الدولي، والتعادل أو التكافؤ معناه أن السلطات تحافظ على الجرعات الصغيرة لتعديل الإقتصاد الوطني والكافية للحفاظ على المعدل الرسمي لكن في حالة إختلال أساسي لميزان المدفوعات السلطات و بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي تغير هذه القيمة (برفع أو خفض العملة المحلية)، فالتطور الجد واسع للاقتصاديات في هذا النظام يمكن أن يحدث أزمات نقدية مضاربة سابقة للتخفيض أو التدهور¹.

ولضمان الإستقرار وضع صندوق النقد الدولي حد لتقلبات أسعار صرف العملات مقابل الدولار ب 1% سواء بالانخفاض أو الارتفاع²، السماح لأي دولة بتعديل سعر تعادل عملتها المعلن أي سعر صرفها بالزيادة أو بالنقصان، ولقد إهتم الصندوق بمسألة تخفيض قيمة العملة المحلية (رفع سعر الصرف) ومنح الدول الأعضاء حرية التصرف في هذا المجال شرط أن لا تتعدى نسبة التخفيض 10 % من سعر التعادل المعلن والحصول على

¹ - شرق سمير، تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية، مجلة المؤسسة وقضايا التنمية، رقم 5، سكيكدة، 2010، ص244.

² - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص103.

إذن منه إذا تعدت هذه النسبة علما أن هذه العملية وجهت أساسا لمعالجة إختلال أساسي في ميزان المدفوعات، على خلاف إختلال مؤقت الذي يمكن معالجته باستخدام احتياطات دولية أو باللجوء إلى القروض الخارجية¹.

من مزايا هذا النظام:

- تجنب التذبذبات النقدية الكبرى، وبالتالي بقاء أسعار العملة الوطنية ضمن مجال التقلبات المسموح بها ومنه تفادي الكثير من الاختلالات الإقتصادية التي تعيق المبادلات الدولية².

من عيوب هذا النظام

- أن النظام لم يساعد على إجراء التعديلات على أسعار صرف العملات بشكل سريع وفي الوقت المناسب مما أدى الى عدم فعالية التعديل³؛
- افتقار نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أدوات يستعين بها صندوق النقد الدولي في معالجة التوقعات بخصوص تخفيض أو رفع قيمة العملة خاصة في ظل تدفقات رؤوس الأموال بين الدول⁴.

الفرع الثالث: نظام سعر الصرف العائم

تم الاستغناء عن أسعار الصرف الثابتة التي جسدها قواعد بروتن وودز، حيث قامت الدول الأوروبية الرئيسية واليابان في 1 مارس 1973 بتعويم عملاتها مقابل الدولار⁵، حيث تعرض الدولار إلى تخفيضات متتالية ثم ترك سعره يتحدد بحرية، في هذا النظام سعر الصرف يتمتع بمرونة كبيرة، ولا يعتمد على أي أساس، وإنما يتحدد ويتغير بحرية نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب من العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، بدون تدخل السلطات النقدية، أي أنه يتحدد كأى سعر في سوق السلع لكن رغم هذا، فإن الدول قد لا تقتنع بهذه

¹ - شرقق سمير، مرجع سبق ذكره، ص 244.

² - SALLES Pierre , **Problèmes Economiques Généraux**,6ème edition, paris .1986.p317.

³ - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص104.

⁴ - احمد مندور ، مقدمة في الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990 ، ص152.

⁵ - KRUGMAN.P et OBSTFELED.R, **Economie Internationale** ,Belgique.1992 , p 37.

الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض والطلب، لهذا وجدت لنفسها مجالاً للتدخل في أسعار الصرف العائمة، والتأثير عليها¹.

نظام سعر الصرف العائم Floating Exchange Rate هو النظام الذي تتحدد فيه أسعار صرف العملات وفق ميكانيزمات العرض والطلب وتحقيق التوازن في سوق الصرف التي تمتاز بالحرية في تذبذب أسعار العملات عبر الزمن في هذا النظام لا تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف إلا نادراً، أي عندما يكون مستوى التذبذب واسعاً، الأمر الذي يصبح مضراً للاقتصاد الوطني².

وعليه يمكن التفرقة بين التعويم النظيف المطلق والتعويم غير النظيف³ (التعويم المدار/ الحر):

▪ التعويم المطلق (الحر) free floating:

هو الذي لا يستلزم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف العملات بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يوميا حسب قوى العرض و الطلب، وتخضع هنا التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد⁴.

▪ التعويم المدار Managed floating:

يتدخل البنك المركزي في الاسعار للحد من التقلبات ، و أن البنك المركزي لا يعرف فيما إذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قصير الأجل أم علامة على وجود اتجاه أساسي، فقد تبين للدول أنها لا تستطيع مقاومة الاتجاهات القوية لسعر الصرف في تحركها نحو سعر توازني جديد، بسبب حجم المعاملات الضخمة بالعملات الأجنبية مقارنة بالمستويات البسيطة من الاحتياطات، حيث يتجلى هدف السياسة الرسمية في تلطيف وتهدئة التقلبات المفرطة، أي الحصول على المرونة ضمن درجة كبيرة من الإستقرار من خلال التأثير على الطلب

¹ - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004، ص71.

² - Thomas, op cit , P.178.

³ - حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص71.

⁴ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2000 ، ص110.

الإجمالي أو سياسة سعر الفائدة أو الرقابة على الصرف ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسط بين الحالتين المتطرفتين الثبات الكامل والتعويم الحر، وهو يتلاءم مع الوضع النقدي الحالي وكذا وضع التجارة الدولية، حيث تتحدد أسعار مركزية للصرف وتجعل مرونة كبيرة للتغير حولها، وذلك وفقا لظروف العرض والطلب¹.

من مزايا هذا النظام

- يتميز هذا النظام على سهولة تطبيقه، لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات، وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محركة للسوق، كما يساعد على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الدولية، كما يسمح هذا النظام بتتبع سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة وأكثر مرونة، يمكنها التكيف والتفاعل مع الصدمات ذات الأصل الداخلي أو الخارجي وامتصاص آثارها²؛
- ضمان التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، بما يضمن حرية البلد في إختيار و إتباع أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيود خارجية³.

من عيوب هذا النظام:

- عدم إستقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول⁴؛
- التغير في أسعار الصرف يشكل خطر على المؤسسات الاقتصادية، لأنها تقع في حالة عدم تأكد في نتائجها المالية، وحالة عدم التوقع أو التوقع الضعيف ينقص من فعالية السياسة الاقتصادية⁵.

¹ - شرقق سمير، مرجع سبق ذكره، ص 243.

² - حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³ - SALLES Pierre , op cit.p318.

⁴ - BENISAAD.M.E , *Lajustement Structurel Objictifs Expériences* , alain.edition , Alger,1993, p117.

⁵ - حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الفرع الرابع: نظام الرقابة على الصرف

تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف¹، ظهر هذا النظام في الأزمة الإقتصادية الكبرى سنة (1929-1933) حيث بدأت تطبقه ألمانيا وأمريكا اللاتينية ليتم امتداده لبقية العالم، واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتصدير العشوائي لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أو ظاهرة الأموال التائهة².

يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام بطريقة إدارية، حيث يتم جمع الطلب الفعلي، للعملات الأجنبية ومطابقته مع الكمية المعروضة منها، لهذا يتميز بوجه احتكاري للدولة في ظل العرض والطلب على العملات، لأنها تمثل البائع والمشتري الوحيد، مما يؤدي إلى تقلص حجم عمليات سوق الصرف وتهدف الدولة دائما إلى الرفع المتعمد لسعر الصرف ليتحفظ بقيمة العملة³.

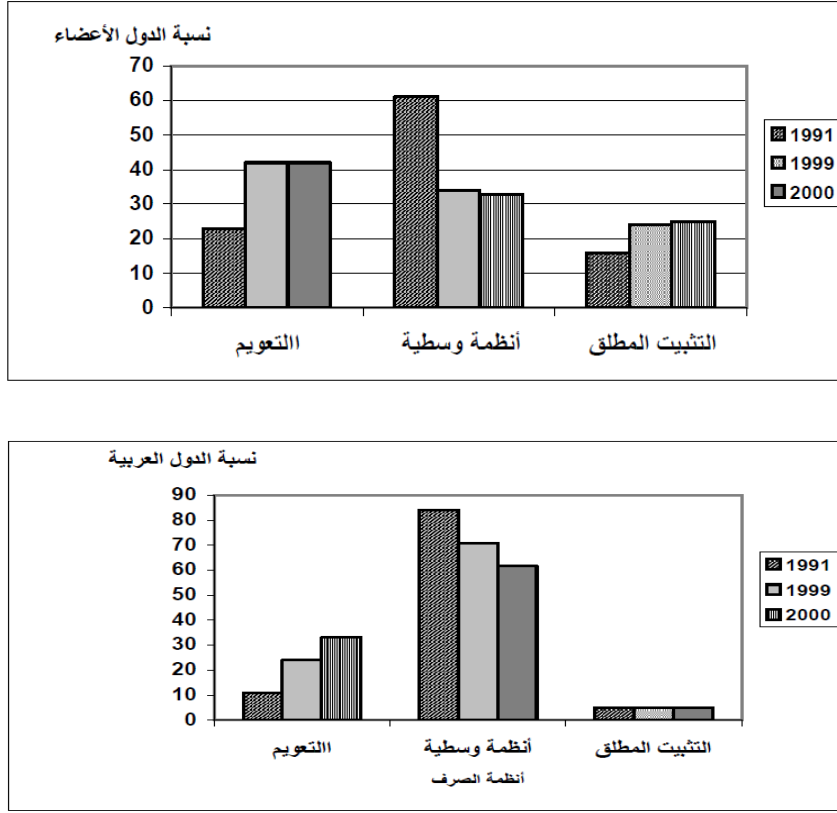
يمكن القول أن إختيار نظام يكون على أساس الظروف الداخلية والخارجية لكل دولة، المهم أن يكون هذا النظام المناسب الذي بإمكانه تحقيق نمو إقتصادي سريع وأكثر إستقرارا، والشكل الموالي بين أنظمة الصرف في دول اعضاء صندوق النقد الدولي:

1 - محمد النشد، التجارة الخارجية والداخلية - ماهيتها وتخطيطها - ، منشورات جامعة حلب، 1988، ص 152

2 - نفس المرجع السابق ، ص 153.

3 - احمد محمد جاهين ،مرجع سبق ذكره، ص 39.

الشكل رقم (1.1) : توزيع أنظمة الصرف في الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي



المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004، ص 80.

حيث تلجأ الدول إلى إتباع نظام الرقابة على الصرف لتحقيق أهداف عديدة منها:

- منع تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، رقابة وحماية الإقتصاد الوطني من موجات الكساد الخارجية، الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة¹؛
- حماية الصناعات الناشئة وتحسين ميزان المدفوعات وتحسين معدلات التبادل الدولي².

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² - احمد فريد مصطفى، الإقتصاد النقدي و الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص 440.

المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف من خلال عملية تلاقي العرض والطلب على العملات، كما يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية، حيث نسعى من خلال هذا المطلب إلى تقديم أهم النظريات الاقتصادية التي تفسر اختلافات أسعار الصرف بين الدول.

الفرع الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الإقتصادي "كوستاف كاسل" عام 1914 عندما أصدر كتاب بعنوان " النقود وأسعار الصرف الاجنبية"، حيث يرى أن سعر صرف العملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى تتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين¹.

تعادل القدرة الشرائية هي النظرية التي وضعت علاقة بين معدلات التضخم وأسعار الصرف في سوق الصرف لعملة بلدين، تنطلق هذه النظرية من فكرة أن سعر الصرف يتطور بدلالة القدرة الشرائية للعملتين²، توفر نظرية تعادل القوى الشرائية الأساس النظري لاحتساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف، وبموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرف الفعلي هو السعر النسبي بين عملتين، والذي يجب أن يتحدد في حالة التوازن على أساس القوة النسبية لهاتين العملتين³.

¹ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

² - بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013، ص 21 .

³ - بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003، ص 136.

كما توفر كذلك مقياسا للحكم على مدى ملائمة مستوى معين لسعر الصرف للسياسة العامة للحكومة وعادة ما يحدث تصحيح ذاتي على الأجل الطويل لأي انحراف لسعر الصرف الحقيقي عن قيمة القوة الشرائية المعادلة¹.

اختبار هذه النظرية يبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية،

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها²:

- اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة : أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات و الواردات؛
- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات؛
- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية؛
- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات؛
- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها؛
- هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة... الخ؛
- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك أن النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل و أن سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار .

¹ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 78، 79.

² - مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2010/2011، ص 10.

الفرع الثاني: نظرية ميزان المدفوعات (الأرصدة)

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية لميزان مدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف، فإن سعر الصرف يتحدد وفق قاعدة الطلب و العرض ويدعى ب "سعر الصرف التوازني"، ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم إرتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة العجز .

حيث تتلخص النظرية بالاتي¹:

- وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية ؛
- يتحدد سعر الصرف طبقاً لقوى العرض والطلب على العملة المحلية و الطلب الخارجي عليها؛
- إن ميزان المدفوعات عامل مستقل بينما سعر الصرف عامل تابع (أي هو العامل الذي يتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات).

غير أنه يؤخذ على هذه النظرية الأتي²:

- إنتقاد نظرية ميزان المدفوعات هو المحدد لمستوى اسعار الصرف، وذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين، فكما أن ميزان المدفوعات يؤثر في سعر الصرف العملات ، فإن سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هذا الميزان وذلك من خلال تأثير كل من الاستيرادات و الصادرات بشكل حاسم بوضع سعر الصرف العملة، فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيض القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الاستيرادات والصادرات؛
- حسب هذه النظرية يكون ميزان المدفوعات متوازنا لكي يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الإقتصادية فإن ذلك يستدعي استبعاد معظم فقرات رأس المال قصير الأجل ، باعتبار أن هذه الفقرة تقوم بها الدولة لتجنب الإختلال الحاصل لميزان المدفوعات ، ومن ثم هذا لا يمكن لأن حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات؛

¹ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - نفس المرجع السابق، ص 26.

- من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف هو التوازن الحسابي أم التوازن الاقتصادي؟ ، فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوي إيرادات البلد من الصرف الأجنبي مع مدفوعاته خلال أي مدة من الزمن ، لذلك ليس له مدلول في بنائه النظري على أساس القيد المزدوج .

الفرع الثالث: نظرية تعادل معدلات الفائدة

تبين هذه النظرية الدور الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تقلبات سعر الصرف، إذ تعتبر تلك المتعلقة بمعدلات الفائدة العامل المهم لأن رؤوس الأموال تبحث عن أحسن عائد ممكن بأقل خطورة¹، فمعدلات الفائدة المحلية تقارن بتلك المعدلات المتاحة في البلدان الأجنبية وهذا ما يؤثر على تحركات رؤوس الأموال، وهذه التحركات من الواضح أن لها آثار على الصرف لأن هذا الانتقال إلى البلد الأجنبي يتم كما هو معروف بالعملة المحلية لهذا البلد².

تسعى هذه النظرية للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف أي أن اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة للعملة الأجنبية، وبافتراض معدل الفائدة في الزمن (0) هو id أما معدل الفائدة لبلد أجنبي في نفس الفترة هو ie ، من خلال نظرية تعادل معدلات الفائدة فإن سعر الصرف الأجل للعملة المحلية هو:

$$NT(Md/Me) = N(Md/Me) \times \frac{(1 + id)}{(1 + ie)}$$

إن سعر الصرف التوازن لا يمكن الوصول إليه إلا بعد عملية التحكيم في الأسواق النقدية عن طريق الفوارق في أسعار الفائدة، لكن يشترط عدم وجود رقابة على الصرف أو حركة رؤوس الأموال وهو ما يثبت محدودية نظرية تعادل معدلا الفائدة لعدم توفر هذا الشرط³.

¹ - P. Bouhours , **La Monnaie Finance "institutions et mécanismes"**, éditions Ellipses, Paris, 1993, P309.

² - Jean-Louis Besson , **Monnaie et Finance**, OPU, Alger, 1993, P P110-111.

³ - يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص 11.

الفرع الرابع: نظرية كمية النقود

يعتبر ريكاردو أول من نبه إلى أثر كمية النقود في تحديد سعر الصرف، ثم قام آيرفينج فيشر في 1911 بتقديم أفكار إضافية لشرحها¹، إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب على السلع المحلية و بالتالي نقص الصادرات و زيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، و هذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، و إنخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات².

باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض، و زيادة إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج، و هذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية، و يحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف، تجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي، تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في إحداث الإختلال على مستوى ميزان المدفوعات، و يتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع و الخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق و مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد³.

الفرع الخامس: نظرية كفاءة الاسواق ونظرية الانتاج

1- نظرية كفاءة الأسواق

تقوم هذه النظرية على أن الاستغلال الكفاء للمعلومات الإقتصادية وهو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات ويعتبر السوق بأنه سوق كفاء إذا كان سعر الأصل محل الاهتمام بعكس المعلومات المتاحة بكفاءة دائما وقد أوضح أن كفاءة السوق تتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسارا عشوائيا أي أن العوائد الفعلية

¹ - سنقر عبد الرحيم، النقد وتطوره التاريخي، دار كنعان للدراسات و النشر، دمشق، 1998، ص 49.

² - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 228.

³ - عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011/2012، ص 58.

تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع ولكن في هذه الحالة من المفترض أن يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت¹.

2- نظرية الإنتاجية

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة المرجعية لعملة دولة ما تتحدد على أساس مقدرة جهازها الإنتاجي وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد و مستواه المعيشي و منه إرتفاع مستويات الدخل و الأسعار وهذا ما يؤدي إلى الحد من الصادرات و زيادة الواردات ،أي زيادة الطلب على العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية، و إنخفاض سعر رفعها و إرتفاع قيمة العملة الأجنبية و ارتفاع سعر صرفها².

¹ - سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد: النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007 ، ص392 .

² -فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ، ص 229.

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

إنّ لموضوع المعاملات التجارية الدولية جوانب نقدية، حيث أنّ لكل بلد عملته الخاصة، وحيث أنّ انتقال رؤوس الأموال بين البلدان يتم في السوق الدولية مقابل استعمال العملات والتي يتحدد سعرها في سوق يسمى سوق الصرف، أي أنّ أي معاملة دولية تتضمن انتقالاً لرؤوس الأموال بين البلدان، لا بد وأن تقابلها معاملات مالية كذلك، في حين أنّ هذه المعاملات تولد ضغطاً على سوق الصرف ممّا يؤدي إلى تغيير سعر الصرف.

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق¹، حيث يعرف سوق الصرف بأنه السوق التي في إطارها يتم تحويل العملات لبعضها².

حيث يعرف أيضا على أنه الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية³.

¹ - عطاء الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

² - Patrice Fontaine, *Gestion du risque de change* , éd Economica , Paris, 1996, p 07.

³ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 109.

سوق الصرف الأجنبي The Foreign Exchange Market هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي ، ويتكون سوق الصرف الأجنبي لأي عملة الدولار مثلا من جميع المواقع مثل: لندن وزيورخ، وباريس كذلك نيويورك حيث تباع وتشتري مقابل عملات أجنبية أخرى¹.

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف الأجنبي

وتتمثل أهم وظائف سوق الصرف الاجنبي في²:

- تحويل القدرة الشرائية لبلد معين الى بلد آخر؛
- توفير ومنح الاعتمادات الملائمة لتسوية العمليات التجارية؛
- تقديم تسهيلات لإمكانية تغطية خطر الصرف.

المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

يتدخل في سوق الصرف كل من³:

- 1- البنك المركزي: يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الاخرى لأنه يعتبر مسؤولا عن صرف سعر العملة؛
- 2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية: حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار

¹ - Domnick Salvatore, *économie interntionale*, McGraw-hill, Parais, 1975, P : 119.

² - السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح بسكرة- ، مذكرة ليل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2006/2005، ص6.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، 109.

المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم؛

3- سمسرة الصرف: يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.

المطلب الرابع: عمليات سوق الصرف الاجنبي

إن سوق الصرف الأجنبي هو مكان لتبادل العملات الأجنبية، ويتم تقسيم العمليات التي تتم في هذا حسب المدة التي تتم فيها الصفقة، ونميز بين نوعين من الصفقات، حيث نجد الصفقات العاجلة والآجلة.

1-1- عمليات الصرف العاجلة(نقدا): تمثل هذه العمليات الجانب الأكبر من نشاط سوق الصرف الأجنبي، وتتميز بفترة القصيرة دون أن تتجاوز يومين من تاريخ إجراء الصفقة، ويحدث التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال العمليات التي يقوم بها المتدخلون في هذا السوق وتمثل فيما يلي:

1-1-1- عمليات المراجعة: يقصد بها القيام بعمليات بيع وشراء العملات في أسواق صرف منفصلة، وعند نقاط زمنية معينة للاستفادة من اختلافات سعر إحدى العملات، وبالتالي يحصل المرشح على ربح في مدة قصيرة جدا¹.

1-2-1- عمليات التسوية: حيث يتم تسديد المستحقات الناتجة عن عمليات التصدير والاستيراد والتحويلات الرأسمالية، حيث يعبر هذا السوق مصدر سيولة لهذه العمليات، ويتميز سوق الصرف العاجل بغدة مميزات نذكر منها:²

¹ - Albert Ondo Ossa, **économie monétaire internationale**, édition Estem, paris, France, 1999, p47.

² - Dominique Plihan, **les taux de change**, 3edition, la couverture, France paris, 2001, pp 06-08.

- أنه سوق مستمر على المستوى العالمي نتيجة الإختلال الزمني؛
- يمكن أن نجد في بعض الدول أسواق صرف أجنبي تستخدم سوق الصرف الثابت وآخر مرن؛
- هو مكان يمكن اللجوء إليه لتغطية الأخطار أو الحصول على أرباح؛
- تستخدم فيه التسعيرة المباشرة وغير المباشرة؛
- تستعمل فيه رموز معينة للعمليات، ويعتبر الدولار الأمريكي المرجع الأول في السوق، وهناك ترتيب تسلسلي (الدولار، اليورو، الين، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري،....).

2- عمليات الصرف الآجلة

الصرف الآجل عبارة عن اتفاق على شراء أو بيع مبلغ بالعملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد غير قابل للمراجعة و نهائي في تاريخ لاحق متفق عليه، و عادة فإن سعر الصرف الآجل يختلف عن سعر الصرف العاجل أو الحاضر إلا في حالات نادرة جدا، و عندما يكون الفرق بين السعرين إيجابيا نسميه REPORT و عندما يكون سلبي نسميه DEPORT إذا يمكن كتابة المعادلة التالية¹:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{REPORT} \text{ أو } - \text{DEPORT}$$

يتم على مستوى هذه السوق، الاتفاق على تأجيل تسليم العملات إلى وقت لاحق وذلك على أساس سعر صرف مستقبلي، يتحدد في الوقت الذي يتم فيه إبرام العقد²، ويتحقق التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال العمليات التي يقوم بها المتدخلون وهي كالاتي:

✓ **المراجعة:** وتعتبر من أبرز العمليات التي تجرى في سوق الصرف العاجل والتي تعنى بشراء العملات في الأسواق منخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق المرتفعة السعر للحصول على ربح في ظرف دقائق معدودة³.

✓ **المضاربة:** هي عملية شراء وبيع العملات من طرف المضاربين والاستفادة من تغير سعر إحدى العملات، ويستند المضاربون إلى عمليات التنبؤ بأسعار الصرف⁴.

¹ - عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة ضمن ملتقى تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، ص 08.

² - محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 169.

³ - سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص 14.

⁴ - Dominique Plihon, "Les taux de change" édition la découverte, Paris, 1991, pp 32-33.

فالمضاربة تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف العاجل المستقبلي لعملة من العملات، فالمضارب يتقبل المخاطر فهو يتوقع حدوث تباين بين أسعار الصرف الآجلة المتفق عليها في الحاضر، والأسعار العاجلة عند تواريخ الاستحقاق، الشيء الذي يمكنه من تحقيق الربح، فيتقدم المضاربون إلى شراء كميات أكبر من العملة، التي يتوقعون ارتفاع سعرها وبيعها عندما يتحقق هذا الارتفاع، ويحدث العكس عندما يتوقعون انخفاض سعرها، إذ يتم بيعها في الحال وشراؤها بعد أن يتحقق الانخفاض، كما ظهرت عمليات أخرى من المضاربة في ظل التطورات المعاصرة لعقود خيارات العملة الأجنبية حيث يقوم المستثمر بدفع علاوة ليكون له حق الخيار الخاص بشراء (أو بيع) عملة أجنبية ما، فإذا تحركت العملة موضع الاهتمام في الاتجاه المتوقع، فإن عقد الخيارات يمكن أن يباع إما بسعر أعلى أو يتم الحصول على العملة الأجنبية المتفق عليها، ثم إعادة بيعها في السوق الحاضرة¹.

✓ التغطية

وتهدف إلى تجنب مخاطر سعر الصرف، التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في السوق وذلك قصد تجنب الخسارة في سعر الصرف، وهنا يقوم المستورد بشراء مبالغ من العملة لدفع مبلغ التسوية التجارية آجلاً، لأن ذلك أقل مخاطرة، ويقوم المصدر بنفس العملية عن طريق اتفاق بتسليم مسبق للمبلغ وبصفة أخرى، يمكن للمدين الحصول على مبلغ الصفقة بشراء مسبق، ويمكن للدائن أن يدفع مبلغ الصفقة ببيع مسبق تفادياً للمخاطرة².

¹ - بربري محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² - Jean Bourget, Arcangles Figliuzzi, Yves Zenou, **monnaies et systèmes monétaires**, 9^e édition ? Bréal, 2002 p 43.

المبحث الرابع: سعر الصرف و التوازنات الاقتصادية الكلية

إن أكبر هاجس للدولة هو سعيها لتحقيق الإستقرار الاقتصادي خاصة لدى البلدان النامية منها، وذلك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية والتجارية وسياسة سعر الصرف باعتبارها من أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الإقتصاد الكلي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية أداة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية ومظهرها من مظاهره لمواجهة الاختلالات وتحقيق التوازنات المطلوبة داخل المنظومة الاقتصادية، لذا أصبحت الحاجة تشتد في وقتنا الحاضر إلى إيجاد سياسات اقتصادية كلية تستوعب كل التحولات والتحديات التي تطع إقتصاديات العالم.

الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

تشير السياسة الاقتصادية الكلية حسب وجهة نظر Xavier Greffe "مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية في توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه¹، والتي من شأنها أن تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"².

حيث تعرف السياسة الاقتصادية بأنها "مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية"³، وبأنها: "الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية"⁴.

¹ - سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 8

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 24

³ - الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق، التوازنات الاقتصادية والكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات الاعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2012/2013، ص 16.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 9.

كما تعرف أيضا بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف المنشودة للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة"¹، و التي من شأنها أن تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى².

أما حسب في النظم الاقتصادية ينظر إلى مفهوم السياسة الاقتصادية على أنها لم تعد مجرد مجموعة من الإجراءات التصحيحية ، وإنما أصبح دورها هو العمل على تحقيق المصلحة العامة وتتلخص مشكلة السياسة الاقتصادية في إختيار القيم المناسبة لهذه الأهداف التي من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم المصلحة العامة ، حيث تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الإقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها، ولا يتم ذلك إلى بوضع سياسة اقتصادية ناجعة ، هذه الأخيرة ليست ممكنة إلا إذا تم وضع أهداف محددة لها³.

الفرع الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

هناك أدوات كثيرة تتحكم بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وتحقيق النمو الإقتصادي، والحد من الفقر والتوازن في السوق المحلي للدولة، ونذكر منها الضرائب بتحديد نسبة الضريبة على المنشآت والمبيعات والأفراد، وكذلك الإعفاء الضريبي وغيره، والمنشآت الاقتصادية التابعة للحكومة، فبعض الدول تلجأ إلى خصخصة هذه المشاريع والتحكم في نفقات الدول، وأسعار صرف عملة الدولة، والتحكم بالفائدة المصرفية والتحكم بالرسوم الجمركية، والإعفاءات الجمركية وتخفيض رسوم الاستيراد، والتحكم بالائتمان المصرفي، وغيرها من الأدوات والوسائل الاقتصادية⁴.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص14.

² - نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد (التحليل التجميعي)، مؤسسة شباب الجزائر، الاسكندرية، 2001، ص 153.

³ - بلخريصات رشيد، بن سعيد أحمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، يومي 09/08 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص164.

⁴ - كفاية العبادي، مفهوم السياسة الاقتصادية ، <http://mawdoo3.com/>، تاريخ المشاهدة 2018/10/01.

وتتمثل أدوات السياسة الإقتصادية في:

1- سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف مجموعة من القياسات أو التدابير المحددة من قبل الحكومات من أجل التحكم في سعر الصرف قصد تسهيل تحقيق أهداف الإقتصاد الكلي، ويشمل شراء و بيع العملات والعملية المحلية في سوق الصرف، حيث يختلف تطبيقها من سياسة العملة الضعيفة وسياسة العملة القوية، فسياسة العملة الضعيفة هي تخفيض قيم العملة في النظام النقدي الحالي، حيث تستند هذه الآلية على (نظرية المرونة الحرجة) لمرشال ليرنر (Marishall-lerner) وتخفيض قيمة العملة يساعد على استعادة التوازن التجاري، أما سياسة العملة القوية فالمقصود منها رفع قيمة العملة، وهي إرتفاع أسعار الصادرات وانخفاض مستوى أسعار الواردات، حيث أن زيادة أسعار التصدير تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية من خلال زيادة الإنتاجية¹.

1-1- تعريف سياسة سعر الصرف

سياسة سعر الصرف هي مجموع الإجراءات و القرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الإقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على إستقرار عملتها هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الإقتصادية ويتعين استخدامها مع وسائل أخرى².

1-2- سياسة تخفيض قيمة العملة

تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الإقتصادية الأكثر شيوعا عندما يواجه البلاد الخلل في الميزان التجاري عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من

¹ - Socrat GHADBAN, le taux de change et la demande touristique, these de doctorat, de l'université de Toulouse, 2013, P.P.68-67.

² - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

حيث العملة المحلية¹، وهي أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات².

فهو إجراء رسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي³، فالتخفيض في قيمة العملة الوطنية قراراً تتخذه السلطات النقدية مضمونه تدنية قيمة العملة الوطنية⁴، ومن المتوقع أن تؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحويل الإنفاق من قبل المستهلكين مما يؤدي إلى تحسن في الإقتصاد و لقد ارتبطت إلى حد كبير هذه السياسة مع برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى خفض كبير في الاختلالات الخارجية خاصة للبلدان النامية⁵.

سياسة تخفيض قيمة العملة هي وسيلة متعمدة تستخدمها البلدان لمعالجة ظرف إقتصادي سيئ يتميز بتدهور قدرتها التنافسية وعجز ميزان مدفوعاتها، فعن طريق تخفيض قيمة العملة يصبح من السهل خفض الأسعار ببساطة بما يساعد في تحسن التنافسية السعريّة للصادرات، وبالتالي زيادة الطلب الخارجي عليها، وبالمقابل تقليص الواردات لارتفاع أسعارها، ومن ثم يستعيد ميزان المدفوعات توازنه، غير أن هذه السياسة تتطلب عدة شروط لنجاحها⁶.

كما يقصد بالتخفيض أحيانا زيادة موارد الخزانة العامة للدولة لما يتضمنه منه إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا لسعر الحديد كما يهدف إلى تهيئة الظروف لانتهاج سياسة نقدية تضخمية أحيانا⁷.

1 - Fernando Daniel Sedano, **TRADE ADJUSTMENTS TO EXCHANGE RATES IN REGIONAL CONOMIC INTEGRATION: ARGENTINA AND BRAZIL**, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of Auburn University, December 16, 2005,p7.

2 - Mokhtar KHELADI, **INTRODUCTION AUX RELATIONS ECONOMIQUES INTERNATIONALES**, office des Publications Universitaires,Alger, 2010,p45.

3 - نعمان السعيد، البعد الدولي لنظام النقد الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 182.

4 - Dominique Plihon , op cit , p 91.

5 - Samson Kwalingana, **The short-run and long-run trade balance response to exchange rate changes in Malawi**, Journal of Development and Agricultural Economics Vol. 4(8), May 2012, p 221.

6 - بودري شريف ، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس عشر، 2017، ص141.

7 - منال عطا المولى عباس، سياسات سعر الصرف و أثرها على الإستقرار الإقتصادي في السودان خلال الفترة 1990-2001، مذكرّة ماجستير في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم، 2003، ص 21.

➤ أسباب اللجوء إلى التخفيض

وترجع أسباب اللجوء إلى التخفيض فيما يلي:

- معالجة العجز في الميزان التجاري، ففي حالة وجود هذا العجز، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى الميزان التجاري¹؛
- الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج؛ إضافة إلى الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات²؛
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة و بالتالي يساهم ذلك في إستغلال الطاقة الانتاجية و إستغلال المزيد من اليد العاملة³؛
- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء بضائع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية⁴.

➤ شروط نجاح عملية التخفيض

وتتمثل فيما يلي⁵:

- مرونة الطلب الداخلي والخارجي على السلع المستوردة و المصدرة ؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات؛
- أن لا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية ؛
- أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيتبعه تخفيض آخر.

¹ - عرفان تقي الحسيني، " التمويل الدولي "، جدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 15.

² - بودري الشريف، مرجع سبق ذكره، ص142.

³ - صبحي حسون الساعدي، إياذ حماد عباد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على إنتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 4 العدد 7، 2011، ص91.

⁴ - صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص14.

⁵ - سلامة بنجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 53.

1-3- رفع قيمة العملة

إن مصطلح إرتفاع العملة يشير إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية¹، حيث تهدف هذه العملية أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا².

➤ عوامل رفع القيمة الخارجية للعملة

ومن أهم العوامل التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي³ :

- وجود فائض في ميزان المدفوعات؛
- معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية، كما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات؛
- تدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتيهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

1-4- الرقابة على الصرف

إجراء حكومي تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف، ويتم ذلك بأن تقرر الدولة سعر معين لعملتها ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض⁴، حيث أن أهم سبب للجوء إلى هاته السياسة هو المحافظة على ميزان المدفوعات للدولة ومحاولة التخلص من العجز إن وجد⁵.

¹ - عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية) دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة-2010

1990، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكر، 2013/2012، ص 25.

² - محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرفات، اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث، عدد16، 2016، ص287.

³ - عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁴ عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 243.

⁵ - نفس المرجع السابق، ص 244.

كما يهدف صندوق موازنة الصرف إلى تنظيم سعر الصرف عن طريق التدخل لموازنته، أي للاحتفاظ به عند مستوى معين يعتبر مستوى التوازن بالنسبة له، وصندوق موازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت تصرف الدولة بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة¹.

1-5- أهداف سياسة سعر الصرف

كما ينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الإستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات²، كما تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية أبرزها³:

- مقاومة التضخم:

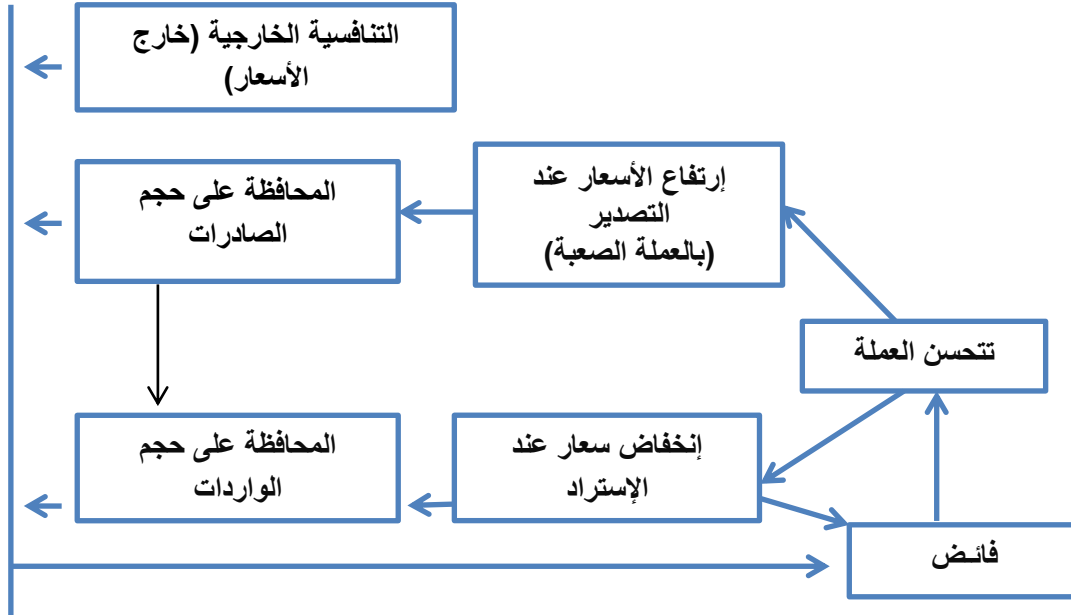
يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها، والشكل الموالي يبين ذلك:

¹ - مجدى محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 266.

² - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 131-133.

الشكل رقم (2.1): استهداف التضخم باستخدام سياسة سعر الصرف



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 132.

- تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

- توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

- تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

2- السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم أذرع السياسة الاقتصادية العامة في البلد وقد أخذ الاهتمام بهذه السياسة يتزايد مع تفاقم الأزمات المالية وعدم الإستقرار الإقتصادي الذي شهده العالم¹.

2-1- تعريف السياسة النقدية

فالسياسة النقدية تعني انما الوسائل التي في حوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية².

كما تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية معينة³ ، فالسياسة النقدية تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على توازن المدفوعات الخارجية للبلاد أي تؤثر على معدل سعر الصرف، أو تدخل السلطات النقدية في الأسواق بصفة غير مباشرة من خلال أسعار الفائدة⁴.

¹ - أحمد اسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمه، دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد23، 2012، ص132.

² - بخاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2008، ص 143.

³ - عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص 90.

⁴ - بخاز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص146.

2-2- أهداف السياسة النقدية

إن إعداد استراتيجية متكاملة تحدد الأدوات و الأهداف يعد أمرا ضروريا لبناء سياسة نقدية فعالة وموائمة لتحقيق الأهداف المرجوة ، وحتى تكون الاستراتيجية النقدية متكاملة لا بد من احتوائها على التالي¹ :

- الأهداف تشغيلية : بسبب عدم قدرة البنك المركزي في التأثير على الأهداف النهائية بشكل مباشر لا بد من استخدام أهداف تشغيلية تتمثل في معدلات نمو كل من : الأساس النقدي ومعدلات الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف؛
- الأهداف الوسيطة: تتمثل في التأثير على معدلات الفائدة طويلة الأجل وعرض النقد فمن خلال التحكم بهاذين الهدفين يمكن للسلطة النقدية المساهمة في تحقيق الأهداف النهائية ؛
- الأهداف النهائية تتمثل في تحقيق مستوى مقبول من الإستقرار النقدي و الإقتصادي و المساهمة في تحقيق معدلات نمو مناسبة في جميع القطاعات الإقتصادية، كما تهدف السياسة النقدية الى إستقرار قيمة العملة وتحقيق العدالة في توزيع الدخول .

3-2- أدوات السياسة النقدية: وتنقسم الى أدوات تقليدية كمية وأدوات نوعية

وتتمثل أهم أدوات السياسة النقدية الكمية (الوسائل الغير مباشرة) في :

- سعر إعادة الخصم : يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية"²؛
- عمليات السوق المفتوحة: و يقصد بها قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان³؛
- سياسة نسبة الاحتياطي القانوني: تعبر عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل حسب ظروف الاقتصادية⁴.

¹ - أحمد اسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² - سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، دار غرب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص106.

³ - يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص326.

⁴ - سليمان مجدي، مرجع سبق ذكره، ص110.

أما وسائل السياسة النقدية النوعية (الوسائل المباشرة) التي تشمل على مجموعة من الوسائل لا تؤثر على كمية النقود وإنما تؤثر على إعادة توزيع النقود في فترات واتجاهات مختلفة وتتضمن¹ :

- التمييز في معدل الفائدة؛
- الإقتراض بضمان من السندات؛
- الرقابة على الائتمان الاستهلاكي؛
- التمييز في سعر الخصم؛
- الإقناع الادبي.

3- السياسة المالية

تستطيع السياسة المالية أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الإقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، وشهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الإجتماعي لمفهوم الدولة، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى.

3-1- تعريف السياسة المالية

مصطلح السياسة المالية إشتق أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة²، وهي "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة"³.

تعرف أيضا على أنها تدخل الدولة على مستوى الإنتاج والتشغيل بصفة مباشرة بواسطة مستوى النفقات العامة، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير على مبلغ الاستهلاك بواسطة الضرائب، الأجور، الخدمات الاجتماعية التي تقدمها للعائلات⁴.

¹ - ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980 - 2003)، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد48، سنة 2007، ص 145

² - طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

³ - عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص40.

⁴ - Edmond Alphandéry , Georges Delsupeme ,Les politique de stabilisation, PUF, Paris, 1974, P24.

كما تعتبر السياسة المالية أهمها تلك السياسات و الإجراءات المدروسة و المتعمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية و بمستوى و هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى¹.

3-2- أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات و النفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها و أخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الإقتصادي².

و من بين الأهداف نجد أيضا³:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار : و تتمثل مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها؛
- تحقيق الاستقرار النقدي : و يكون بتكليف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي؛
- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات و تحسين قيمة العملة : و يكون من خلال اتباع سياسة تحرير و تعويم سعر الصرف؛
- المساهمة في تحقيق هدف التشغيل الكامل: و تقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة و الكساد لهدف الزيادة من الطلب الفعال، و من ثم يزداد الاستثمار و التشغيل في الاقتصاد الوطني؛
- المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: و يرتبط بتحقيق هدف التشغيل الكامل.

¹ - Philip . A. Klein, **the Management of Market**, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth Publishing company, Belmont, California, 1973, p176.

² - للمزيد: أنظر : درواصي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 77.

³ - عمر شريف، مداخلة بعنوان السياسات الاقتصادية و أدوات تحقيق نجاح التنمية و الاستقرار في إطار النظام الإسلامي ، الملتقى الدولي في الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 24/23 نوفمبر 2011، ص ص 5، 6.

3-3- أدوات السياسة المالية

تتمثل في : النفقات العامة والإيرادات العامة

النفقات العامة: تقوم الدولة بهدف إشباع الحاجات العامة وتحقيق منفعة عامة بصرف وإنفاق مبالغ مالية تدعى "نفقات عامة" سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أو إقتصادية¹.

الإيرادات العامة : وهي مصادر التمويل التي لا بد منها لتغطية النفقات العامة وبالتالي لتدبير الموارد المالية اللازمة للإنفاق العام ، وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام².

4- السياسة التجارية

السياسة التجارية هي إحدى فروع السياسة الإقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة³، تعرف على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق التوازن الخارجي، ضمن منظومة الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"⁴.

فالسياسة التجارية تعني أن تحدد كل دولة الأهداف والأوليات التي تسعى إلى تحقيقها، وتقود سلوكها الى تجاه الدول الأخرى، وأن تسعى إلى تشخيص البدائل من الوسائل وأن تختار البديل الأمثل من بين البدائل الذي يحقق إنجاز هذه الأهداف على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية معينة⁵.

¹ - سردار عثمان خدر باداوة بي ، هيو عثمان اسماعيل، تحليل أثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان العراق للمدة 1997-2013، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 17، العدد13، 2015، ص 9.

² - محمد خالد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

³ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁴ - ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017، ص 17.

⁵ - مصطفى رشدي شبيحة، المعاملات الإقتصادية الدولية : دراسة في الإقتصاد الدولي من منظور إقتصاديات السوق و التحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص60.

كما تعرف على أنها الإختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة، والهدف المنشود كتطوير الإقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى كالتشغيل التام واستقرار الصرف¹.

بالتالي فإن الحكومات تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية و التي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية تتمثل في²:

- الرسوم الجمركية وهي الضرائب على السلع المستهلكة؛
- الحصص على الواردات والتي تضع حدا أقصى للكميات من سلعة ما و التي يسمح بها للدخول الى الدولة؛
- دعم الصادرات حيث تدفع الحكومة للمصدرين مبلغا من الأموال على وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، وذلك بغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج؛
- الرقابة على الصرف و فيه تقوم دولة ما، بتقييد قدرة مواطنيها على تحويل أموالها إلى عملات أجنبية.

5- سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي

إن الإختلالات الداخلية والخارجية التي شهدتها معظم الدول النامية و مع فشل مختلف السياسات التنموية المعتمدة وبرامج الإصلاح الذاتي المقررة من قبل حكومات تلك الدول، أدى بإجراء عمليات إصلاحية واسعة موصى بها من قبل الهيئات الدولية، أولاها سياسة التثبيت التي يختص بها صندوق النقد الدولي والمرتكزة في أساسها على إدارة جانب الطلب باستخدام سياسة مالية ونقدية انكماشية تهدف إلى معالجة العجز في الموازنة العامة وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، وفي الشق الثاني نجد سياسة التعديل الهيكلي التي تقع تحت دائرة إختصاص البنك الدولي والرامية إلى تصحيح الإختلال في هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض عن طريق إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الإستثمار وأسواق العمل ورأس المال³.

¹ - Maurice Bye, **Relation Economique Internationale**, Dalloz, Paris, 1971, p341.

² - مورد خاي كريانين ترجمة محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية ، الإقتصاد الدولي "مدخل لسياسات"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 27.

³ - ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص19.

المطلب الثاني: سعر الصرف و السياسة الاقتصادية

يؤدي سعر الصرف دورا حاسما في تحقيق التوازنات الكلية باعتباره جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال ارتباطه المباشر وغير المباشر مع متغيرات الإقتصاد الكلي.

الفرع الأول: دور سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية

لسعر الصرف دور هام في تحديد الفعالية الكلية للاقتصاد من خلال:

1- توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فان ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال.

عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي فان ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة¹.

2- مقاومة التضخم

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات الجودة العالية بما يعني تحسن تنافسياتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية.²

¹ - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص133.

² - المرجع السابق ، ص 131.

3- تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا والسلع التي يمكن تصديرها¹.

4- تصحيح إختلال ميزان المدفوعات

تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية حيث يمثل العجز فائضا من عرض العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على إنخفاض القيمة الخارجية لها، ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض إستمرار إنخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز².

الفرع الثاني: إستقرار سعر الصرف

تعتبر أسعار الصرف من المتغيرات الرئيسية في الإقتصاد الدولي لذا فإن ثباتها واستقرارها أمر ضروري لتوطيد وسائل الاتصال القومي لمختلف الدول، كما أن التقلبات المتكررة في سعر الصرف تكون مكلفة خاصة بالنسبة للدول النامية إذ أن عدم الإستقرار يحرم هذه البلدان من الاستثمارات الخارجي وجذب رؤوس الأموال والأخذ بنظام حرية الصرف في بعض الدول لا يعني تركها لسوق الصرف الحرة يتقلب فيها سعر عملتها وفقا لتقلبات العرض و الطلب ، ففي معظم الأحيان تتدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي بهدف تقليل حدة التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية و العمل على إستقرار عند المستوى الكفيل بتحقيق مصلحة الإقتصاد القومي، كما أن عدم الاستقرار يؤثر على كل الأداء الإقتصادي ، لذلك فإن المحافظة على إستقرار سعر الصرف أمر ضروري³.

¹ - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص 132.

² - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1992 ، ص319

³ - منال عطا المولى عباس، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

المطلب الثالث: الإستقرار الإقتصادي و التوازنات الاقتصادية الكلية

يعتبر مصطلح الإستقرار الإقتصادي من المفاهيم القديمة في الفكر الإقتصادي و التي أثارت جدلا كبيرا بين المفكرين الإقتصاديين.

الفرع الأول: مفهوم الإستقرار الإقتصادي

1- تعريف الإستقرار الإقتصادي

تعددت المفاهيم بخصوص الإستقرار الإقتصادي من حيث نوع الإستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه، ففي البداية كان يقصد بالإستقرار الإقتصادي أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار¹، وبعد تعرض موازين مدفوعات معظم دول العالم إلى إختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى، نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب وبعد أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية علاقة الدولار لذهب خلال فترة السبعينات، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم جديد للإستقرار في العلاقات الإقتصادية الدولية يتعلق بإستقرار ميزان المدفوعات، و بالتالي أصبح الإستقرار الإقتصادي يشمل بالإضافة إلى إستقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد إستقرار ميزان المدفوعات².

يشير الإستقرار الإقتصادي إلى غياب التقلبات المفرطة أو الحادة في متغيرات الإقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الإقتصادي والبطالة والتضخم والإستهلاك والإستثمار وغيرها، يعتبر هذا الإستقرار الإقتصادي مطلبا أساسيا تسعى إليه جميع الحكومات المركزية واللامركزية كونه يساهم في تسهيل عملية التخطيط الإقتصادي³.

¹ - أحمد جامع، النظرية الإقتصادية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص472.

² - ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ - احمد ابراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الإستقرار الإقتصادي، مجلة المركز الدولي للأبحاث و الدراسات، الأردن، ص6.

يعرف الإستقرار الإقتصادي بأنه "التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي"¹، مع تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار².

"الإستقرار الإقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والحفاظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الإستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية"³.

ويعرف صندوق النقد الدولي الإستقرار الإقتصادي بأنه الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات اقتصادية أو مالية، وبالتالي فإن مفهوم الإستقرار الإقتصادي يشير إلى وجود تقلبات حادة ومفرطة في المتغيرات الإقتصادية الكلية والمتمثلة بشكل عام في معدلات النمو الإقتصادي ومعدلات البطالة والتضخم والإستثمار والإستهلاك وميزان الحساب الجاري وغيرها⁴.

و الإستقرار الإقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفا لمنظومة السياسات الإقتصادية وإنما يعتبر أيضا في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة تشكل في مجملها مؤشرات للإقتصاد الكلي، ويتزجها المربع السحري لكالدور الموضح من خلال البيان التالي:

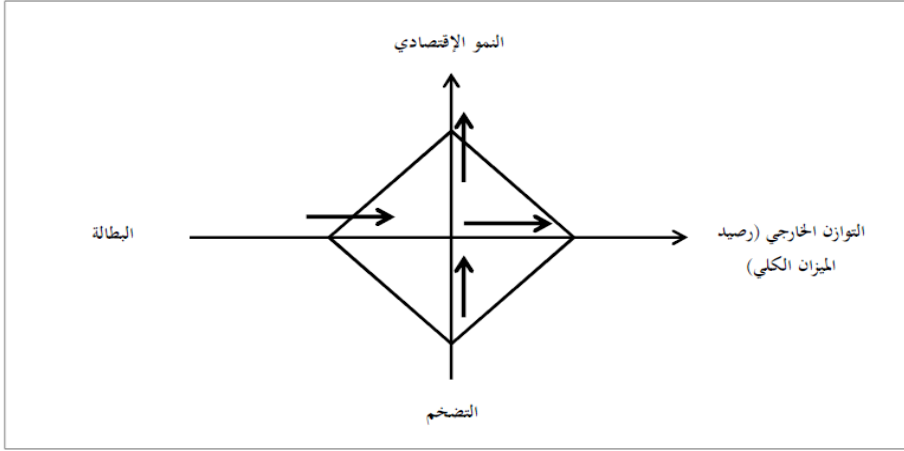
¹ - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 77.

² - أحمد جامع، مرجع سبق ذكره، ص 472.

³ - ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 72.

⁴ - رافي بديع حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الشكل رقم (3.1) : منظومة الإستقرار الإقتصادي الكلي (المربع السحري لكالدور)



المصدر : عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص34.

2- أهمية الإستقرار الإقتصادي

يتضمن الإستقرار الإقتصادي هدفين أساسيين تسعى السياسات الإقتصادية لتحقيقهما يتمثلان في¹:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر إختفاء نسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما إستقرار المستوى العام للأسعار يعني عدم وجود إتجاه حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية فلا تتعارض مع إستقرار المستوى العام للأسعار.

يعتبر الإستقرار الإقتصادي مؤشر هام لإحداث التنمية والذي يجب أن يتدعم بزيادة في معدل النمو الإقتصادي فتحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع

¹ - مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، كما أن تحقيق الإستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي¹.

الفرع الثاني : محددات الإستقرار و التوازن الإقتصادي الكلي

يشار إلى أن الإقتصاد لا يرسى على إستقرار إلا إذا توازن داخليا بتوازن المالية العامة، مع مستويات مقبولة من الدين العام، بالتوازي مع التوازن الخارجي بتوازن الوضعية المالية الخارجية للبلاد مع مستويات مقبولة من المديونية الخارجية²، فالتوازن هو حالة من التعادل بين القوى المتعارضة أما الإختلال فهو غياب لحالة التعادل هذه، فيتميز التوازن بالاستمرار ذاتيا حيث يحدث إختلال خارجي ولن يوجد إتجاه للتغير في العلاقات القائمة من القوى الداخلية للنظام³.

1- الإستقرار الإقتصادي الداخلي

يتحدد الإستقرار الداخلي في الإقتصاد من خلال إستقرار مؤشرات مهمة عادةً ما تكون هي مؤشرات الميزانية العامة للدولة وكذا مؤشرات النمو خاصة مستوى الدخل أو الناتج الإجمالي، و مؤشرات الاستخدام التام (التشغيل الكامل) وكذا إستقرار الأسعار وتلافي مخاطر التحيز للدين العام لما لها من آثار سلبية على النشاط الإقتصادي⁴.

¹ - مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

² - بوهريرة عباس، بوعبدلي أحلام، محددات الإستقرار الإقتصادي الكلي الجزائري /1990-2016، مجلة الباحث الإقتصادي، سكيكدة، العدد 10 ديسمبر 2018، ص47.

³ - أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 174.

⁴ - بوهريرة عباس، بوعبدلي أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 447.

1-1- الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة للدولة عن أهم الوسائل المالية التي تستخدمها السلطات العمومية لتحقيق التنمية الشاملة فهي أداة لتنفيذ برنامج الحكومة الذي يعكس الخطة المالية للدولة أو بمثابة الإطار العام لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹.

تعرف بأنها "بيان يمثل كل من النفقات و الإيرادات خلال سنة مالية قادمة"، ويظهر في الموازنة العامة جانبان الأول لبند النفقات العامة في كل مجال من مجالات العمل كالتعليم و الصحة و الدفاع والقضاء وغيرها، و الجانب الثاني للبند الخاصة بالإيرادات المختلفة مثل ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وغيرها، ونقول عن الموازنة العامة أنها متوازنة إذا كانت النفقات العامة تساوي الإيرادات العامة، وتكون الموازنة العامة في حالة فائض إذا كانت النفقات العامة أقل من الإيرادات العامة وتكون في حالة عجز إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة².

1-2- النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية وهو لا يتحقق إلا إذا كان للبلد قدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات ، وكان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد³، فهو بمثابة مؤشر اقتصادي يقاس بمستوى الناتج الداخلي الخام، والذي يمكننا من معرفة القيمة المضافة لمختلف المؤسسات الناشطة في الاقتصاد⁴.

إن النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان⁵،

¹ - شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول - حالة الجزائر 2000-2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 2016، ص 33.

² - أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 187.

³ - بلخريصات رشيد، بن سعيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 165.

⁴ - Agnès Bénassy-Quéré et Benoît Coeuré, " Politique économique ", 3⁰ edition, de boeck , paris, 2015, pp: 348-349.

⁵ - Marc Nouchi, Croissance-histoire économique, Edition Hazan, France, 1990, p40.

كما أن تحقيق هدف النمو الإقتصادي يكون من خلال زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن فتحقيق معدل النمو الإقتصادي لا بد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني حتى يمكن القول بأن هدف النمو الإقتصادي قد تحقق مما يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع¹، أي أنه زيادة الدخل للدولة معين، ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الإقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبياً².

1-3- البطالة

تعتبر مشكلة البطالة ظاهرة اجتماعية و اقتصادية تعاني منها معظم الدول سواء كان المجتمع متقدماً أو نامياً حيث تعرف البطالة بأنها "وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملاً"³.

يعرفها البعض على أنها "الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة"⁴، أما وفق منظمة العمل الدولية ILO فهي أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده⁵.

وطبقاً للتعريف المعتمد من طرف المكتب الدولي للعمل في الملتقى الدولي الثامن عشر سنة 1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص في سن العمل بطالاً كل من توفرت فيه ثلاث معايير وهي⁶:

المعيار الأول: "بدون عمل" يعتبر الشخص بدون اذا لم يعمل الإطلاق خلال تلك الفترة هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة و البطالة؛

المعيار الثاني: "متاح للعمل" يوصف الشخص بأنه متاح للعمل إذا كان قادراً ومستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، كما يستبعد كل فرد يبحث عن العمل في فترة لاحقة (كالتالب الذي يبحث عن العمل المؤقت) وكذلك الأشخاص المستبعدين عن العمل بسبب معوقات كالمريض ؛

¹ - عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القوم (تحليل كلي) ، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² - سيدي محمود ولد سيدي محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995، ص 90.

³ - محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الإقتصاد ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 307.

⁴ - محمد طاقة، حسين عجلان حسن؛ اقتصاديات العمل؛ إثناء للنشر والتوزيع؛الأردن، 2008، ص141.

⁵ - رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر، العدد226، 1998، ص39.

⁶ - Muller. J et autres," Manuel et applications : Économie", Dunod, 4 eme édition, Paris2004, p 71.

المعيار الثالث: "يبحث عن العمل" وتنطبق هذه الخاصة عن الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة وهذا لجدية البحث كالتسجيل في مكاتب التشغيل.

أنواع البطالة ومسبباتها: صنفت البطالة إلى الأنواع التالية¹:

أ- البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment

هي بطالة مؤقتة ناجمة عن تغيير الوظيفة فيترك العامل عمله لينتقل إلى وظيفة أخرى وهذه بطالة لا بد منها حتى في ظروف التوظيف الكامل وهي ثمن على العامل أن يدفعه لأنه يرغب في تغيير عمله وهذا الثمن يكون بسيطاً أيام الرواج الإقتصادي (مدتها أسبوعان أو ثلاثة أسابيع أو أكثر).

ب- البطالة الهيكلية Structural Unemployment

تحدث عندما يجد العامل أن مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة فحتى في الظروف الإقتصادية الجيدة قد لا يجد بعض الأشخاص عملاً ، هذا النوع من البطالة قد يطول أمدته أكثر من عشرة أسابيع فهو يحتاج إلى اكتساب مهارات جديدة وإعادة تدريب يتناسب مع متطلبات السوق ومن أسباب هذه البطالة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد كتطور التكنولوجيا .

ج- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment

إذ تتصف بعض الأعمال بالموسمية كالزراعة والعمل في المنتجعات السياحية الصيفية لذلك يجد العامل عملاً أثناء الموسم ويفقده خارج الموسم .

د- البطالة الناتجة عن دورة الأعمال Unemployment Cyclical

في فترات الركود الإقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف والعكس في أوقات الرواج الإقتصادي وانخفاض معدلات البطالة الناجمة عن دورة الأعمال هو أحد مجالات إهتمام السياسات المالية النقدية التي تتبعها الحكومة والجديد بالذكر أن العمالة في القطاعات الإقتصادية المختلفة لا تتأثر بنفس القدر بدورة الأعمال فالتأثر

¹ - يوسفات علي، البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 05.

أقل في قطاع الخدمات وأكبر في قطاعي الصناعة والبناء و تتأثر العمالة ذات المهارات الأقل أكثر من العمالة المهارة وهذا يؤدي الى اتساع الفارق في الدخل بين مجموعات العمالة المختلفة خلال الكساد الإقتصادي .

1-4- التحكم في مستوى الاسعار (التضخم):

يعتبر التضخم مشكلة إقتصادية تعاني منها العديد من الدول وتسعى لعلاجها بمختلف السياسات¹ ، فالتضخم ظاهرة منتشرة في كل مكان تفرزها طبيعة العلاقات الإقتصادية القائمة وتستمد استمراريتها من ديمومة إختلال التوازن البنيوي بين العوامل التي تحكم سر النشاط الإقتصادي² ، كما أن التضخم ظاهرة إقتصادية وإجتماعية مركبة ومتعددة الإبعاد بمعنى ان لها عديدا من المظاهر و الإشكال و عديدا من الآثار وعلاقتها تمتد في كافة قطاعات الإنتاج و التوزيع³ .

فالتضخم يعد من المشاكل الإقتصادية التي تصيب إقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلا أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما ينجم عنه إختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه ويعد تحلف الأنظمة الإقتصادية، وزيادة حدة الإختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الإختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث إرتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية⁴ .

2- الإستقرار الإقتصادي الخارجي

تشير أهم الأبحاث الإقتصادية إلى أن الإستقرار الخارجي لا يتم إلا بتوازن ميزان المدفوعات لاقتصاد ما خلال فترة معينة، فأى عجز في هذا الميزان يعني أن الإقتصاد في حالة إستدانة، وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق التوازن مجدداً، بينما يُمثل الفائض نوع من عدم التوازن المقبول عمليا⁵ .

¹ - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 310.

² - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص 2011.

³ - زينب عوض الله، اسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 250.

⁴ - رافي بديع حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

⁵ - بوهريّة عباس، بوعدلي أحلام، مرجع سبق ذكره ، ص 447.

يعتبر ميزان المدفوعات Balance of Payments من أهم المؤشرات الاقتصادية الخارجية لمعرفة وضع البلد في المدى القصير¹ ، حيث يعرف على إنه سجل منتظم ومبوب للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة² .

يتكون ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال ، ويتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها ، وتحقيق هيكل معين من الواردات ، وتخفيض تكلفتها وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض قيمة العملة³ .

كما سيتم التفصيل في محددات الاستقرار الاقتصادي التي تعد أهم مؤشرات الاقتصادية في الفصل الموالي .

¹ - بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010، ص 346.

² - احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص 48.

³ - بلخريصات رشيد، بن سعيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 166.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح أن لسعر الصرف أهمية بالغة في إقتصاديات الدول، حيث تتم على أساسه مبادلة العملة المحلية بعملة أجنبية من أجل تسهيل تسوية الالتزامات الناشئة عن التبادل الدولي، فمعظم المعاملات الإقتصادية الدولية تتم من خلال تصدير وإستيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال، حيث تحتاج هذه المعاملات إلى النقد الأجنبي من أجل تسويتها، وقد يتخذ سعر الصرف عدة صيغ من بينها سعر الصرف الإسمي الذي يتحدد من قبل السلطات النقدية ويتم التعامل به رسمياً في المبادلات، وقد يكون حقيقياً حيث يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية (الأجنبية) اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية (المحلية)، ويأخذ بعين الإعتبار التقلبات التي تطرأ على مستوى الأسعار المحلية وربطها بمستوى الأسعار الأجنبية، إضافة إلى سعر صرف فعلي وسعر صرف توازني يكون هذا الأخير مترامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات.

حيث يتحدد سعر الصرف وفقاً لنظام الصرف الثابت أو وفقاً لنظام الصرف العائم، حيث يتحدد الأول على أساس مقدار معين من الذهب ، وقد ساد هذا النظام في ظل نظام المدفوعات القائم على أساس نظام الذهب بينما يتحدد نظام الصرف العائم على أساس الكميات المعروضة والمطلوبة من النقد الأجنبي، أي أنه يتحدد وفقاً لقوى السوق، وقد ساد هذا النظام بعد إتهيار نظام الذهب، ونظراً لتعدد أنظمة الصرف، ظهرت عدة جهود ومقاربات حاولت تفسير ظاهرة الصرف وتحديد لها لكن هذه الجهود تخللها اختلاف وجدل بين الإقتصاديين نظراً لطبيعة الظاهرة المتغيرة وكذا تعقد المحيط الإقتصادي وتشابكه، وبالتالي لم يتوصل الإقتصاديون إلى نموذج كامل ونهائي لظاهرة الصرف يستقر عندها الباحثون.

تسعى البلدان لتحقيق الإستقرار الإقتصادي خاصة البلدان النامية منها، بالاعتماد على بعض السياسات الإقتصادية والمتمثلة أساساً في السياسة النقدية والمالية والتجارية وسياسة سعر الصرف باعتبارها من أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الإقتصاد الكلي، حيث أن السياسة الإقتصادية تعتبر أداة الدولة للتدخل في الحياة هي مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة قصد تحقيق إستقرار إقتصادي، وهذا الأخير له مجموعة من المؤشرات والتي تتأثر بتغيرات سعر الصرف، وسنلاحظ علاقة هذه التغيرات بمؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

علاقة تغيرات سعر الصرف
بمؤشرات الإستقرار الإقتصادي

تمهيد

يمارس سعر الصرف دورا مهما في التأثير على مختلف نواحي البنية الإقتصادية ، حيث تعكس أهمية هذا الدور على مجموعة المؤشرات الإقتصادية الأساسية (معدلات النمو و التضخم و البطالة وكذلك وضع ميزان المدفوعات والموازنة العامة) والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية ، ففي البلدان المتقدمة عادة ما تحدد الإدارة الإقتصادية هدف إستقرار النمو ومعدلات التضخم كأهم أهداف سياسة سعر الصرف ، فيما نجد ان معظم البلدان النامية تسعى إلى تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات كهدف رئيسي لسياسة إدارة سعر الصرف.

إهتم العديد من الباحثين الإقتصاديين بدراسة تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي ، ويعتبر النمو الإقتصادي، التضخم، ميزان المدفوعات و الميزانية العامة، من أهم هذه المتغيرات التي تتحكم في إقتصاديات الدول، هذا ما يعطي دفعا لتحقيق معدلات نمو إقتصادي متزايدة خلال السنوات المقبلة، وبالتالي يعزز ثقة الدولة في نظام صرف عملتها، و يؤدي تحسن هذه المؤشرات إلى حدوث إستقرار اقتصادي في تلك الدولة.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث هما:

المبحث الأول: تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: تغيرات سعر الصرف على النمو الإقتصادي

المبحث الثالث: تغيرات سعر الصرف على التضخم

المبحث الرابع: تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة

المبحث الأول : تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أهم سجل للحسابات الخارجية لأي دولة كما أنه مؤشرا لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد و تحديد حجم و مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك ما يضمنه ميزان المدفوعات من خلال قراءة لأرصده، إن أي تغيير يحدث في هذه الأرصدة ينعكس بتقلبات اقتصادية في داخل الدولة وخارجها.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات Balance of Payments من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة وضع البلد في المدى القصير¹، فهو يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي².

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات Balance of Payments بأنه:

- " حساب يحمل تسجيلات منظمة لجميع المعاملات خلال سنة بين المقيمين وغير المقيمين"³،
- تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، أي أنه سجل لحقوق الدولة ودينوها خلال فترة معينة⁴.

¹ - بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص 346.

² - هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي (كتاب الكتروني)، www.rsscscs.com، 2009، ص 6.

³ - Brahim GUNDOUZI, **RELATIONS ECONOMIQUES INTERNATIONALES**, éditions el maarifa, Alger, p 11.

⁴ - Josette Peyrard, **Gestion Financiere Internationale**, 5eme edition, Vuibert, Paris, 1999, p 40.

- سجل منتظم ومبوب للمعاملات الإقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة¹ ،

- " حساب يحمل تسجيلات منظمة لجميع المعاملات خلال سنة بين المقيمين وغير المقيمين"² .

- السجل الأساس والمنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة³ ، فهو سجل منظم لجميع العمليات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة⁴ .

وتجدر الإشارة إلى أن التفرقة بين المقيم وغير المقيم بناء على جنسية الاشخاص المنتمين إلى الدولة⁵ ، حيث أن المقيم هو أي شخص طبيعي أو معنوي يخضع لقوانين بلد الإقامة و يتمتع بحمايتها وقت اللزوم⁶ ، وغالبا ما يكون المقيمون على إقليم دولة معينة هم مواطنو هذه الدولة بالإضافة الى رجال الأعمال الأجانب الذين يعيشون لفترة أطول ، أما السائحون الأجانب أو أعضاء البعثات الدراسية و الدبلوماسية لا يعتبرون مقيمون في الدولة التي يتواجدون فيها⁷ .

أما حسب صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويتألف من حساب السلع و الخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، و الحساب الرأسمالي، و الحساب المالي، وفق نظام القيد المزدوج⁸ ، و الذي يتم بموجب هذا القيد تسجيل كل عملية تجاري مع العالم الخارجي مرتين، مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين⁹ .

¹ - احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص 48.

² - Brahim GUNDOUZI, Op Cit, Alger, p 11.

³ - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 40.

⁴ - Samuel donalain, **économie . internationale**, contemporaine, o.p.u Alger , 1993,p27.

⁵ - عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص81.

⁶ - mohamed el houcin benissad, **cours d'économie internationale**, opu, hydra,alger, p 34.

⁷ - احمد مندور، مقدمة الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990، ص 158.

⁸ - صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص9.

⁹ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص71.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في ميزان المدفوعات تعد مسألة حيوية لأي إقتصاد وطني لأنه يعتبر المحدد لدرجة اندماج الإقتصاد الوطني مع الإقتصاد الدولي و بالتالي فإن ميزان المدفوعات يقيس الموقف الدولي لأي بلد¹، بالإضافة إلى أنه يعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي، كما يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الإقتصادية الخارجية للدولة²،

كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة و الضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد ، مؤشرا لسياساتها المالية و النقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث إختلال خارجي³، وعلى صعيد آخر فانه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي IMF من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من أهم المؤشرات قاطبة للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من أعضاء الصندوق⁴.

كما يعمل ميزان المدفوعات على تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها إقتصاد الدولة مع إقتصاديات الدول في العالم، بالإضافة إلى ذلك تساعد المعلومات التي يوفرها ميزان الدفوعات واضعي السياسات الاقتصادية في إعداد الإجراءات المالية والنقدية في الدولة⁵.

الفرع الثالث: هيكل ومكونات ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين أحدهما مدين و الآخر دائن، فالجانب المدين تسجل فيه كل عملية يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل

¹ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 76.

² - هاني عرب، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

⁴ - هاني عرب ، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁵ - علي صالي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

دول أخرى، أما الجانب الدائن تسجل فيه كل عملية يترتب عليها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب¹.

أما عموديا فلا توجد تقسيمات موحدة بين الدول ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتمييزه بالوضوح والمنطقية، وتم تقسيم هذا الميزان الى قسمين ميزان الحساب الجاري وميزان راس المال وذلك نظرا لتشابه المعاملات الاقتصادية الدولية ، ويشمل كل قسم على النحو التالي:

1- حساب العمليات الجارية **Current Account** : و الذي يضم

أ) الحساب التجاري : ويضم الصادرات و الواردات من السلع و البضائع ويطلق عليه بالتجارة المنظورة؛ ويضم العوائد المحصلة او المدفوعة عن الخدمات مثل خدمات النقل ، التأمين و السياحة و الصرافة ، عوائد الاستثمار و يطلق عليه بالتجارة غير المنظورة²؛

ب) حساب التحويلات من جانب واحد: ويضم هذا الحساب المدفوعات المحولة من جانب واحد و التي تكون لغرض هبات و هدايا التي لا ترد او تحويلات العاملين الأجانب إلى أوطانهم³.

2- حساب العمليات الرأسمالية **Capital Account** : و يشمل تدفق رأس المال بين البلد

المعني وباقي العالم

أ) حساب رأس المال طويل الأجل: وهي التدفقات الرأسمالية التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل و الاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم و سندات) أو بيعها من و إلى الخارج⁴؛

ب) حساب رأس المال قصير الأجل : وهي التدفقات الرأسمالية التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية و الودائع المصرفية و الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات⁵؛ و يشمل هذا الحساب أيضا حركات الذهب حيث يعامل استرداد و تصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة استيراد

¹ - احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² - Brahim GUNDOUZI, Op Cit, p13-14.

³ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 66.

⁴ - عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁵ - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

وتصدير السلع¹، و عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية + ميزان التحويلات من جانب واحد + حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بالميزان الأساسي²؛

ت) حساب الاحتياطي الرسمي و الذهب النقدي: و يسجل في هذا الحساب حركة العملات الصعبة والذهب النقدي و التي تمثل المدفوعات أو المتحصلات التي تنتج عن موقف ميزان المدفوعات من حيث كونه عجز أو فائض، و يعتبر هذا البند من بنود الموازنة التي تحقق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات³؛

ث) الخطأ و السهو: يسجل في هذا الميزان الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات، ففي كثير من الأحيان قد يحدث بعض الأخطاء في تجميع و تبويب البنود المختلفة السابقة، و قد يقوم الأفراد بإعطاء تقديرات غير صحيحة عن معاملاتهم مع الخارج، و بالتالي فإن الموازين السابقة قد لا تتساوى، و لذلك يضاف إلى ميزان المدفوعات بند الخطأ و السهو ليسجل كل الفروق التي تؤدي إلى تحقيق التوازن المحاسبي⁴.

3- حساب التسويات الرسمية:

يقيس حساب التسويات الرسمية التغير في الالتزامات السائلة و اللاسائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للقطر خلال السنة، و تشير الأصول الاحتياطية الرسمية للقطر إلى ما في حوزته من ذهب و عملات قابلة للتحويل و حقوق سحب خاصة، و مركز الذهب الخاص بها صندوق النقد الدولي⁵.

1 - قريصة صبحي تادرس، العقاد مدحت محمد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 327.

2 - عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

3 - الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص 86.

4 - الفار إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

5 - سلفاتور دومنيك، الاقتصاد الدولي، سلسلة شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 125.

المطلب الثاني: التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضع الإقتصادي للدولة في دائرة العلاقات الدولية، مع ضرورة توازن جانبيه في آخر فتراته لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات وبالتالي سوف يتم التطرق إلى التوازن والاختلال فيه .

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

التوازن في ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، يشمل التوازن ميزان المدفوعات مفهومي التوازن الحسابي و التوازن الإقتصادي¹.

1. التوازن المحاسبي: يكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبية لأن طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات تتم وفق نظام القيد المزدوج، فهو عبارة عن "تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ"²، و هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن و الآخر مدين و هذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساوي من الناحية الحسابية بالضرورة³.

وتجدر الإشارة الى ان هذا التوازن لا يمثل قيمة في التعرف على مركز الدولة الإقتصادي و ليس شرطاً أن يحدث التوازن لكل حساب على حدة⁴، وبصفة عامة فإن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة لا بد أن يتعادل حسابيا خلال سنة، ، وهذا التساوي الحسابي ضرورة حتمية لكنه لا يعني التساوي الفعلي او الحقيقي بل تساوي حسابي فقط⁵.

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص121.

² - زبير عياش، بلول نوفل، إختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار وصيد ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة 2000/2015، مجلة البشائر الإقتصادي، المجلد الثالث - العدد 02 جوان 2017، ص96.

³ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 122 .

⁴ - عادل احمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص92.

⁵ - علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة تحفة الشرق، 1990، ص100.

2. التوازن الإقتصادي : على الرغم من حتمية التعادل إلا أنه يكون في دولة ما في حالة فائض أو عجز معنى ذلك أن التوازن الاقتصادي يتطلب تعادل بنود معينة في الميزان ناتجة عن عمليات تلقائية، حيث هذه العمليات تتحقق دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات¹، ولما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية فإن التوازن الذي نحكم به على ميزان المدفوعات عندما نركز النظر على بعض الحسابات فقط فيه لا بد أن يكون له وصف آخر غير وصفه المحاسبي، وهكذا يوصف هذا التوازن بأنه اقتصادي².

ففي حالة الفائض يكون ميزان المدفوعات بالرصيد الموجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي، أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وهذه الحالة تكون غير مرغوب فيها نظرا لما يتضمنه من تخلي البلد صاحب الفائض عن جزء من موارده الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في حاجات الأفراد مقابل تراكم الأرصدة النقدية وهي تعني مستوى معيشة ورفاهية اقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث وتعتبر حالة الفائض أقل خطورة من حالة العجز، أما في حالة عجز ميزان المدفوعات يكون بالرصيد السالب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات وحالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن على أن السياسات الإقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي³.

حيث يوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيره، و بالتالي فإن تعادل الجانب المدين مع الجانب الدائن يعني توازن الميزان وعدم تعادل هاتين القيمتين يعني إحتلال الميزان⁴، وهنا يمكن التمييز بين نوعين من العمليات التي تدخل في ميزان المدفوعات عمليات تلقائية أو مستقلة وعمليات تعويضية أو موازنة، فالأولى هي العمليات التي تقع ضمن الحساب الجاري وحساب رأس المال القصير الأجل⁵، أما العمليات التعويضية فهي تلك العمليات التي لا تجري لذاتها وإنما تجري بالنظر إلى حالة او وضع ميزان المدفوعات⁶.

1 - ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني اسبابه وطرق علاجه، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر غزة، 2013، ص32.

2 - عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 197.

3 - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكمي، دار وائل، عمان 2004، ص379

4 - احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص 52.

5 - جليل شيعان ضمير، عقيل عبد محمد الحمدي، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الامريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد السابع، العدد 27، كانون الأول 2011، ص 203.

6 - عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 197

الفرع الثاني : الإختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصاً في الدول النامية، وعند قولنا هناك إختلال في ميزان مدفوعاتها معناه حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدولة.

1. مفهوم إختلال ميزان المدفوعات :

يقصد بإختلال التوازن في ميزان المدفوعات حالتي الفائض و العجز ، مما يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان أو العكس¹، يعني للاختلال صورتان فائض وعجز ويمكن قياس هذا الفائض و العجز من خلال بنود ميزان المدفوعات التي تقسم إلى جزئين يفصل بينهما خط أفقي الجزء الأول يشمل بنوداً فوق الخط تمثل البنود التلقائية و الجزء الثاني يشمل البنود تحت الخط²، والتي تدعى بمقاييس الإختلال و التي تضم الميزان الأساسي وميزان التسويات الرسمية :

- الميزان الأساسي : هو المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري و حساب رأس المال طويل الأجل و يفترض أن تكون المعاملات في الحسابات تلقائية، تتميز هذه الحسابات بالاستقرار نسبياً في المدى القصير لذلك توضع فوق الخط أما باقي الحسابات التي تتأثر بعوامل مؤقتة توضع تحت الخط³.

- ميزان المستويات الرسمية : و فيه يتم وضع كافة حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل و بند السهو و الخطأ و توضع فوق الخط، أما المعاملات في الأصول الإحتياطية هي فقط التي توضع تحت الخط كونها تعكس التدخل الرسمي في سوق الصرف الاجنبي⁴.

2. أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات

نميز بين نوعين من الإختلال، إختلال مؤقت يحدث نتيجة بعض المتغيرات الإقتصادية قصيرة الأجل ويستدعي هذا الوضع أي سياسة للتخلص منه، وإختلال دائم الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف

¹ - نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 218 .

² - موسى سعيد مطر، شقيري النوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 20.

³ - احمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 188

⁴ - ناهض قاسم القدرة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الإقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة¹، حيث تنوع هذا الإختلال يكون حسب أسباب حدوثها ولا يقتصر هذا الإختلال على حالة العجز وإنما يشمل الفائض أيضاً².

أما بالنسبة للأسباب التي تؤدي الى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات نجد:

- أسباب هيكلية : المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي³، يستمر هذا الإختلال لفترات طويلة وينطبق على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز على سلعة أو سلعتي⁴؛
- أسباب دورية : تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي مثل حالات الركود و الرخاء⁵؛
- الظروف الطارئة : تحدث في حالات حدوث فيضانات أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلاً⁶؛
- التضخم المحلي: إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات حيث يؤدي إرتفاع الأسعار إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محلياً إلى بديلاتها المستوردة والنتيجة هي عجز في الحساب الجاري وتبعاً لذلك في ميزان المدفوعات⁷؛
- الإختلال العارض و الموسمي: الأول الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق و طبيعة الأمور و الثاني الذي يتوقف على المدة التي حدث فيها الإختلال و يمس خاصة الدول التي لها المحاصيل الموسمية أو منتوجات موسمية⁸؛
- الإختلال الناجم عن التغير في حركة الدخل: وهذا بسبب الدورة الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد وما يترتب على مثل هذه التغيرات من أثر في ميزان المدفوعات⁹؛

1 - نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 221.

2 - نفس المرجع السابق، ص 220.

3 - اويابة صالح، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

4 - لعززي حسبيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2010/3، ص 84.

5 - هجيرة عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 217.

6 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 85.

7 - اويابة صالح، مرجع سبق ذكره ، ص 87-88.

8 - نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره ، ص 221-222.

9 - هجيرة عدنان زكي امين مرجع سبق ذكره، ص 215.

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: حيث اذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمته الحقيقية فسيؤدي ذلك الى إرتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي الى انخفاض السلع وبالتالي حدوث إختلاف في ميزان المدفوعات، كما يحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل ما يجب.¹

المطلب الثالث: آثار تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

سعر الصرف يلعب دورًا مهمًا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ففي حالة إرتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فإن ذلك يحدث خلل في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري، لذلك سنرى في هذا المطلب تغيرات سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات .

الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

هناك علاقة مزدوجة بين سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات، إذ أن ميزان المدفوعات من الممكن أن يؤثر في سعر الصرف هذا من جانب ، ومن جانب آخر يمكن أن يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات، ففي الحالة التي يميل فيها ميزان المدفوعات إلى التعادل، فإن سعر الصرف يميل إلى التوازن من خلال تساوي الطلب المحلي على العملات الأجنبية لتسديد جانب الالتزامات في ميزان المدفوعات، أما في حالة العجز أي أن الطلب على الصرف الأجنبي يزيد على عرضه فإن سعر الصرف يتجه إلى الارتفاع، أما في حالة الفائض فإن سعر الصرف يميل إلى الانخفاض وذلك بسبب زيادة العرض الأجنبي عن الطلب على الصرف الأجنبي.²

أي كلما كان عجز في ميزان المدفوعات يعني أن البلد استورد أكثر مما صدر وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة ، أما إذا سجل ميزان المدفوعات فائض فإن هذا يؤدي إلى زيادة قيمة العملة و إرتفاع سعر صرفها أي أنه كلما كان سعر الصرف العملة منخفضا كلما كان ذلك في صالح المنتجات الموجهة للتصدير وكلما كان مرتفعا ذلك في صالح المنتجات المستوردة.³

¹ - عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص193.

2- Thomas A pugel , H Lindert , "International Economics "USA , 2000 ch, 21 , p480 .

³ - Mishkin, S. F., **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, 6th ed., Addison-Wiley,2001,.P.484.

تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان الرأسمالي، عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة إنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض.¹

الفرع الثاني: أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات

من أجل تسوية الخلل في الميزان المدفوعات وخاصة في الميزان التجاري تركز المؤسسات النقدية الدولية على تخفيض العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيق أسلوب ومناهج المرونة والاستيعاب إضافة إلى المنهج النقدي و المالي.

1- منهج المرونة

تبين هذه النظرية أنه عند تخفيض العملة المحلية، فإن الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية يزيد وينقص معه الطلب المحلي على الواردات الأجنبية، لأن الأولى أصبحت قيمتها بالعملة الأجنبية منخفضة أما الثانية فأصبحت قيمتها مرتفعة بالعملة المحلية.²

1-1- تعريف منهج المرونة

يقصد به دراسة الكيفية التي يتغير بها وضع الميزان الجاري لدولة نتيجة التخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية، ويستند إلى مدى استجابة كل من الطلب والعرض المحلي والأجنبي لتغيرات الأسعار النسبية بين الدول أطراف التعامل الدولي³، وظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين (1937) وينسب إلى روبنسون Robinson وقد تدعم بما يسمى شرط مارشال ليرنر Marshal-Lerner⁴.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 128-129

2- حسان أوناسي، سعر الصرف وأثره على اقتصاديات الدول النامية- دراسة مقارنة (مصر - الأرجنتين)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية، بنوك، جامعة البليدة 2006/2005، ص 66.

3- محمد راتول- تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونة، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات -، جامعة الشلف، الجزائر يومي 15-14 ديسمبر 2004، ص 336.

4 - Harry G. JOHNSONt, THE MONETARY APPROACH TO THE BALANCE OF PAYMENTS, Journal of International Economics, November 1976, p3.

1-2- فرضيات منهج المرونات :

- يقوم منهج المرونات على عدد من الفروض يمكن إيجازها فيما يلي¹ :
- يفترض منهج المرونات توازنا مبدئيا في الميزان التجاري (ميزان المدفوعات) أي أن رصيده يساوي الصفر؛
- لانتهائية مرونات عرض الصادرات والواردات وبالتالي تكون أسعار السلع القابلة للإتجار دوليا (صادرات و واردات) ثابتة ، وكذلك أسعار السلع المنافسة؛
- إفتراض ثبات الدخول باعتبارها معطاة GIVEN ويستمد هذا الفرض تفسيره من الفرض الكلاسيكي لسيادة حالة التوظيف الكامل ، وبالتالي يتم إهمال أثر الدخل؛
- ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والطلب على الواردات ؛
- إفتراض عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى تؤدي إلى تحييد آثار إحداث تغيير في معدل الصرف؛
- المرونات السعرية هي المتغيرات القادرة على تفسير أثر تغيير معدل الصرف على ميزان التجارة؛ . إفتراض حالة إستقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الآثار النقدية لتغيرات معدل الصرف) ويفسر منهج المرونات هذا الفرض بوجود قوى ذاتية تتكفل بتصحيح الإختلالات الممكن حدوثها في سوق الصرف الأجنبي، حيث أن ارتفاع معدل الصرف سوف يؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي وإنخفاض الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي، بما يؤدي إلى حدوث فائض في عرض الصرف الأجنبي من ثم يعود معدل الصرف إلى التوازن.

1-3- الصيغة الرياضية لمنهج المرونات:

تعتمد هذا النظرية على صياغة مارشال - ليرنر- روبنسون ، ومرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات ولاشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل في ميزان متوازن، بإفتراض ما يلي² :

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

¹ - نشأت الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الصرف، الطبعة الاولى، شركة ناس للطباعة ، القاهرة ، مصر، 2006، ص ص3. 4.

² -حسان أوناسي، سعر الصرف وأثره على اقتصاديات الدول النامية- دراسة مقارنة (مصر - الأرجنتين)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية، بنوك، جامعة البلدة 2005/2006، ص 66.

M : قيمة الواردات بالعملة الأجنبية

P: سعر الصرف

B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية .

مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

ex : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$ex = \frac{\frac{\Delta x}{x}}{\frac{\Delta p}{p}}$$

حيث Δx التغير في الصادرات و Δp التغير في سعر الصرف .

em مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي

$$em = \frac{\frac{\Delta m}{m}}{\frac{\Delta p}{p}} = \frac{\Delta m}{\Delta p} * \frac{p}{m}$$

حيث Δm التغير في الصادرات و Δp التغير في سعر الصرف

وعليه من خلال بعض الاختزالات يتم الوصول الى الصيغة التالية :

$$ex + em > 1$$

أي مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد وهو الشرط المعروف بشرط مارشال - لينر - روبنسون

أما إذا كان : $ex+em=1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما .

وفي حالة : $ex+em<1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان .

أما إذا كان هذا المجموع مساوي للواحد فإن ميزان المدفوعات لا يتغير، ويزيد من العجز إذا كانت هذه القيمة أقل من الواحد.

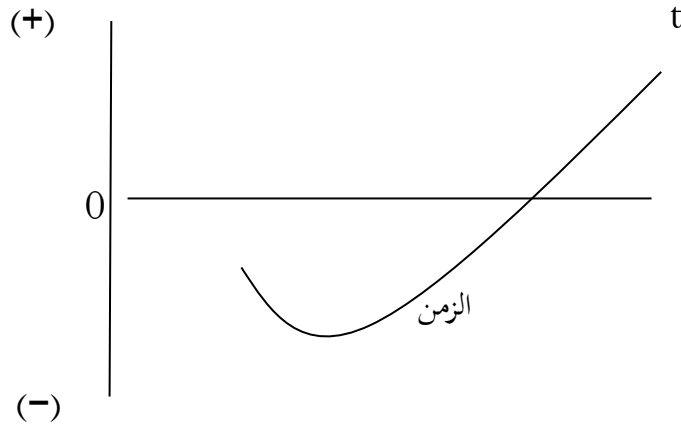
فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن ميزان هي الصيغة الأولى أي أن يكون مجموع المرونين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال - لينر - روبنسون وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض.

1-4- أثر منحنى J:

إن الدراسات تشير إلى أنه حتى لو توافر شرط مارشال/ ليرنر روبنسون/ وكان هناك طاقة إنتاجية فائضة لدى الدولة تمكنها من مواجهة الزيادة في الطلب على صادراتها، فإنه من الممكن ألا يترتب على تخفيض قيمة العملة تحسن آن في ميزانها التجاري، بسبب أن المرونات بشكل عام في الأجل القصير تكون منخفضة، وهو ما يتسبب في حدوث ما يسمى بمنحنى J، والذي ينشأ نتيجة إرتفاع فاتورة الواردات بصورة أكبر من زيادة الإيرادات من الصادرات، وضعف إستجابة الكميات المستوردة والمصدرة للتغيرات التي تحدث في الأسعار النسبية الناجمة عن التخفيض¹، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (1.2): حالة منحنى J

ميزان التجارة



المصدر: رونالد ماكدونال وأخرون - النقود و التمويل الدولي - ص 27.

¹ - رونالد ماكدونال وأخرون ، النقود والتمويل الدولي، الطبعة الأولى ، دار المريخ لنشر، الرياض السعودية، 2007، ص 72.

حيث يتم تقييم المنهج من خلال :

- من بين العيوب الجوهرية لهذا المنهج عدم ادراجه في إطار التوازن العام ، مما يجعل التحليل الذي يقدمه جزئياً ويفتقد للصحة إلا في حالة توافر شروط إستثنائية ذات صلة بالجزء الذي تعالجه؛
- تصحيح الإختلال وفق هذا النموذج مقتصر على الميزان التجاري مع إهمال بنود أخرى لميزان المدفوعات، حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف وضعية الميزان التجاري بعد إجراء مؤقت يصلح في الأجل القصير لكنه لا يعالج الإختلال الهيكلي في الآجال الطويلة ؛
- أهمل هذا المنهج متغيرات عديدة لها أثر واضح على ميزان المدفوعات وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقليص كفاءة سياسة التخفيض في معالجة إختلال الميزان التجاري ؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار الجانب النقدي للاقتصاد مما يجعله قاصراً في التحليل وذلك بالنظر إلى الطابع النقدي لميزان المدفوعات¹.

2- منهج الاستيعاب

إن منهج الاستيعاب يعد تطوراً حديثاً على منهج المرونات فهو يحاول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين الصادرات و الواردات الى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي و الانفاق المحلي الكلي².

2-1- تعريف منهج الإستيعاب

ظهر منهج الاستيعاب على يد Alexander Sidney ويستند على النموذج الكينزي في التحليل الاقتصادي الكلي، ويرتكز تحليله على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع)، يتم تطبيق منهج الاستيعاب (الامتصاص) أساساً عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القومي³.

¹ - زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص 64-65.

² - Robert Mundel, **International Economics**, macmilan company, New Yourk, 1968, p122.

³ - عرفات تقي الدين الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 100

2-2- فرضيات منهج الاستيعاب

يعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفرضيات و المتمثلة في¹ :

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل؛
- افتراض ثبات أسعار السلع و الأجور النقدية؛
- افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية؛
- افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

2-3- الصياغة الرياضية منهج الاستيعاب

تشير كلمة الاستيعاب إلى مجموع الانفاق الداخلي النهائي المتمثل في كل من الاستهلاك و الاستثمار فعليه فطاقة الاستيعاب تمثل الفرق بين الناتج الكلي وميزان السلع و الخدمات و منه التحليل النظري لهذا المنهج²:

$$Y=C+I+G+(X-M) \quad B=X-M \quad A=C+I+G$$

حيث أن :

B: وضع الحساب الجاري

X : الصادرات

M : الواردات

أي أن: الناتج القومي - الاستيعاب = الصادرات - الواردات ($B=Y-A$)

حيث تعد معرفة الكيفية التي تؤثر فيها تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل و الإقتصاد مسألة حاسمة بالنسبة إلى منهج الاستيعاب.

1 - نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 16

2 - علي عبد الرضا حمودي، المداخل الحديثة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، ص8.

أعطى هذا المنهج لآلية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات نظرة أكثر شمولية مقارنة بمنهج المرونات، حيث يظهر أثر التخفيض في سعر الصرف لتحقيق التوازن من خلال آليتين مختلفتين الأولى تتمثل في تحويل الانفاق صوب السلع المنتجة محليا و الثانية وفق تهدف إلى تخفيض الإنفاق الإجمالي لتقليص الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي و بالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

2-4- انتقادات منهج الاستيعاب

لكن رغم كل هذا إلا أنه عرضة لبعض الانتقادات التي شككت في كفاءة هذا المنهج في معالجته للخلل في ميزان المدفوعات تتمثل في¹:

- التحليل وفق هذا المنهج ينطبق فقط على الحساب الجاري لميزان المدفوعات ويهمل المعاملات التي تتم في حساب رأس المال؛
- حيث أهمل وفق هذا المنهج التبعات النقدية الناجمة عن اختلاف المدفوعات و بالتالي فشل في تقديم نموذج صحيح يتناول هذه التبعات ، حيث أن هذا المنهج عاجز عن تحديد وتقدير التغيرات و التي تحمل تأثير مباشرة على معدلات الأسعار و الصرف؛
- يرى البعض أن هذا المنهج يزيد من المشكلات الاقتصادية الداخلية في البلدان المعنية، كم أنه يعمل على تفاقم الإختلال المكبوت الذي يتحقق في حالة قيام الدولة بتبني إجراءات يترتب عليها التأثير سلبا على التوازن الداخلي بغية تحقيق التوازن الخارجي؛
- كما أن التحسن الذي يحدث على مستوى الحساب الجاري يستمر عبر فترات زمنية متوالية إلا أن الواقع هو أن عملية تصحيح مؤقتة فقط تحصل في هذا الحساب و لكنها سرعان ما تزول بزوال الأسباب المؤدية إليها؛
- إن معظم النماذج القائمة على منهج الاستيعاب في تحليل آثار التخفيض على ميزان المدفوعات تفترض تحقق حالة التوظيف الكامل للموارد وعليه فإن التخفيض سوف يوسع قطاع السلع محل التبادل عندما تحرر الموارد من قطاع السلع غير المتبادلة وبناء عليه فإن التخفيض سيعيد توزيع الدخل لصالح عوامل الانتاج في ظل قطاع السلع محل التبادل.

¹ - رونالد ماكدونال وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 114.

3- المنهج النقدي

الأساس النظري للمنهج النقدي هو التأكيد على النظر بأن ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا حقيقية¹، وأن إختلال ميزان المدفوعات هو إختلال رصيد وليس إختلال تدفق، فالتخفيض وفق هذا المنهج يتجسد في كونه أداة لتقليل القيمة الحقيقية للنقود المعروضة ، حيث يتضح أن اهتمام النقديين بالنود التي تقع أسفل الخط في ميزان المدفوعات و التي تؤثر بشكل فوري ومباشر على عرض النقود في المجتمع².

يركز المنهج النقدي جل اهتمامه على السوق النقدية باعتبارها السوق المناسبة لتحليل مشاكل ميزان المدفوعات و بالتالي فالهدف من تبني بعض الإجراءات النقدية هو تخفيض نمو الاستيعاب المحلي للاقتصاد وتخفيض معدلات التضخم لأن ذلك يسهم في تخفيض الطلب الكلي و بالتالي تحسين موضوع ميزان المدفوعات³.

حيث أن حسب هذا المنهج النقدي فان⁴ :

رصيد الكلي لميزان الدفوعات = الاحتياطيات النقدية الدولية = رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية

$$\Delta NFA = CA + KA \quad \text{أي}$$

يقوم هذا المنهج على مجموعة من الفرضيات يمكن ايجازها في⁵ :

- إن المنهج النقدي لميزان المدفوعات يماثل منهج الاستيعاب ويكمّله ولكنه يتوسع عنه ليقدم تفسيراً شاملاً لميزان المدفوعات بدل من التركيز فقط على الحساب الجاري فقط؛
- إن الإختلال في ميزان المدفوعات هو إختلال رصيد وليس إختلال تدفق و بالتالي فالتركيز لابد أن يكون قائم على العلاقة بين إختلال سوق النقد داخل الإقتصاد الوطني وإختلال السوق المحلية للسلع؛

¹ - Harry G. JOHNSON, THE MONETARY APPROACH TO THE BALANCE OF PAYMENTS, Journal of International Economics, November 1976, p9.

² - لعززي حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

³ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 154.

⁴ - سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 133.

⁵ - زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

- دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة تتضمن عددا معينا من المتغيرات الإقتصادية المحلية؛
- تلعب الأسعار النسبية دورا هامشيا أو قد يغيب تأثيرها نهائيا، حيث يؤثر تغير مستوى العرض النقدي على الانفاق الكلي.

أما بالنسبة للتقييم المنهج النقدي¹:

- يفترض هذا المنهج أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة لعدد معين من المتغيرات الاقتصادية المحلية ويهمل بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية الأخرى ذات الارتباط القوي و الوثيق بمتغيرات المنهج النقدي؛
- يقوم تحليل الإحتلال في ميزان المدفوعات وفق المنهج النقدي في ظل سعر صرف ثابت حيث أن غالبية الدول آنذاك كانت قد ثبتت أسعار صرف عملاتها مع إحدى عملات السيادة؛
- ركز المنهج النقدي على دور النقود في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات وتجاهل العوامل الأخرى ؛
- وعلى الرغم من هذه التحفظات إلا أن هذا المنهج قدم تحليلات عملية لمجابهة الاختلالات الخارجية وتصحيحها خاصة في البلدان النامية التي تعتبر ظروفها متوافقة الى حد كبير مع فرضيات هذا المنهج؛
- يتعامل هذا المنهج مع مشكلة اقتصادية لطالما عانت منها هذه الدول وهي ظاهرة التقييم الخاطئ للعملة إضافة إلى الإفراط في العرض النقدي.

¹ - زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص76.

المبحث الثاني: تغيرات سعر الصرف على النمو الإقتصادي

يعتبر النُمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها.

احتل النمو الإقتصادي حيزاً مهماً في الدراسات الإقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي إهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلاً للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الإقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الإقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون، إذ يمكن اعتبار النمو الإقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي إقتصاد في العالم ككل، و كأحد المقاييس لقياس تطورها.

الفرع الأول: تعريف التنمية و النمو الإقتصادية

لولا قضية التخلف التي عانى منها كثير من الدول، لظل النمو والتنمية الاقتصاديين مصطلحا واحداً، حيث كان ينظر لهما بأتهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف وفي القضايا التي يعالجها، لذلك فإن الحديث عن النمو الإقتصادي يسوقنا الى الحديث عن التنمية.

1- تعريف التنمية الإقتصادية

تعرف التنمية الإقتصادية، كسياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي¹، فهي العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة من التخلف إلى وضعية التقدم، كما تعرف أيضاً بأنها " العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن² .

كما تعرف التنمية الإقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنين وهيكلي الإقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد³ .

2- تعريف النمو الإقتصادي

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الإقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الإقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال⁴ .

يعرف النمو الإقتصادي بصفة عامة على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين⁵، و يعرف أيضاً على أنه:

- الزيادة في سلم متاحات الإنتاج الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور في التكنولوجيا⁶.
- الزيادة المضطردة في إمكانيات الإقتصاد على إنتاج السلع كالخدمات التي يرغبها المجتمع⁷، و السؤال عن كيفية زيادة الموارد كالطاقات الإنتاجية التي تعظم طاقة الإقتصاد ككل⁸.

¹ - كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص41

² - وليد الجبوسي، اسس التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان 2009، ص 03 .

³ - علي لطفلي، التنمية الإقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980، ص185

⁴ - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص17.

⁵ - Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, Paris, 1999, P.9

⁶ - William Henry Pole , " Macroeconomique ", 3 ème Edition, MC Graw Hill Quebec, 1988,page 63.

⁷ - تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 319.

⁸ - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص 7.

- أما محمد زكي شافعي فيرى أن " النمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ¹ ".

كما يعني بالنمو الإقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث أن متوسط الدخل هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، أي أن النمو الإقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي أو الناتج الكلي لأنه يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ²، فهو العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي ³.

3- الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

وعليه الفرق بين النمو و التنمية الإقتصادية هو أن النمو الإقتصادي عملية توسع إقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطورا فعالا أي لا بد من إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة ⁴.

كما يعتبر النمو الإقتصادي مفهوما أضيق بكثير من التنمية الإقتصادية، فالنمو يخص بمجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فهي نمو إقتصادي مصحوب بتغيرات هيكلية تحدث في المجتمع والتي تتضمن تحسن الجانب الاجتماعي بالضرورة ⁵.

الفرع الثاني: أهمية وأنواع النمو الإقتصادي

النمو الإقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية و القضاء على الفقر والتلوث البيئي دون تناقص في مستوى الاستهلاك و الإنتاج و الاستثمار ⁶، وهدف أي الإقتصاد في العالم هو الوصول إلى

¹ - البنا محمد، التنمية و التخطيط : بين النظرية والتطبيق (إشارة خاصة لتجربة دولة قطر) ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة مصر، 1996، ص19.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص11.

³ - بملول مفران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص 25.

⁴ - علي صاري، أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر فترة 1991-2014، أطروحة دكتوراه تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2015/2014، ص 84.

⁵ - علي جدوع الشرقات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص39.

⁶ - محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ما يسمى النمو الإقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth) قائم على استدامة الموارد و الدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة¹.

ويمكن تصنيف أنواع النمو الإقتصادي إلى²:

- النمو الإقتصادي الموسع Croissance extensiv يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن؛
- النمو الإقتصادي المكثف (Croissance intensive) يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه فالمرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن.

الفرع الثالث: أسباب و مظاهر النمو الإقتصادي

أسباب النمو عادة ما تتركز على مايلي³:

- ❖ تزيد مدخلات العمل (تزيد عدد السكان) معدلات المساهمة في النشاط الإقتصادي ؛
- ❖ تحسين نوعية مدخل العمل (مخزون رأس المال البشري، الزيادة في رأس المال) تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، تحسين التكنولوجيا و التقدم التقني؛
- ❖ إقتصاد الحجم كلما زاد حجم الإقتصاد وحجم المؤسسة ينمو الإقتصاد.

¹ - أنظر: أوسير منور، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- الاستراتيجيات و الإبعاد ، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية و التنمية و استراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد03/2007.

² - Jacque Brasseul , **Introduction à l'Economie du Développement**, Paris, Armond colin édition, 1993,P.13

³ - حاكمي بوحفص، الاصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب- تونس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، 2011، ص 6.

أما مظاهر النمو الاقتصادي : تتمثل في¹ :

- 1- زيادة حجم الإنتاج: ويقصد به زيادة حجم النشاط أو التوسع الإقتصادي، بالزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة؛
- 2- حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: سعي المستثمر إلى الوصول إلى طرق جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بطرق أسهل والبحث عن عناصر أقل تكلفة وأكثر ربحية حيث هذا السعي المباشر للمستثمرين يؤدي إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجح من أجل تحقيق فائض أكبر و الاستمرار في عملية النمو؛
- 3- التقدم الإقتصادي: هو مجموع التحسنات الإقتصادية و الإجتماعية المرافقة للنمو الإقتصادي، فإنه سمة من سمات النمو واستمراره لتحقيق غايات اجتماعية للأفراد.

المطلب الثاني : قياس النمو الإقتصادي وشروط تحقيقه

يرى بعض الإقتصاديين أن النمو الإقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالنتاج الوطني الخام الحقيقي وليس الإسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار. التكلم عن العوامل.

الفرع الأول: قياس النمو الإقتصادي

يتم قياس النمو الإقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Gross domestic product) وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها²، ويمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالتالي:

1. المعدلات النقدية للنمو: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الإقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضا بالعملات النقدية، ورغم العديد من التحفظات على ذلك

¹ - علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات .

2. المعدلات العينية للنمو الإقتصادي: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والنتائج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الإقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الإقتصادي، مثلا نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية¹.

3. مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الإقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية.

ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى².

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص 120.

الفرع الثاني: شروط تحقيق النمو الإقتصادي

يتعين على صانعي السياسة في البلدان النامية قبل مراعاة الوصول إلى التنمية تحقيق النمو الإقتصادي أولاً في المجتمع والذي يشترط توافر ثلاثة مكونات أساسية وهي¹:

➤ **تراكم رأس المال:** مشتتلاً على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلاً، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الادخار والاستثمار) أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.

➤ **النمو السكاني:** وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكوّن بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتناس البطالين.

➤ **التقدم التكنولوجي:** الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الإقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

المطلب الثالث: نظريات النمو الإقتصادي

حضي موضوع التنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي باهتمام واسع في الفكر الإقتصادي حيث تم تناوله من طرف العديد من المفكرين الإقتصاديين خلال فترات زمنية مختلفة هذا ما جعل من مفهوم النمو الإقتصادي يتغير عبر مختلف المراحل تطور الفكر الإقتصادي و من ثم أعطيت له العديد من النظريات .

1- نظرية النمو الكلاسيكية

يعتبر الكلاسيك مؤسس الإقتصاد السياسي و على رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الإقتصادي أساساً أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي"، وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم ، كما إعتد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل الذي في رأيهم يزيد في الانتاج.

¹ - كبداني سيدي أحمد، ، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 ، 30.

ومن بين أفكار رواد النظرية¹:

- آدم سميث : حيث يرى أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي يصبح متجددا ذاتيا، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه، غير أنه يرى وجود حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو.
- دافيد ريكاردو : يعتبر أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية لأنه بمثابة العامة إذ يوفر موارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، حيث اهتم ريكاردو بمبدأ تناقض الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الانسان قادر على تعويض تناقض الغلة.

2- نظرية النمو الكلاسيكية المحدثه (النيوكلاسيكية)

ترى هذه النظرية أن سعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن و سعي المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود الإمكانيات المتاحة غير أن تطبيق آليات السوق في الدول العربية له عوامل خاصة ، مثل مدى واقعية شروط السوق، وهذا ما يحول دون تطبيقه في الدول النامية بصفة عامة، وعلى هذا فإن عملية التنمية تتطلب التغيير في عناصر المجتمع، فتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمتواصلة حسب بعض الاقتصاديين تستوجب شروط عديدة مثل تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار ، وتحقيق الإستقرار الاقتصادي، وفي سياق إعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق².

سيطرت هذه النظرية على الإقتصاد الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات و الإقتصاديين وسارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت المدرسة الكينزية ، فقد استطاع رواد هذه المدرسة بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي منها³:

- نموذج سولو- سوان: حيث طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة.

¹ - بنين بغداد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلوي، الشلف، السنة الجامعية 2015/2016، ص180.

² - إسحاق كواشنيخ، النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر" تحليل مدى ملائمة قانون أوكين"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014/2015، ص18.

³ - بنين بغداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 181، 182.

- نموذج جيمس ميد : الذي أخذ بمبدأ الأسلوب الكلاسيكي الحديث وإستخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفرات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة.

3- نظرية النمو الكينزية

و التي ظهرت بعد أزمة الكساد العالمي 1929 حيث اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلي) وركز في تحليله على المتغيرات الكلية كالعمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار¹.

حيث قدم "جون مينا رد كينز" نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية، ويرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي واعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل و أن البطالة تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في الاقتصاد القومي. وركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض تحليله كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي².

4- نظرية النمو المتوازن

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين و رانجر و أرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقته روسيا و ساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، حيث ركز أنصار النظرية على أهمية رأس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة وتكامل الطلب وأهمية السياسة الادخارية، بمعنى تبني فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن³.

¹ - بنين بغداد، مرجع سبق ذكره ، ص 183.

² - إسحاق كواشخية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ - صليحة مفاوسي، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول ك الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص 13.

5- نظرية النمو الغير متوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وفقا لهيرشمان فان إقامة مشاريع جديدة يعتمد على ما حققته المشاريع الأخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى¹.

يرى سنجر بأن الهدف الأساسي لسياسة التنمية هو تصحيح الموقف المختل بتركيز الاستثمارات الجديدة في قطاعات أخرى ، ولذلك فإن هذا الاستثمار ليس من الضروري أن يكون متوازنا بمعنى أن يوجه بنسب متساوية أكثر أو أقل إلى جميع القطاعات الرئيسية، بل ينبغي التركيز على تنمية القطاعات التي ظلت متخلفة².

المطلب الرابع: آثار تغيرات سعر الصرف على النمو الإقتصادي

من أجل تحقيق نمو إقتصادي مستدام وتنمية اقتصادية بأقل تكلفة وهي من الأهداف الاقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي بالنسبة للدول النامية وهو إعادة النظر في نمط سعر الصرف العلة الوطنية ، لهذا سيتم التعرف على الأثر الذي تحده التغيرات في سعر الصرف على معدلات النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بالنمو الإقتصادي

أثبتت الدراسات التجريبية أنه يوجد علاقة جد سلبية بين تقلبات سعر الصرف و النمو الإقتصادي ، على غرار دراسة Bosworth, Collins et Chen التي أضافت أن هناك عواقب على المدى الطويل تتجاوز الآثار على المدى القصير على تنافسية المؤسسات، كما أثبتت الدراسة التي قام بها Collins et razin أن المبالغة في قيمة العملة تحدث إبطاء في معدلات النمو الإقتصادي، و أن التغيرات الكبيرة في سعر الصرف

¹ - صليحة مفاوسي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - العشري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 114.

الحقيقي تؤدي الى مخاطر وآفاق ضعيفة للاستثمار وهذا ما يساهم في ارتفاع تكاليف التكييف مع الوضع كإخفاض في الانتاج وإحداث زيادة في تقلب أسعار الفائدة مما يؤدي الى عدم الاستقرار المالي¹.

فاختلاف سعر الصرف يحدث آثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد كما أشار إليها Ghura et Grennes و Cavallo et Khen حيث ركز على دراسة الأداء الإقتصادي وعلاقته بتغيرات سعر الصرف في الأخير استنتجوا أن الأمر يمكن أن يؤدي إلى إخفاض كفاءة سوء تخصيص الموارد الإقتصادية وهروب رؤوس أموال ربحية المؤسسات لذلك هذه الظاهرة تلقى اهتماما باعتبارها مصدر هاما من مصادر عدم توازن الاقتصاد الكلي وباعتباره شرط واجب لتحسين الأداء الإقتصادي وضمن استقرار الاقتصاد الكلي ويعتبر شرط ضروري لتحسين الأداء الإقتصادي وضمن استقرار الإقتصاد الكلي و السياسات الرامية لتحقيق الإستقرار في سعر الصرف الحقيقي عند مستوى معين ومن جهة أخرى تعمل إلى تعزيز مستوى النمو².

الفرع الثاني: أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي

تميل المغالاة الأكثر حساسية في سعر الصرف إلى إبطاء النمو الاقتصادي، في حين أن انخفاضه بدون أن يكون مفرط سيقود إلى تسارع النمو الإقتصادي أي أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات عن طريق أثر المنافسة حيث يسمح الانفتاح الإقتصادي باستيراد رأس المال الغير منتج محليا، وهو ما يعزز النمو الإقتصادي ، ونتيجة لذلك كانت هذه الظاهرة محل اهتمام كبير في النقاشات السياسية باعتبارها مصدرا هاما لاختلال الاقتصاد الكلي، أين تعتبر عملية التصحيح إحدى الشروط الجوهرية لتحسين الأداء الإقتصادي وضمن إستقرار الاقتصاد الكلي³.

أما سعر الصرف الحقيقي المرتفع يشجع القطاع التقليدي بالإضافة إلى التقلبات الكبيرة لسعر الصرف التي تحتمل وقوع مخاطر التي تصدر عن المصدرين المحليين ، فسعر الصرف يؤثر على النمو الإقتصادي من جراء الانفتاح على حركة رؤوس الأموال التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة ، فتقلبات سعر الصرف بجانب تفاقم ضغوط الحماية تحدث نشاط جيد على القطاعات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية مع حدوث

¹ بنين بغدادر مرجع سبق ذكره، ص 189.

² - بنين بغدادر، مرجع سبق ذكره؛ ص 190.

3 - جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013، ص282.

إنتاجية ضخمة ، أما سعر الصرف الثابت فهو يشوه مؤشرات الأسعار دون كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات ويحدث أثار سلبية على النمو الإقتصادي، حيث التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الإسمي تؤدي إلى خلق صعوبات وعراقيل للنمو الإقتصادي وعليه تقليص من حجم الاستثمارات ومستوى المعاملات التجارية الخارجية وبالتالي فإن البلد الذي يعيش معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي فإنه يتمتع بنظام مالي متطور بما فيه الكفاية لاستيعاب تأثير أسعار الصرف وتوفير الأدوات اللازمة للحد من التقلبات¹.

حسب النظرية الإقتصادية، نوع نظام سعر الصرف لا يكون له إنعكاس على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية على المدى الطويل، غير أنه يؤثر على مسار التصحيح، حيث يظهر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الإقتصادي انطلاقاً من أثره على سرعة التصحيح من الاضطرابات العشوائية التي تصيب الإقتصاد المحلي، أن إختيار نظام سعر الصرف يتوقف على درجة الاضطرابات التي تصيب الإقتصاد فنظام سعر الصرف الأمثل يتمثل في النظام الذي يسمح بتقليل من تقلبات متغيرات الإقتصاد الكلي فحسب دراسة كل من : **Levy-Yeyati** و **Edwards** يوضح أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تقلل من صدمات شروط التبادل على النمو الإقتصادي في الدول الناشئة والصناعة على حد سواء²؛ أما إذا كان الإقتصاد يواجه صدمات حقيقية فإن نظام الصرف الثابت هو الأفضل، فكلما تنوعت الصدمات الحقيقية زادت الرغبة في درجة تثبيت سعر الصرف، فمثلاً إذا اعتبرنا دولة تعاني من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب مشاكل أمنية وسياسية فإتباعها لنظام سعر صرف الثابت يقيها من انهيار عملتها بسبب زيادة الطلب على الصرف الأجنبي، وهذا ما يجعلها لا تخسر احتياطاتها من النقد الأجنبي في الدفاع عن عملتها³.

حيث يؤكد أيضا أنصار الأنظمة الثابتة أن هذه الأنظمة تساهم نظريا في زيادة الاستثمار على اعتبار أنه يحدث في ظلها إنخفاض عدم التأكد المرتبط بتغير سعر الصرف، من ناحية أخرى، يؤكد منظرون آخرون أن ، الأنظمة المرنة تسمح بضمان آلية مهمة للتصحيح والتعديل بفضل الدور المحوري والعازل الذي تقدمه تقلبات أسعار الصرف⁴.

¹ - بنين بغداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 190، 191.

² - جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 285.

³ - صالحى فوزية، إنعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي ، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية) دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكره ماستر في العلوم الإقتصادي تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص 60.

⁴ - جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 285.

المبحث الثالث: تغيرات سعر الصرف على التضخم

يعد التضخم من المشاكل الإقتصادية التي تصيب إقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء غير أن الأسباب المنشئة للتضخم تختلف بين البلدان ، مما يترتب عليه تباين الآثار الإقتصادية والاجتماعية على تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه، كما تحاول بعض البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض محاولاته.

المطلب الأول : مفهوم التضخم

قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، ويستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخل والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف.

الفرع الأول: تعريف التضخم

يعرف التضخم بأنه " الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبياً، بحيث أنه كلما ارتفع المستوى العام للسلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل و بالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود"¹، ويصبح التضخم أكثر تسارعاً عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلاً من الضرائب.²

ويعرف التضخم أيضاً على أنه:

- "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار، أو معدل الأسعار"³.

¹ - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 310.

² - David Begg and Stanley Fishcer and Ohters, **Economics**, Edition: McGraw- Hill Company Eruope, London, 1997, P:462.

³ - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص. ص. 214. 215.

- " الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"¹.
 - "زيادة محسوسة في كمية النقود"².
 - إرتفاع الأسعار مبني على ميكانيزمات على مستوى الاقتصاد الكلي (تكوين الأسعار، توزيع الدخل، أنظمة التوزيع...)³
- وبشكل عام تتصف ظاهرة التضخم بما يلي⁴:

- إرتفاع الدخل النقدي ويعبر عنه ارتفاع أجور الأفراد ارتفاعا غير عادي.
- التضخم هو كتلة من النقود زائدة بصورة كبيرة، مستمرة ومتداولة في الأسواق.
- التضخم يشمل ارتفاعا في التكاليف على أسعار عوامل الإنتاج الموجودة في السوق.

وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين⁵:

أ- الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، مما يؤدي إختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار؛ لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات في الإقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض ، وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.

ب- حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدي إلى تراحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات، حيث

¹ - رافي بديع حبيب، مرجع سبق ذكره، ص48.

² - هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص219.

³ - Janine B et Alain G, *Dictionnaire économique et sociale*, Paris : Hatier 1981, p.212.

⁴ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الثانية، دار الشهاب، 1986، ص10

⁵ - عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 201.

يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئًا وسريعًا؛ لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

جرت عادة الاقتصاديين على التمييز بين عدة أنواع من التضخم ، التضخم المعدني والتضخم الورقي والتضخم الائتمائي لكن يبقى هذا التمييز شكلي لأنه يتعلق بشكل النقود التي تحدث إرتفاع الأسعار، ويتخذ التضخم في كلتا الحالتين مظهرين أساسيين : التضخم الزاحف و التضخم العنيف¹.

وهناك أنواع مختلفة من التضخم أهمها²:

1- التضخم الحقيقي True Inflation

وقد عرف الإقتصادي الإنكليزي كينز هذا النوع من التضخم بأنه الحالة التي لا تؤدي فيها الزيادة الإضافية في الطلب الكلي إلى زيادة الإنتاج ، وحسب كينز فإن مرونة الإنتاج تكون صفرا عند مستوى معين في الأجل القصير بالنسبة إلى التغيرات في الطلب الكلي.

2- التضخم الزاحف Creeping Inflation

وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة.

3- التضخم المكبوت Suppressed Inflation

في هذا النوع فان الحكومة تتدخل في محاولة منها لمنع ارتفاع الأسعار لاسيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فإذا ما توقف الدعم الحكومي ، فان المستوى العام للأسعار يرتفع بنسب كبيرة في فترة لاحقة ، وكلما طالت فترة

¹ - زينب عوض الله، أسامو محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص 251

² - عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن ، 2002 . ص 212

استخدام وسائل كبت الأسعار عند مستوى معين ، كلما زاد احتمال زيادة الطلب ، بحيث تصبح هذه الوسائل غير فاعلة ، وبالتالي انفجار ظاهرة ارتفاع الأسعار.

4- التضخم المفرط Hyper inflation

إن هذه الظاهرة تنجم عادة من محاولة تمويل من قبل النفقات الحكومية المتزايدة بواسطة إصدار العملة (Currency Issue) من قبل الحكومات التي تواجه بلدانها أزمات كبيرة وخاصة الحروب ، ويزيد هذه الظاهرة سوءاً أن توقعات ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى وبصورة مستمرة ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بصورة غير طبيعية ، مما يؤدي إلى دفع معدلات الأسعار نحو الارتفاع بنسبة أكبر وأسرع ، وبالتالي تفقد النقود قوتها الشرائية إلى حد كبير ، وسيفقد الجمهور الثقة بالعملة الوطنية ، وستؤدي هذه الظاهرة إلى اضطراب النظام الاقتصادي ، وشلل معظم قطاعاته.

وقد تباينت آراء المدارس الاقتصادية حول السياسات الواجب إتباعها لمواجهة التضخم ، حيث يعتقد الكينزيون أن السياسة المالية و النقدية المقيدة يمكن أن تخفض معدل التضخم ، ولكنهم يعتقدون أنها سوف تأخذ وقتاً طويلاً جداً ، إضافة إلى أنها ستكون سياسة مكلفة للغاية ، لذا فإن الكثير من الكينزيون يؤيدون استخدام سياسات أخرى تندمج مع سياسات مالية ونقدية أقل توسعاً، مثل برنامج ترشيد الأسعار و الأجور ، أما النقديون فيعتقدون أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقد فإنها تكون غير فعالة وعلى الأخص في الأجل الطويل ، ومن ثم فهم يرون أن الانخفاض في معدل التضخم يقتضي انخفاضاً تدريجياً في معدل نمو عرض النقود ، ويرفضون ترشيد الأجور والأسعار التي ينادي بها الكينزيون ، أما وجهة نظر التوقعات الرشيدة فتتصب على سياسة نقدية أقل توسعية لتخفيض معدل التضخم¹.

الفرع الثالث: أسباب التضخم

إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يعد الشاغل الاقتصادي بالنسبة للحكومات والأفراد، الأمر الذي أدى بجميع المدارس الاقتصادية المختلفة بالبحث عن الحلول اللازمة لإيجاد مخرج من هذا المشكل الاقتصادي المزمن، وفي هذا الشأن قد شارك الاقتصادي ميلتون فريدمان في مقالته المشهورة (التضخم

¹ - نشأت مجيد حسن الوندائي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر الصرف الديار العراقي للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج التعديل الهيكلي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثاني ، 2010، ص 117

دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية) ، وقد اتفق الكينزيون بداية من جون مينارد كينز مع ميلتون فريدمان في ذلك¹.

حيث تتمثل أسباب التضخم في²:

- 1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلي من السلع والخدمات : فأن هذا النوع من يحدث التضخم عندما يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع في الوقت الذي يظل فيه العرض متاح من السلع والخدمات ثابتاً نظراً لأن الموارد الإقتصادية أصبحت كلها مستغلة بالكامل ، أو لأنه يمكن زيادة الإنتاج بالسرعة الكافية لمواكبة الزيادة في الطلب.
- 2- التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج من أجور ومرتبات أو مواد خام أو طاقة أو غيرها من عناصر التكاليف، وتؤثر زيادة التكاليف على العرض الكلي من السلع والخدمات ، بحيث تجعله ينخفض ، وفي حالة عدم انخفاض الطلب الكلي يمكن أن يزيد عن العرض الكلي من السلع والخدمات فتتولد الاتجاهات التضخمية.
- 3- التضخم المستورد : وهو ناشئ عن زيادة أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وفي حالة أن كمية السلع والخدمات المستوردة تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي السلع والخدمات المستهلكة في دولة ما ، فإن هذه الزيادة تنعكس في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار في الدولة ومن ثم تعزيز الاتجاهات التضخمية في اقتصادها.
- 4- التضخم نتيجة الربح : نجد أن أسعار السلع والخدمات ترتفع نتيجة لرفع معدلات الربح التي يريد أن يحققها المنتج والبائع فوق معدلات الربح السائدة.
- 5- التضخم الهيكلية : يحدث هذا النوع عندما ترتفع أسعار بعض السلع الرئيسية والأساسية في الإنتاج والتي تدخل كمواد أولية أو وسيطة في إنتاج السلع الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة أسعار هذه السلع المنتجة ، ومن الأمثلة على ذلك إرتفاع أسعار البترول الخام (نتيجة لرفع الدعم الحكومي عنه) والذي يدخل في إنتاج كثير من السلع والصناعات الأخرى.

¹ - احمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992 - 2008) ، المجلة الجامعية، المجلد الاول، العدد الخامس عشر، 2013، ص243.

² - ليلي علي القشاش دفع السيد، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994 - 2012)، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، جامعة شندي، السودان، 2015، ص ص 49، 50.

و من أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي أيضا إلى حصول التضخم نجد¹:

- العجز في الميزانية العامة : أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي و طرحها في التداول بدون تغطية، و يترتب على أثرها ازدياد الطلب الكلي الفعلي مع ثبات الإنتاج الحقيقي؛
- الزيادة في إصدار النقود أو زيادة الكتلة النقدية : حيث أن يرجع التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى التزايد المستمر و الكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات؛
- إنخفاض سعر الفائدة : حيث يشجع انخفاض معدل سعر الفائدة على فتح باب الإعتمادات، مما يزيد من فرص الإقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة؛
- زيادة التكاليف الإنتاجية أو النفقات و خاصة الأجور، و المقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة أي زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها؛
- استيراد معظم السلع و الخدمات من الخارج : حيث ينعكس إرتفاع الأسعار في الأسواق الأجنبية على الأسعار في الأسواق المحلية بفعل الاستراد، أي أن هناك عملية استراد للتضخم.

الفرع الرابع: مؤشرات قياس التضخم

وتمثل مؤشرات قياس التضخم في المعايير التالية:

1- معيار الإستقرار النقدي

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج القومي، وأيضاً إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها.

¹ - عبد الله قوري يحي ، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الإنحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012 SVAR، مجلة الباحث العدد ، 2014/14، ص80.

وطبقاً لهذه النظرية فإنّ الإستقرار النقدي يتحقّق عموماً إذا تعادل معدّل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدّل التغيّر في إجمالي الناتج القومي $\frac{\Delta Y}{Y}$ وهنا يصبح الفرق بينهما معادلاً للصفر¹ ، ويمكننا توضيح هذا المعيار

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{بالعلاقة الرياضية التالية:}$$

حيث: B : معامل الاستقرار النقدي.

$$\frac{\Delta M}{M} \text{ : معامل التغير الكتلة النقدية وعادة ما يعبر عنه بـ } M2.$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} \text{ : نسبة التغير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.}$$

2- معيار الإفراط النقدي

ويعبر هذا المعيار عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، يستند إلى نظرية كمية النقود المعاصرة، التي ترى أن التغيّر في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغيّر الإستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار، ونعبّر عن ذلك بالعلاقة الرياضية التالية²:

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

حيث أن :

M : كمية النقود.

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود.

Y : الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة ويساوي:

نمالي بسعر السوق

> 100

مي للأسعار

¹ - محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 315.

² - نفس المرجع السابق، ص 318.

3- المعيار الضمني

يعد المعيار الضمني مؤشراً ذو دلالة مهمّة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وكدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الإقتصاد الوطني، ويتم الحصول على هذا المعيار بقسمة الدّخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدّخل القومي الإجمالي بالأسعار الثّابتة في نفس السّنة مضروباً في 100. ولعلّ أهميّة هذا الرّقم ترجع على أنّه يشمل جميع أسعار السّلع والخدمات المتاحة في الإقتصاد القومي، سواء كانت إستهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، كما أنّه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السّواء، ويمكن التعبير عن هذا المؤشّر رياضياً كما يلي¹:

الي بالأسعار الجارية

100 >

الي بالأسعار الثّابتة

المطلب الثاني: نظريات التضخم

إختلاف وجهات النظر بخصوص تفسير التضخم من مدرسة إقتصادية إلى أخرى يعود إلى إختلاف المنطلقات الفكرية لكل مدرسة والفترة الزمنية التي سادت فيها.

الفرع الأول: التضخم في الفكر الكلاسيكي

إهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلاً لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود و نظرية الدخل،

1- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص56.

1- النظرية الكمية للنقود

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار و التقلبات على تغير كمية النقود, فلقد جاء أوضح عرض لنظرية كمية النقود على يد الاقتصادي الأمريكي " أرفنج فيشر" عام 1911 حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والإنفاق الكلي على السلع و الخدمات وأستخدم في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل لإثبات العلاقة السببية بين التغير في كمية النقود و التغير في المستوى العام للأسعار و هذا وفقاً للعلاقة التي صاغها فيشر¹

$$M * V + M' * V' = P * T$$

حيث أن: M = كمية النقد المتداول خلال السنة.

$$V = \text{سرعة تداول النقود.}$$

$$M' = \text{كمية الودائع الجارية.}$$

$$V' = \text{سرعة تداول الودائع الجارية.}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار.}$$

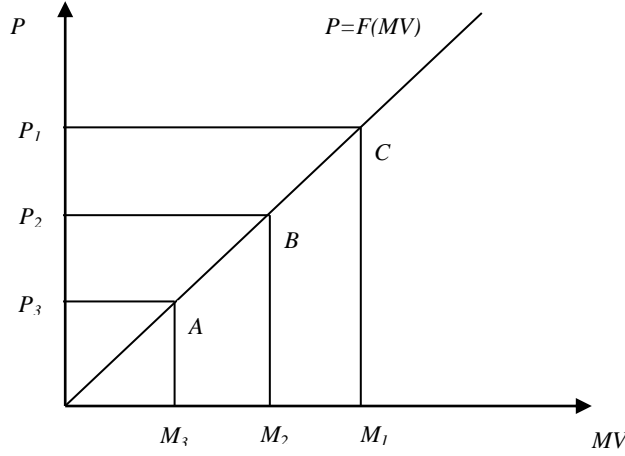
$$T = \text{حجم التجارة.}$$

وطبقاً لمعادلة فيشر $MV=PT$ فإنه عند إفتراض أن سرعة النقد V ثابتة وأن حجم المعاملات T ثابت، فإن ظهور أي زيادة في كمية النقد سوف ينعكس بأكمله في شكل إرتفاع لمستوى الأسعار²، أي أن المستوى العام للأسعار يتغير طردياً مع كمية النقود وسرعة تداولها وعكسياً مع حجم المعاملات.

¹ - Suraj B. Gupta, *Monetary Economics, Institutions Theory and Policy*, Delhi:S. Chand and Company LTD, 1996, P: 217.

² - أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 315.

الشكل رقم (2.2) : العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد، نظم نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة دار الفكر، الجزائر، بدون سنة، ص: 81.

2- نظرية الدخل والإنفاق

ترى هذه النظرية بأن التضخم هو الزيادة في معدلات الانفاق كالدخل، فإزدياد الانفاق التقدم ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، على أن انخفاض الانفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار¹.

الفرع الثاني: التضخم في التحليل الكينزي

إن ظهور كتاب " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" لكينز عام 1936م قد أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، وتشكل إسهامات كينز النظرية و أفكاره نقلة نوعية في فهم وتفسير ميكانيزم عمل مجموعة هامة من المتغيرات، سواء في سلوكها الذاتي أو تأثيرها على بعضها البعض، خاصة في تحليله لظاهرة التضخم .

¹ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الجيل، بيروت، 1992، ص 16.

تعتبر فكرة الطلب الفعال أحد أهم الإضافات التي أسهم بها كينز في النظرية الاقتصادية فقد نقل بها كينز الفكر الاقتصادي من إقتصاد جانب العرض إلى إقتصاد جانب الطلب وإعتبر كينز أن التوازن الإقتصادي يحدث دون الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل و أن نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي، ويقرر كينز أن الطلب الكلي الفعال (يتكون من الطلب الاستثماري و الطلب الاستهلاكي) يزداد مع زيادة مستوى التشغيل و ينخفض مع إنخفاضه، يرى كينز في هذا النوع من التضخم، أنه ناتج عن تعطل في الموارد الإنتاجية القابلة للتشغيل، أي أنه عندما يزيد الإنفاق الوطني تزيد الدخول ويزيد الإنفاق على الاستهلاك¹.

الفرع الثالث: المداخل الأخرى في تفسير التضخم

سيتم التعرض لأهم مدرستين قدما أطروحات في تفسير التضخم شكلت جداراً واسعاً في لدى المفكرين الإقتصاديين²:

1- مدرسة التوقعات العقلانية:

ينتمي أنصار هذه المدرسة إلى التيار النيوكلاسيكي الذي يعتمد على الليبرالية كأساس للتحليل ومبدأ حيادية النقود في الحياة الاقتصادية، وتقوم هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين:

✓ الأسعار والأجور مرنة؛

✓ الناس يستخدمون جميع المعلومات المتاحة لهم.

وحسب المدرسة السويدية الحديثة التي يمثلها ليندبرج، ليندال، و بنت هانسن، في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، فإن التضخم أو الانكماش إنما ينشأ بسبب اختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار، فإذا زاد الاستثمار المتوقع عن الإدخار المحقق، فإن ذلك يجعل الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ومنه ترتفع الأسعار، ويكون التضخم هنا في شكل فجوة أو فائض الطلب أو خطط شراء لم تتحقق في سوق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، وفي وجود دخول غير متوقعة للمنتجين، ومن هنا يعتقد أنصار هذه المدرسة أنه لو توافرت المعلومات والحرية الإقتصادية و المنافسة الكاملة، فإن الزيادة في عرض النقود تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار.

¹ - لخدومي عبد الحفيظ، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص 78.

² - نفس المرجع السابق، ص 83، 84.

2- مدرسة إقتصاديات جانب العرض

يتفق أنصار مدرسة إقتصاديات جانب العرض مع أنصار مدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية أي زيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الإقتصادي، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم، مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية، إلا أن هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار تلك المدرسة، حيث أشاروا إلى ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية محكومة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية أشار أنصار تلك المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب (أو إلزام البنك المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل نمو بطيء وثابت) وهو ما يترتب عليه وضع أسس متينة لإستقرار أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة من الضغوط التضخمية.

كما تعطي هذه المدرسة أهمية إلى الجانب الحقيقي من الإقتصاد وهو جانب العرض في تفسيرها للتضخم، حيث أن تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي وضعف نمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات تعد من الأسباب القوية في تفسير التضخم.

المطلب الثالث: آثار التضخم وإجراءات الحد منه

هناك عدة آثار للتضخم منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أنه يلاحظ أن الآثار الإيجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إلا إذا كان التضخم في حدود ونسبة بسيطة معقولة ، أما الآثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدتها كلما إرتفع معدل التضخم ، لذلك لا بد من اجراءات للحد منها.

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية والاجتماعية للتضخم

إن التضخم كظاهرة له من الآثار الإقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصية النقدية ، حيث أن من أكبر أثاره فقد النقود لأهم وظائفها وهي كونها مقياساً للقيمة ومخزناً لها ، فكلما إرتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في إضطراب المعاملات بين الدائنين والمدنيين ، وبين البائعين والمشترين ، وبين المنتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الإقتصاد فيلجأ الناس إلي بديل من عملتهم المحلية .

1- الآثار الاقتصادية للتضخم

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم فيما يلي :

- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم

تؤدي الإرتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة¹، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الإحار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل إنخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في إقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل إنخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم².

كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقاً قبل حدوث إرتفاعات الأسعار، من خلال إستخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب الأكثر تأثيراً في الإقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الإرتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من إستثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف إستثمارها في بلدان أقل تأثراً بالضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الإستثمارات لعوائد مرتفعة³.

- إختلال ميزان المدفوعات

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الإقتصاد الوطني إلى التأثير سلبيًا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة

¹ - الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص337.

² - عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص154.

³ - الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص338.

محليا نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لإنخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا¹، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات².

- توجيه الإستثمارات في غير صالح الإقتصاد الوطني

تستهدف عملية التنمية الإقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الإقتصاد، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية وعادة ما تضع الحكومة الخطط والبرامج الإقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات؛ وذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الإستثمارات، غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الإستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباحا طائلة لمنتجيتها، ولذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للإستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال والتي تحقق أرباحا مرتفعة³.

- حدوث حالة من الإرتباك في تنفيذ مشروعات التنمية

تمارس الضغوط التضخمية تأثيرا كبيرا على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الإستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تؤدي الإرتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية؛ وذلك نظرا للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الإستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات⁴.

¹ - عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مرجع سبق ذكره، ص 345 ، 346.

² - الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 345 ، 346.

³ - زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980 ص 554 ، 555.

⁴ - البكري أنس، صافي وليد، النقد والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002، ص 206 .

2- الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

- إعادة توزيع الدخل واحتدام التمايز بين الطبقات

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الإقتصاد، حيث تؤدي الإرتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال؛ نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجحة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها¹.

- تفشي الرشوة والفساد الإداري

الإرتفاعات في مستويات الأسعار المحلية تؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة، وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي².

الفرع الثاني: إجراءات الحد من التضخم

تختلف الإجراءات المطلوب اتخاذها لمواجهة التضخم باختلاف مسبباته، كما تختلف الإجراءات في الدول المتقدمة عنها في الدول الفقيرة، ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة ارتفاع الأسعار بسبب الزيادة في الطلب على السلع والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم، تعمل الدولة على معالجة ذلك باتخاذ بعض

¹ - زكي رمزي مرجع سبق ذكره، ص 582.

² نفس المرجع السابق، ص 582.

الإجراءات المالية للحد من إرتفاع معدل التضخم من خلال القيام بتنفيذ سياسات مالية ونقدية لكبح معدل الارتفاع في الأسعار .

الطريقة الاولى : السياسة النقدية

السياسة النقدية المضادة إلى التضخم هي التي تقوم على تقليص كمية النقود انكماش في الإئتمان المصرفي بواسطة الأدوات التالية¹:

1. سعر أو معدل الفائدة : تلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لسنة الفائدة التي يحدده البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية في تغير هذا السعر في حالة التضخم حيث يتم إمتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق رفع أسعار الفائدة على الودائع للأفراد أو المؤسسات لإيداع أموالهم .

2. سعر أو معدل الخصم : وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو أعلى بقليل من معدلات الفائدة حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي، وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الإئتمانية للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان.

3. نسبة الاحتياط القانوني : وهي النسبة التي لا بد أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تداع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة ، يتم مكافحة التضخم من خلالها عن طريق تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعتمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية.

4. عملية السوق المفتوحة : ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي شراء أو بيع سندات الحكومة من البنوك التجارية بهدف الرفع من إحتياطاتها النقدية لتمكينها من الاقتراض تساعد أدوات السياسة النقدية بتحكم في كمية النقود المعروضة بتقليصها في حالة التضخم تعتبر وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم، حيث يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان.

¹ إسماعيل عبد الرحمن حربي، محمد موسى عريقات، مفاهيم اساسية في علم الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، عمان الاردن، 1999، ص ص156، 160.

كما تستخدم أدوات السياسة النقدية النوعية جنباً إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية الكمية وذلك عند عدم تحقيق الوسيلة الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية، خاصة في البلدان النامية، حيث لا تتأثر مرونة الطلب على الائتمان فيها مع التغيرات في أسعار الفائدة والتي تشهد مزيداً من الإنفاق خاصة في جانب النفقات الإستهلاكية والاستثمارية في تشييد العقارات¹.

الطريقة الثانية: السياسة المالية

تستخدم السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية لتلافي قصور السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية بمفردها، على الرغم من النجاحات التي قد تحققها، مما يجعل من الضرورة استخدام وسائل السياسة النقدية والمالية جنباً إلى جنب بهدف القضاء على الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد، وتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيما يلي²:

1. **الضرائب** : تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الإقتصاد، وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب، وتلجأ الدولة إلى إستعمال الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة، وتستخدم الضرائب المباشرة من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية، كما تحدث الضرائب غير المباشرة أثراً فعالاً في تخفيض حجم الطلب الكلي، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية.

2. **سياسة الإنفاق العام** : يمثل الإنفاق العام بشقوية الإستهلاكي والإستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، ويتم الحد من التضخم من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى إنخفاض

¹ - أحمد محمد صالح جلال، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)،

مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص63.

² - نفس المرجع السابق ، ص 65 ، 66.

الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخل التي تولدها تلك النفقات وبالتالي إنخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الإستقرار النسبي في مستويات الأسعار.

3. **سياسة القروض العامة:** تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض إستخدامها في تمويل الإنفاق العام، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وذلك بهدف خفض الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الإقتصاد القومي وتحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

المطلب الرابع: آثار تغيرات سعر الصرف على التضخم

يعتبر سعر الصرف والمستوى العام للأسعار من أهم أدوات السياسة النقدية على ضوء ما تعكسه القطاع الداخلي والخارجي، حيث أن التضخم يرتفع وينخفض بفعل العديد من العوامل الاقتصادية من بينها سعر الصرف وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق إلى طبيعة العلاقة بينهما ومدى تأثير سعر الصرف على التضخم.

الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بالتضخم

لقد كان للإقتصادي Gustav Cassel الفضل في دراسة العلاقة بين معدل التضخم في بلد ما وبين سعر صرف عملته و ذلك فيما يعرف بنظرية القدرة الشرائية و التي تظهر بأن أسعار الصرف بين عملتين تتغير باستمرار أو تستجيب لتعكس التغيرات في مستوى الأسعار فيها، ومع إفتراض حرية التبادل بين هاتين

الدولتين وإنعدام تكاليف الصفقات يستمر التعديل في مستوى الأسعار الى حد تتساوى أسعار السلع والخدمات والأصول المالية بين الدولتين وهذا ما سمي بقانون السعر الوحيد¹.

على وجه عام يرتبط التضخم الذي يكون مستمرا ودائما بسعر الصرف، ونقول أن نسبة تغير سعر صرف عملة ما مقابل أخرى يكون مساويا إلى نسبة التغير في التضخم في كلا البلدين²، وبناء على هذه العلاقة فإن نسبة تغير سعر صرف الدولار إلى الأورو يكون مساويا إلى التغير في معدلات التضخم، وحسب نظرية القدرة الشرائية (PPA) فإن سعر الصرف مرتبط بقوة بالمستوى العام للأسعار في المدى الطويل، وهناك من الإقتصاديين من ربط بين المستوى العام للأسعار والكتلة النقدية أو معدل زيادتها، وبواسطة هذه الأخيرة يُعرف التضخم على أنه هو ما أوحى بأن الكتلة النقدية ومستوى الأسعار مرتبط بسعر الصرف، ويكون تأثير الكتلة النقدية قوي على سعر الصرف سواء على المستوى المحلي أو الدولي وهذا في المدى البعيد.

وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية وإقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الإقتصادية التضخم ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني، حيث يؤدي إرتفاع معدل التضخم في الإقتصاديات الوطنية إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها³.

يعتبر نظام سعر الصرف الثابت تقليديا الأفضل في مكافحة التضخم من نظام المرن فحسب Aziz و Caramazza أشارت الدراسات إلى أن التضخم كان بانتظام أكثر ضعفا وأكثر إستقرارا في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت، مقارنة بالأنظمة العائمة، مع الإشارة إلى أن هذا الإختلاف في الأداء قد تراجعت أهميته منذ بداية سنوات التسعينات⁴.

¹ - Teulié, J., Topsacalian, P., **Finance**, 2è ed., Vuibert, 1997, PP.577- 578.

² -Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld, **économie internationale**, 3 éditions de bœck université, 2001, p452.

³ - بدون اسم، **التضخم الإقتصادي**، معهد الدراسات المصرفية، مجلة إضاءات، العدد 3، الكويت، أكتوبر 2012، ص3.

⁴ - Caramazza F, Aziz J, Fixed or flexible? : **Getting the exchange rate right in the 1990's**, IMF Economic Issues, n°13, 1998, p.13.

إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن انخفاض تكاليف الإستيراد، في المدى القصير لها تأثير على مستويات التضخم من ترشيد أداة الإنتاج في المدى القصير وبالتالي الحصول على عوائد إنتاجية، وهذا يؤدي إلى رفع جودة المنتجات، وهو ما يحسن من تنافسية الاقتصاد، ويطلق على هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية¹.

الفرع الثاني: آثار سعر الصرف على التضخم

ينتج عن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تأثير يطلق عليه بتأثير المسننة، وهو يعبر عن تقلبات أسعار الصرف بارتفاع مستويات الأسعار التي تدفع الارتفاع بانتظام في الدول المشتركة وفي اتجاه تصاعدي، ويعمل هذا التأثير كما يلي عند افتراض أن سعر الصرف بين عملتين لبلدين متقلب فإن أي انخفاض في قيمة العملة تزداد الأسعار المحلية للواردات، كذلك ينخفض المستوى المتوسط للأسعار المحلية في البداية، رغم ذلك يرفض العمال المحليين تخفيض أجورهم، ولذا يكون هناك إنخفاض في تكاليف الإنتاج التي تحدث عندما ترتفع قيمة العملة المحلية لا تعادل الانخفاضات في تكاليف الإنتاج التي تحدث عندما ترتفع قيمة العملة المحلية².

إن التغير في سعر صرف العملة يؤثر بشكل مباشر على التضخم من خلال تغير أسعار السلع المستوردة أو المصدرة والمقيمة بالعملة المحلية، وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات في النشاط الاقتصادي نتيجة تلك التعديلات، ومن هذه النماذج نموذج توزيع السلسلة (distribution chain) والذي طوره الإقتصادي الأمريكي McCarthy إذ يتم في تحديد أثر انتقال سعر الصرف من خلال قياس تأثير متغيرات إقتصادية كلية على مؤشرات الأسعار المحلية خلال مراحل التسعير والتوزيع المختلفة الي تمر بها السلع المتاجر بها³.

كما تعتبر نظرية التعويم الحر أن التوازن في الميزان التجاري لا يعرف استقرارا نتيجة لتقلبات أسعار الصرف حيث تؤدي الزيادة في معدل التضخم إلى التقلبات في أسعار الصرف وبالتالي إلى انخفاض في سعر

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² - محمد معمر، وآخرون، أثر تدهور قيمة الدينار على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الودي 2017/2016، ص10

³ - أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2015/07، ص 29.

الصرف الفائدة الحقيقي، وفي حالة حدوث ذلك فإن الآثار الإقتصادية له تتمثل في التأثير في معدلات الإدخار و الإستثمار التي تصبح سلبية لاسيما الإستثمارات الأجنبية، في هذه الحالة فإن الصادرات لن تكون في مستوياتها الممكنة ولزيادة الصادرات من الضروري التحكم في معدل التضخم، ويتضح من ذلك أن زيادة التضخم تؤدي إلى اضعاف الصادرات وبالتالي تدهور الميزان التجاري وانخفاض العجز في الميزان التجاري أو تعديله حسب نظرية تعادل القوة الشرائية ينتج عن الانخفاض التلقائي لسعر الصرف الذي يفترض أن يحسن في القدرة التنافسية.

حيث تعبر الحلقة المفرغة للتضخم وسعر الصرف عن وجود علاقة تأثير بين المتغيرين (سعر الصرف والتضخم) ، ويمكن التعبير عن الحالة التضخمية حيث يكون سعر الصرف عاملاً في حدوثه عن التضخم المستورد، الذي يتم انتقاله في البلد الشريك التجاري، عندما يكون معدله في هذا البلد أعلى من المعدل المحلي للتضخم وهذا عبر آليات مختلفة تمثل قنوات التي ينتقل عبرها القوى التضخمية من خلال سعر الصرف، وتتمثل أهم هذه القنوات في الميزان التجاري¹.

و حسب الدراسة التي قام بها الإقتصادي Edwards سنة 1993 الذي حاول استخدام سعر الصرف لمعرفة هل له تأثير على الأداء التضخمي للإقتصاد حيث استعمل عينة مكونة من 52 دولة نامية بمعطيات احصائية بين (1980-1989) كما استعمل ترتيبات نظم الصرف للصندوق النقد الدولي وتوصل إلى أن مستويات التضخم منخفضة في الدول التي تبني نظم صرف ثابتة، من جهة أخرى حسب الاقصاديين rienhart et rogoﬀ و levy et stureneger سنة 2002 وباستعمال ترتيبات صندوق النقد الدولي لإثبات الأداء الإقتصادي لمختلف أنظمة الصرف وتم إستنتاج أن نظم الصرف المرنة تكن مرفوقة بأعلى معدلات للتضخم وأن أنظمة الصرف الوسيطة هي أقل كفاءة².

أما فيما يخص أثر تخفيض العملة على التضخم، فتخفيض قيمة العملة يؤدي ارتفاع في الأسعار المحلية مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة

¹ - محمد معمرى، وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10 . 11 .

² - بين بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 192.

العملة، فعلى السلطات أن تحتوي الآثار التضخمية لهذا الانخفاض ، فانتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجدها تتسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها لسياسات تجعلها تتخبط تحت وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز، حيث يؤدي زيادة الطلب على صادرات الدول النامية إلى ارتفاع الأسعار دون زيادة الكمية المصدرة من السلع خاصة المواد الأولية، فتخفيض العملة لن يحسن من وضعية ميزان المدفوعات بل قد يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور مضاعف لقيمة العملة المحلية، مما يزيد الضغوط التضخمية¹.

¹ - علو مسعودة، مرزوق يوسف، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم - دراسة قياسية على الجزائر-، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة، 2015/2016، ص 71.

المبحث الرابع: تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة، فهي تبين مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاق هذه الموارد في سبيل تحقيق الحاجة العامة، فمفهوم الموازنة العامة ارتبط ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة، وهذا ما أدى إلى تطور دورها الذي لم يعد منحصرًا في تحقيق التوازن المالي و إنما امتد إلى تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة

إن للموازنة أو الميزانية العامة أهمية جد بالغة في عرض المستوى المالي للدولة ، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي لها، مما أدى إلى إهتمام الدول بشكل كبير بها.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

تعددت تعاريف الموازنة العامة باختلاف وتعدد الكتاب و القوانين و التشريعات كما أن مفهوم الموازنة العامة عرف قدر كبير من المرونة ليتغير حسب دور الدولة وتوجهاتها ومستجداتها، وقبل التطرق إلى مفاهيمها لابد من الإشارة الى الفرق بين الموازنة و الميزانية.

كلمة الموازنة العامة في اللغة الفرنسية والإنجليزية يطلق عليها إسم (Budget) وهي الكيس الذي يضع به الخازن الأموال لينفق منها ويصرف، وهناك فرق بين مصطلحي الموازنة والميزانية، فالميزانية تعني (Balance Sheet) أما الموازنة فتعني (Budget) ولذلك يتم توضيح الفرق بين المصطلحين و يتمثل فيما يلي¹:

¹ - سردار عثمان خدر باداوة بي وهيو عثمان اسماعيل ، مرجع سبق ذكره، ص239.

- إن الهدف من الموازنة هو تحقيق التخطيط والرقابة، في حين تهدف الميزانية الى إيضاح المركز المالي للمنشأة، وبهذا تكون الموازنة أداة للتخطيط؛
- تحتوي الموازنة على أرقام تقديرية محددة مقدما قبل أن تحدث العمليات فعلا، في حين تحتوي الميزانية على أرقام فعلية عن عمليات حدثت فعلا، ومن خلال هذا يمكن القول بأن الميزانية أقرب الى مفهوم الحساب الختامي والعمومية، وهذا يعنى أن الميزانية هي التي تمثل المركز المالي للمؤسسات لا الموازنات؛
- تعد الموازنة عن مدة محددة مقبلة، في حين أن الميزانية تعد في تاريخ محدد عن مدة مضت.

و من بين التعاريف للموازنة العامة نذكر ما يلي:

- "وثيقة تحتوي على النشاطات والأهداف لفترة زمنية محددة مقرونة بمعلومات من مصادر التمويل والإنفاق وكيفية الوصول إلى الأهداف المرسومة¹."
- "بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات و النفقات الي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية و الاجتماعية والإقتصادية التي تسعى إليها"².
- " توقع و إجازة للنفقات و الإيرادات العامة عن مدة مستقبلية غالبا ما تكون سنة"³.
- هي التخطيط المستقبلي والموازنة الجيدة التي تعتمد على تنبؤ جيد للمستقبل، وترتبط الموازنة العامة بالإيرادات والنفقات العامة⁴.
- الموازنة العامة عبارة عن "نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة، ومن هذا التعريف يتضح أن الميزانية تتضمن عنصرين أساسيين : الأول التوقع والثاني الإقرار أو الاجازة⁵."
- أما عن النظرة الحديثة لمفهوم الموازنة العامة فيعتبرها أحسن أداة لإتخاذ القرارات الحكومية فهي من القرارات التي تمثل في مجموعها السياسة المالية للدولة تلعب فيها العوامل المختلفة دورا رئيسيا، و بالتالي

¹ - جمال لعمارة، " أساسيات الموازنة العامة للدولة-المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 42.

² - نائل عبد الحافظ العواملة، الادارة المالية العامة بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثانية، مؤسسة زهران ، عمان، 1990، ص 161.

³ - عادل احمد حشيش ، ومصطفى رشدي شبيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص131.

⁴ - Klay William Earle ,Vonasek Joseph A ,Consensus Forecasting For Budgeting In Theory and Practice, Public Administration and Public Policy , 2008 , p 379.

⁵ - سوزي عدلي ناشد، " أساسيات المالية العامة -النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008 ، ص 327.

فالموازنة ليست مجرد اجراءات وأساليب إدارية وفنية فقط فبالرغم من أهميتها في إعداد الموازنة وتحقق أهدافها فهي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة¹.

- ميزانية الدولة هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة وهي بذلك تحمل حسابات النفقات العامة والإيرادات العامة، أي تسجل مختلف الضرائب ورحص الانفاق الخاصة بالدولة، وهي بيان يرخص ويناقش مسبقا وي طرح في قانون المالية، كما تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية².

- كما أن الميزانية العامة من ناحية الكفاءة الاقتصادية أداة تسعى لتحقيق أكبر إنتاجية ممكنة بإستعمال الموارد المحدودة، أما من حيث العدالة الإجتماعية تعتبر أداة فعالة لتحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني، أما من ناحية النمو فالموازنة العامة تعد وسيلة لإستثمار الأموال على أفضل وجه يحقق التنمية الإقتصادية، كما تعتبر من منظور تخطيطي خطة مالية قصيرة الأجل³.

- أما حسب المشرع الجزائري فقد وضع له قانون شامل يوضح مراحل الموازنة العامة إعدادها تنفيذها ومراقبتها، وقد عرفتها المادة 06 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها⁴، أما المادة 03 من القانون 90-21 فإن الميزانية العامة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال ترخص بها⁵.

تزداد أهمية الموازنة العامة للدولة من الناحية الاقتصادية في الدول التي تسعى إلى توجيه إقتصادياتها من خلال تخطيط الاستثمار و الانفاق إذ تعدو الموازنة حينئذ أداة أساسية من أدوات التخطيط الحكومية، و يتم ربطها بصورة واضحة بالخطة القومية للدولة بحيث يتم تحديد حجم الاستثمارات العامة و توزيعها على مختلف أبواب و فصل الموازنة من واقع هذه الخطة⁶.

¹ - جمال لعامرة، تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر، 2001، ص 111.

² - Maurice Baslé, " le budget de l'état", 6ème Editions, Edition la découverte, Paris, Edition 1976, P54.

³ - نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 06 من القانون رقم 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقانون المالية.

⁵ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 03 من القانون رقم 90-21، المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالحاسبة العمومية.

⁶ - منصور شريفية، السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015-2016، ص98.

الفرع الثاني: مكونات الموازنة العامة للدولة

إن الموازنة العامة للدولة تشمل جانبين، جانب النفقات العامة الذي يضم إعمادات الأجور والمرتببات؛ النفقات الجارية والتحويلات، وكذا إعمادات الإستخدامات الرأسمالية و التحويلات الرأسمالية، وجانب الإيرادات العامة للدولة؛ التي تعتمد في أساسها على الحصيلة من الضرائب والرسوم المختلفة، وكذا الإيرادات الرأسمالية كالقروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية، والمحصل من أقساط القروض المستحقة على دول أجنبية، ولكل من جانبي الموازنة العامة للدولة سواء كان فائضا أو عجزا.

1- **النفقات العامة** هي إستعمال مبلغ مالي يهدف إلى اشباع حاجة عامة، أو إستعمال مال موجه لنشاطات ذات منفعة عامة طبقا لإجازة الميزانية¹، كما تعرف بأنها "مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة ادارتها وهيئاتها ومؤسساتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة"²

2- **الإيرادات العامة**: تعرف على أنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي و الإجتماعي³، كما يمكن أن نجد الأنواع التالية:

- **الضرائب**: هي عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو لإحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة⁴.

- **الاثمان العامة**: يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة، وهو عبارة عن مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل إنتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة (خدمة عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة)، ومن أمثلة ذلك خدمات البريد، الكهرباء، الماء⁵.

- **الرسوم**: تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تدخل خزانة الدولة بصفة تكاد تكون دورية ومنتظمة، والتي تستخدم حصيلتها في تمويل النشاط المالي وتحقيق المنافع العامة، فالرسم هو عبارة عن مبلغ من

¹ - ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد التاسع، جوان 2011، ص112.

² - حامد عبد المجيد درزان، مبادئ المالية العامة، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص381.

³ - محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص139.

⁴ - محمد خالد المهايبي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁵ - ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

النقود يدفعه الفرد جبوا إلى الدولة مقابل إنتفاعه بخدمة معينة تؤديها له يترتب عليها نفع خاص له إلى جانب نفع عام¹.

- القروض العامة: تلجأ الدولة إلى القروض العامة كإحدى مصادر التمويل، خصوصا إذا كان التمويل يتعلق بالإئناق الإستثماري) نفقات التجهيز وفي هذا الصدد يمكن أن تلجأ الدولة إلى مصادر محلية (قروض داخلية) من أفراد ومؤسسات للمقيمين داخل الحدود السياسية للدولة بغض النظر عن جنسياتهم².

- الإصدار النقدي: تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل النفقات العامة لما تعجز الإيرادات العادية على تغطية ذلك، وتستند الدولة في ذلك إلى ما لها من سلطة السيادة التي تعطىها الحق لإصدار الأوراق النقدية وإعطائها قوة إبراء الديون³.

المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة

تأتي العلاقة بين أسعار الصرف والموازنة العامة من خلال تحليل العلاقة بين ارتفاع او انخفاض قيمة العملة وما يترتب على هذا من جملة تداعيات على الموازنة العامة للدولة.

الفرع الأول: في حالة إنخفاض سعر الصرف

يؤثر سعر الصرف على المعاملات الجارية و الرأسمالية مع العالم الخارجي ففي مجال السلع الغذائية نجد أن تأثير هذه الأداة يكون على حركة الإستيراد والتصدير لهذه السلع، فإن إنخفاض سعر الصرف يؤدي إلى الحد من الواردات ومن ثم إنخفاض الكميات المستوردة من السلع الغذائية لإرتفاع أسعارها بالعملة المحلية، ويتحول الطلب في معظمه إلى السلع الغذائية المنتجة محليا وهو ما يؤدي إلى زيادة أسعارها وإنخفاض الطلب المحلي عليها، ويؤدي إنخفاض سعر الصرف المحلي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار على نحو يؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، مما يدفع إلى زيادة الطلب على النقود وإنخفاض مستوى الناتج القومي والتشغيل، أما فيما يتعلق

¹ - محمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² - ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ - سمير ابراهيم ، حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 267.

بالواردات من المعدات الرأسمالية والآلات والمدخلات المستوردة فإن إنخفاض سعر الصرف المحلي يترتب عليه إرتفاع نفقات إنتاج كثير من المنتجات التي تستخدم الخامات والآلات المستوردة ونظرا للحاجة الماسة لهذه المدخلات، وتعذر إنتاجها محليا فقد تضطر المشروعات المحلية إلى تخفيض حجم طاقتها الإنتاجية وإلى عدم التوسع في الإنفاق الإستثماري حيث أن الأثر لتلك الحالة هو إئقال كاهل الموازنة العامة للدولة بسبب إرتفاع الأسعار، مما تضطر الدولة إلى تحمل التكاليف الإجتماعية للتكيف الإقتصادي، وكذلك زيادة عبء القروض الخارجية وهذا ينعكس على الموازنة العامة ويؤدي إلى عجزها، حيث تتحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية للقروض الأجنبية عند تقويمها بالعملة المحلية، وتزداد قيمة خدمات تلك القروض مقومة بالعملة المحلية عند تخفيض قيمة هذه الأخيرة، وعندما تواجه الحكومة عجزا في الموازنة، يكون لزاما عليها الاقتراض لدفع فواتيرها عند انخفاض سعر الصرف فان هذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار وقيمة الصادرات وبالتالي انخفاض حصيللة الضرائب على الصادرات و انخفاض النفقات على المستوردات وبالتالي انخفاض العبء عن الموازنة العامة ثم انخفاض عجز في الموازنة العامة¹.

الفرع الثاني: في حالة إرتفاع أسعار الصرف

إرتفاع أسعار الصرف يؤدي إلى خلق حالة تؤثر على الطلب الكلي للسلع و الخدمات بسبب ارتفاع أسعارها محليا، وفي المقابل زيادة الطلب على السلع المستوردة مما يؤدي الى انخفاض نسبة الضرائب على الصادرات ثم انخفاض الإيرادات في الموازنة العامة، وفي الوقت نفسه زيادة النفقات على المستوردات. ولم تتوقف تلك الآثار الى هذا الحد بل تمتد الى القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين.

فبالنسبة لارتفاع سعر الصرف وتأثيره على الموازنة العامة يلاحظ أن هناك علاقة بين إرتفاع سعر الصرف وعجز الموازنة العامة أي عندما يرتفع سعر الصرف يؤدي ذلك الى انخفاض الأسعار وقيمة الصادرات، وبالتالي إنخفاض حصيللة الضرائب على الصادرات و ارتفاع قيمة الاستيرادات وزيادة النفقات على المستوردات وبالتالي إئقال كاهل الموازنة العامة ثم ازدياد العجز في الموازنة العامة².

¹ - سردار عثمان خدر باداوة بي ، هيو عثمان اسماعيل ، مرجع سبق ذكره، ص 240.

² - نفس المرجع السابق ؛ ص 241.

المطلب الثالث: أثر تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة

إن العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة) يؤدي تلقائياً إلى العجز الخارجي فوضعية الموازنة العامة للدولة تنعكس على وضعية ميزانها التجاري (ميزان المدفوعات) لذلك كانت سياسة تخفيض قيمة العملة أكثر السياسات المطبقة لصندوق النقد الدولي فهو يوصي استكمال تدابير الميزانية وبدائل الواردات بالنسبة للدخول والأجور في الداخل وبذلك كانت إجراءات تغيير سعر صرف العملة مع ما رافقها من إجراءات أخرى هو ارتفاع الأسعار المحلية بصورة أدت إلى معاناة أصحاب الدخل المحدودة بالأساس، دون أن تحد من كمية الاستيراد بسبب ضعف مرونة السلع المستوردة بشكل عام، وانعكس ذلك على هيكل الأسعار الداخلية في الاقتصاد وهذا يؤثر على وضعية الموازنة العامة للدولة (التوازن الداخلي) والتي تنعكس على التوازن الخارجي (الميزان التجاري)، وعليه فإن سعر الصرف يؤثر على وضعية الموازنة العامة للدولة من خلال تأثيره على بنودها المختلفة.

الفرع الأول : أثر تغير سعر الصرف على النفقات العامة

تمارس سياسة سعر الصرف تأثيراتها على الأجور المحلية من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار في الدولة، فالأجور تشكل أهم بنود النفقات العامة الجارية فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار وما ينتج عنه من انخفاض في الدخل الحقيقية المترتبة عن تغيير سعر الصرف من شأنه أن يدفع بأصحاب المرتبات والأجور بالمطالبة بزيادة أجورهم، حيث أن إجراء التخفيض في قيمة النقد غالباً ما يقترن بموجات تضخمية، خاصة في السنوات الأولى التي تلي عملية التخفيض، ومن ثم اتجاه الأجور إلى الارتفاع، أما عن النفقات الجارية الأخرى؛ والمرتبطة أساساً بإنفاق الدولة على جميع المستلزمات السلعية والخدمية التي تمكنها من القيام بنشاطها، فإن سياسة تخفيض قيمة العملة تمارس تأثيرها على هذه النفقات كلما ازداد اعتماد الدولة على العالم الخارجي في هذا المجال، فتزداد النفقات العامة للدولة كلما ازداد المكون الأجنبي في المنتجات المحلية أو في الاستهلاك النهائي إن أثار سياسة تخفيض قيمة العملة تزداد حدة كلما ازدادت درجة تدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، وإعتماد الموازنة العامة كأداة لتحقيق أهداف اجتماعية، وهي الصفة الغالبة في حالة البلاد النامية، ويلاحظ أنه كلما ازدادت وظائف الدولة؛ وازداد معها الاعتماد على مستلزمات مستوردة لتأدية هذه الوظائف ازدادت النفقات الجارية

العامة بعد تغيير سعر صرف العملة تجاه الإنخفاض، الأمر الذي يدعو إلى ترشيد الإنفاق العام وحصر نشاط الدولة في مجالاتها الخاصة بها؛ حتى تتمكن من أداءها بكفاءة عالية و بنفقات أقل.¹

أما عن أثر تغيير سعر الصرف على التحويلات الجارية من خلال الضغوط التضخمية المحلية لسياسة تخفيض قيمة العملة يلاحظ أن الأثر المنطقي لتلك السياسة هو إقبال كاهل الموازنة العامة للدولة بأعباء السلع الأساسية المستوردة، والتي عرفت ارتفاعا في أسعارها، وكذا زيادة تعويضات الضمان الاجتماعي أو المعاشات نتيجة اضطراب الدولة إلى تحمل جزء من التكاليف الاجتماعية للتكيف الاقتصادي.²

بالنسبة للنفقات الرأسمالية وعلاقتها بالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف، يتوقف أثر التخفيض على هذه المصروفات على توقيت حدوث النفقة، هل تمت قبل التخفيض أم بعده، فإن حدثت قبل التخفيض فلا أثر يذكر على اعتبار أن هذه المصروفات تحدث مرة خلال السنة ولا تتكرر بصفة دورية، ومن ثم تكون أقل عرضة للتغيرات التي تحدث في قيمة العملة.³

الفرع الثاني: أثر سعر الصرف على الإيرادات

الإيرادات الجارية والتي تشمل إيرادات الدولة من الجباية ممثلة في الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها، وكذا الإيرادات العامة الجارية الخدمية، وإيرادات النشاط الجاري والأوراق المالية إن وجدت وغيرها هناك من الإيرادات ذات العلاقة المباشرة بالمعاملات الخارجية والتي تتأثر بمفعول سياسة سعر الصرف أكثر منها بالنسبة للإيرادات الأخرى التي لا تكون على علاقة مباشرة بالمعاملات الخارجية، فالانعكاسات المباشرة للتخفيض؛ هو قدرته على زيادة المقبوضات أو الإيرادات الحكومية من حقوق التصدير، وكذا حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات، حيث يؤدي التخفيض إلى زيادة قيمة الواردات والصادرات مقومة بالعملة المحلية، مما يوسع من قاعدة الضريبة، وفيما يتعلق بحصيلة الدولة من حقوق التصدير، فإنها قد تتجه إلى الانخفاض نظرا لأن الدول النامية تتصف بضعف مرونة صادراتها سواء كان ذلك لتخلف هيكلها الإنتاجي أو لضعف طاقاتها الإنتاجية وغيرها من

¹ - بوغروس عبد الحق، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية، العدد 13 ، المجلد ب، جوان 2008 ، ص 107.

² - نفس المرجع السابق ، ص 107.

³ - نفس المرجع السابق ، ص 112.

الأسباب الأخرى، ومن ثم فإن تخفيض قيمة العملة عادة لا يجر معه زيادات معتبرة في قيمة هذه الصادرات، خاصة في المدى القصير أو المتوسط أحيانا، مما تنعكس سلبا على حصيلة الدولة من حقوق التصدير وفيما يخص الإيرادات الجارية المتعلقة بمعاملات محلية والتي تشمل على الإيرادات من الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها من الضرائب والرسوم المماثلة الأخرى، تتعرض إلى تأثيرات التغييرات التي تمس أسعار الصرف وذلك بطريق غير مباشر¹.

أما عن الإيرادات الرأسمالية والتي لا تتكرر بانتظام وليست لها صفة الدورية، بل يتم تحصيلها مرة واحدة في السنة ولكن بقيم تكون غالبا مرتفعة مقارنة بالبند الواردة في الموازنة الجارية، ومن ثم فأثر تعديل سعر الصرف على هذه الإيرادات لا يختلف عن ذلك الأثر في حالة الإيرادات الجارية، إلا بتأثره بالحالة التي تكون عليها قيمة العملة عند التحصيل (تحصيل تلك الإيرادات) من جراء إتباع الدولة سياسة تغيير سعر صرف عملتها، ويبدو ذلك جليا في حالة القروض الخارجية وأقساطها².

خلاصة الفصل

¹ - بوعتروس عبد الحق، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 111.

² - نفس المرجع السابق، ص 113.

من خلال ما سبق يلاحظ سعي الدول دائما في المحافظة على معدلات الاستقرار الإقتصادي ، لذلك تم إبراز العلاقة بين سعر الصرف ومجموعة مؤشرات الاستقرار الإقتصادي المتمثلة في (ميزان المدفوعات، النمو الإقتصادي، التضخم و الموازنة العامة) من خلال دراسة تأثير تغيرات سعر الصرف على كل مؤشر لمعرفة إستقرار وسلامة المنظومة الإقتصادية ومحاولة معالجتها.

فميزان المدفوعات يعد من أهم المؤشرات التي توضح مكانة وقوة الإقتصاد الوطني بين الدول لكنه يعاني من إختلال خصوصا في الدول النامية وتحاول معظم الدول معالجته من خلال سياسة سعر الصرف، حيث أن هناك علاقة مزدوجة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات كلاهما يؤثران على بعض، فكلما كان سعر الصرف منخفض كلما كان ذلك في صالح المنتجات الموجهة للتصدير أي تحسن في العجز الناتج عن الميزان التجاري، أما بالنسبة للنمو الإقتصادي فهو مؤشر توازن داخلي تسعى إليها الحكومات لتحقيقها، فهو يؤدي الى الزيادة في الأجور الحقيقية والدخول النقدية و القضاء على الفقر و التلوث البيئي ، حيث يتم قياس النمو الإقتصادي بإستخدام النسب المؤوية للنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة لسنة معينة بسابقتها ، وحسب الدراسات التجريبية لبعض الإقتصاديين تبين أن هناك علاقة سلبية بين تقلبات سعر الصرف والنمو الإقتصادي أي أن المبالغة في قيمة العملة تحدث إبطاء في معدلات النمو الإقتصادي أما إنخفاض سعر الصرف يساهم في زيادة الصادرات عن طريق أثر المنافسة فيسمح بإنتفاع الإقتصادي بإستيراد رأس المال الغير منتج محليا وهو ما يعزز النمو الإقتصادي .

وبالنسبة لمؤشر التضخم فهو من المشاكل الإقتصادية التي تصيب البلدان كونه يعبر عن الزيادة في مستويات الأسعار و الزيادة في مستويات الدخل و الأجور، حيث ميز الإقتصاديين بين عدة أنواع من التضخم وذلك حسب أسباب حدوثه كما يتم قياسه من خلال معيار الإستقرار النقدي ومعيار الإفراط النقدي و المعيار الضمني، كما إختلفت وجهات النظر بخصوص تفسير التضخم من خلال مجموعة من المدارس الإقتصادية كل حسب الفكر و الفترة الزمنية التابعة لها، حيث تسعى الدول للقيام بإجراءات للحد من نسبة التضخم من خلال تنفيذ سياسات مالية ونقدية لكبح معدل الإرتفاع في الأسعار، أما عن العلاقة بين سعر الصرف التضخم فتعرف بنظرية القدرة الشرائية و التي تظهر بأن أسعار الصرف بين عملتين تتغير بإستمرار أو تستجيب لتعكس التغيرات في مستوى الأسعار لها ، حيث أن نسبة تغير في سعر الصرف عملة ما مقابل اخرى يكون مساوي إلى نسبة التغير في التضخم في كلا البلدين، فتحسن سعر الصرف يؤدي إلى إنخفاض في مستوى التضخم حيث ينتج عن العلاقة بين سعر الصرف و التضخم تأثير يطلق عليه بتأثير المسننة الذي يعبر عن تقلبات أسعار الصرف بإرتفاع

مستويات الأسعار، حيث أن التغير في سعر صرف العملة يؤثر بشكل مباشر على التضخم من خلال تغير أسعار السلع المستوردة أو المصدرة والمقيمة بالعملة المحلية، وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات في النشاط الاقتصادي نتيجة تلك التعديلات، أما بالنسبة إلى تأثير أسعار الصرف على الموازنة العامة من خلال تأثيرها على مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، ويكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق تغيرات الأسعار المحلية، حيث أن الأثر للتقلبات في سعر الصرف هو ائقال او خفض كاهل الموازنة العامة والتي عرفت بارتفاع او انخفاض في الاسعار مما يضطر الدولة الى تحمل التكاليف الاضافية او زيادة نسبة الإيرادات نتيجة زيادة حجم الصادرات من خلال تنويعها.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعد الصعوبات المالية والنقدية التي واجهت الجزائر بسبب إنخفاض أسعار النفط سنة 1986 ، حاولت الحكومة اللجوء إلى العديد من الوسائل والقيام بمجموعة من الإصلاحات التي من أجل الخروج من أزمتها حيث تمثلت هذه الوسائل في سلسلة من التصحيحات الهيكلية من بينها التغيرات التي طرأت على سعر الصرف من أجل إحداث توازن إقتصادي.

سيتم في هذا الفصل مناقشة مدى تأثيرات تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي وذلك انطلاقا من العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة لذا وجب استخدام نموذج الانحدار الذاتي لدراسة و معرفة العلاقة و الأثر بين متغيرات الدراسة المختارة و المتمثلة في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومؤشر التضخم و النمو الإقتصادي بالإضافة إلى ميزان المدفوعات و الميزانية العامة.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هما :

المبحث الأول : تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2015

المبحث الثاني : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثالث: نتائج و مناقشة الدراسة

المبحث الأول : تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2015

سيتم في هذا المطلب عرض مختلف التطورات التي حدثت على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات و النمو الإقتصادي و التضخم، والموازنة العامة.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2015

إن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف عدة تغيرات منذ سنة 1990 فالتدهور المفاجئ لسعر النفط سنة 1986 أدى إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة، حيث بدأ الدينار الجزائري يعرف انخفاضات متتالية و أمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار أو ما يعرف بالانزلاق التدريجي حيث تم العمل به طيلة نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991 ، ومنه انتقل معدل الصرف من 4,93 دج/\$ نهاية 1987 إلى 7,61 دج/\$ سنة 1989 ، و عليه إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، و تتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني¹، ومنه سيتم عرض تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد من الدولار الأمريكي، على ضوء الجدول الآتي:

¹ - أنظر: محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقييم ، مرجع سبق ذكره، ص 245.

الجدول رقم (1.3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة

1990-2015.

الوحدة : 1دج/\$

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف	12,20	17,76	21,83	24,10	42,90	52,17	56,18	58,41	60,35	69,31	75,34	77,82	79,72
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	72,61	72,61	73,38	71,15	66,83	71,18	72,73	73,94	76,05	78,10	78,15	80,56	100,46

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2007، 2012 و 2016

1- تحليل سعر الصرف خلال الفترة 1990-1998

من خلال الجدول 1.3 نلاحظ الانخفاض المستمر لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث انتقل سعر صرف من 12,20 دج/\$ إلى 17,76 دج/\$، أي تخفيضا قدره 70% خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، واستقر على هذا الحال إلى أن تم قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/09/30 وفقا لاتفاق الإستعداد الائتماني الثاني المبرم مع FMI، وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 21.83 دج/\$ سنة 1992 ثم إلى 24,10 دج/\$ سنة 1993.

لكن ما يلاحظ سنة 1993 أنها تميزت بالانخيار التام للتوازنات الإقتصادية والنقدية والمالية بفعل إنخفاض إيرادات الدولة الراجع إلى تدهور أسعار المحروقات من جهة، وارتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين، وانسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام الجزائر من جهة أخرى، ونتج عن كل هذا تدهور العديد من المؤشرات الإقتصادية، حيث بلغ مجموع الديون الخارجية نهاية 1993 ما مقداره 25.72 مليار \$ منها 97.3% ديون متوسطة وطويلة الأجل، 2.7% ديون قصيرة الأجل، وهذا ما يبينه الجدول الموالي رقم (2.3):

الجدول رقم (2.3): تطور المديونية الخارجية للفترة 1990 – 1995

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الديون المتوسطة والطويل	26.58	26.63	25.88	25.02	28.85	31.31
الديون القصيرة الاجل	1.79	1.23	0.79	0.70	0.63	0.26
مجموع الديون الخارجية	28.37	27.87	26.67	25.72	29.48	31.57

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر

كما انتقل سعر الصرف سنة 1993 من 24,10 دج/\$ الى 42,90 دج/\$ سنة 1994 ، أي بنسبة تخفيض قدر ب 3,2 % ، ثم الى 52,17 دج/\$ سنة 1995 و كان ذلك قصد تشجيع الصادرات من خلال اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع FMI وفي إطار برنامج الاستقرار الإقتصادي أبريل 1994 - مارس 1995 ، وهذا في ظل نظام التثبيت، أما في مارس 1994 تم تخفيض قيمة الدينار ب 7.3 % وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات، طلبا من السلطات العمومية، و ب 40.17 % في أبريل من نفس السنة أي نسبة 47.47% خلال شهرين في انتظار الوصول الى مرحلة التحويل الكامل للدينار¹ ، حيث كانت هذه المرة الثالثة التي تلجأ فيها الجزائر إلى طلب مساعدات من FMI في إطار اتفاق التثبيت الإقتصادي.

استمر التخفيض سنة 1996 ليلبغ سعر الصرف 56,18 دج/\$ ثم الى 58,41 سنة 1997 وفيه استكملت عملية تحول الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية وذلك في سبتمبر 1997 ، اما في سنة 1998 بلغ التخفيض في قيمة العملة 60,35 دج/\$ حيث تزامنت مع برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي في 21 ماي 1998 ، تزامن ذلك مع اتفاق القرض الموسع الذي وافق FMI مع الجزائر خلال فترة ثلاث سنوات (1995 - 1998) ومع انهيار أسعار النفط سنة 1998 (كما يبينه الجدول رقم 3.3)، تقلصت إيرادات المحروقات إلى 9.77 مليار دولار بعدما كانت 13.18 مليار دولار سنة 1997، إنخفضت قيمة الدينار بنسبة 61% أي إرتفاع سعر الصرف ليصل في عام 1998 إلى حوال 60 دج/\$.

¹ - انظر محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقييم ، مرجع سبق ذكره، ص 246.

الجدول رقم (3.3) : تطور سعر النفط خلال الفترة 1993-1998

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر النفط \$	17,8	16,3	17,68	21,7	19,8	12,9

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2002.

2- تحليل سعر الصرف خلال الفترة 1999-2015

في سنة 1999 سجل سعر الصرف حوالي 69,31 دج/\$ وهي الفترة التي تعرض فيها الجزائر إلى أزمة خارجية، كما تراجع احتياطي الصرف 4,40 مليار دولار وهي خسارة صافية بمقدار 2.3 دولار عن سنة 1997 أين كان احتياطي الصرف يقدر حوالي 8,05 مليار دولار (أنظر الجدول رقم (4.3)).

الجدول رقم (4.3): تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1997-2008

الوحدة: مليار دولار

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إحتياطي الصرف	8,05	6,84	4,40	11,90	17,96	23,11
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إحتياطي الصرف	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنة 2002، 2008

كما يلاحظ من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006 إستقرار نسبي في تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث استمر في الارتفاع بصفة متقاربة ليسجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 أين وصل سعر صرف الدينار فيها إلى 79,72 دج/\$، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة

العملة بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، حيث وصل سعر صرف الدينار 72,61 دج/\$، وبعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 حيث بلغ سعر صرف الدينار 72,61 دج/\$، و انطلاقا من سنة 2006 ونظرا لارتفاع أسعار النفط وارتفاع احتياطي الصرف (أنظر الجدول رقم 4.3) الذي ساهم في تقوية المركز المالي وتعزيز إستقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا الى غاية 2007 حيث خلال هذه السنة انخفض سعر صرف الى 66,83 دج/\$ بعدما سجل سنة 2006 بقيمة 71,15 دج/\$، ثم لوحظ بعدها إرتفاع في أسعار الصرف في السنوات الموالية 2008، 2009، 2010 و 2011 وذلك بقيمة 71,18، 72,73، 73,94، 76,05 على الترتيب ثم بعدها شهد إستقرار سنتي 2012 و 2013 بمبلغ 78,10، 78,15 على الترتيب.

الجدول رقم (5.3): تطور أسعار النفط للفترة (2008-2015)

الوحدة" دولار للبرميل

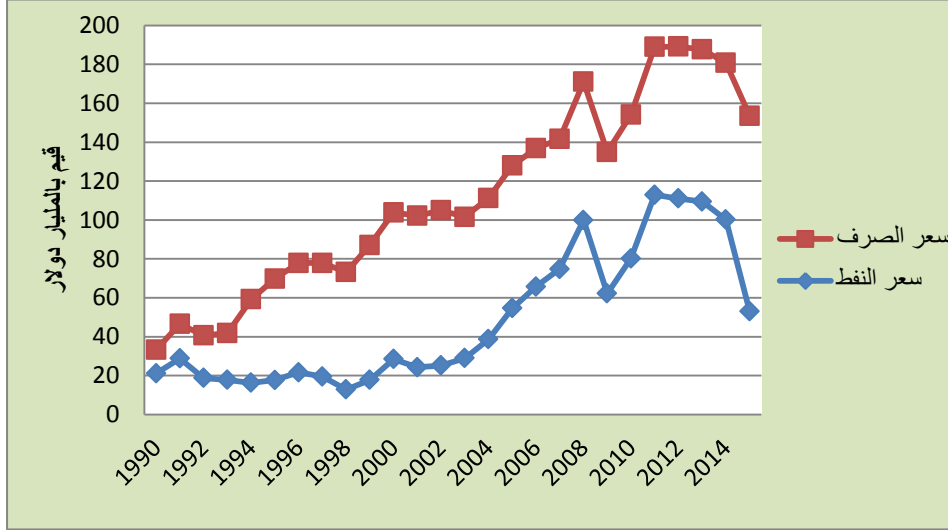
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر النفط \$	99,97	61,10	77,4	107,5	109,5	105,9	96,2	58,2

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات 2011 و 2015.

لكن عند أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2015 كما يتضح في الجدول رقم (5.3) وهبوط مداخيل البلاد بأكثر من النصف، قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015، حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار والأورو عند 105 دج و 117 دج على الترتيب، وكان مبرر السلطات من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المفرط في الواردات و التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات ما بين عامي 2000 و 2013، فمنذ سنة 2014 تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 80.56 دج/\$ إلى 100.46 دج/\$ سنة 2015، ومنه الشكل الموالي يوضح تطور سعر الصرف وسعر النفط خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (1.3) تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و أسعار النفط

خلال الفترة 1990-2015



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول 1.3 و الملحق رقم 01

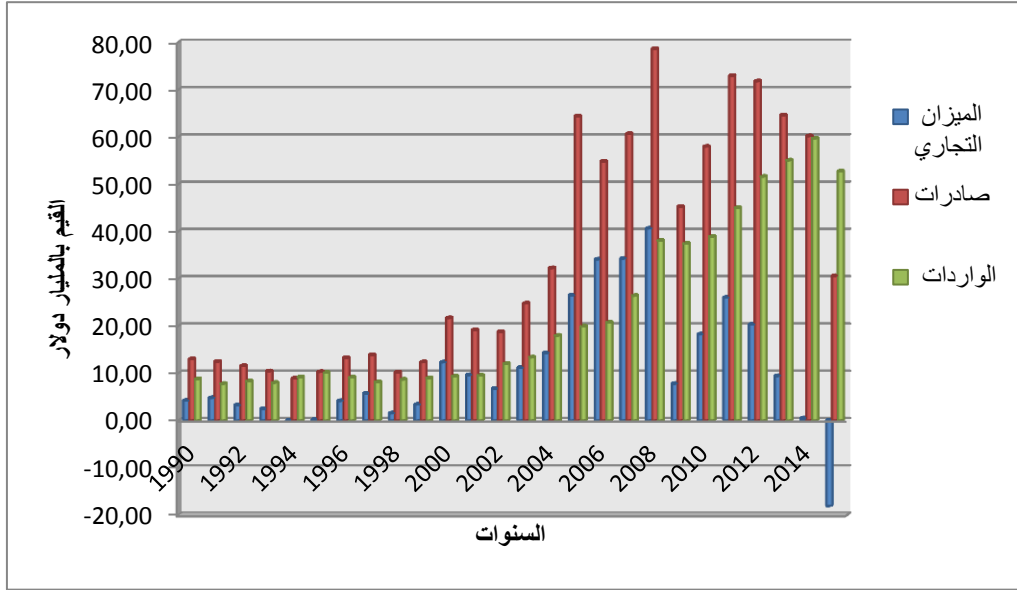
المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي يمكن من خلاله معرفة الانعكاسات التي طرأت في نظام الصرف على بنود ميزان المدفوعات، حيث أن الأثر المنتظر من جراء تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة هو تحسين الميزان التجاري قصد التصحيح الهيكلي لعودة ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن، لذلك سيتم التطرق أولاً إلى تحليل تطور الميزان التجاري ثم تحليل تطور ميزان المدفوعات .

1- تحليل الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2015

لدينا الشكل التالي يظهر تطور بنود الميزان التجاري:

الشكل رقم (2.3): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم 02.

● بالنسبة لتحليل الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1998:

من خلال الشكل رقم 2.3 نلاحظ أن الميزان التجاري عرف خلال الفترة 1990-1998 رصيذا موجبا، إلا في سنة 1994 سجل عجزا بقيمة (0,26 -) مليار دولار أين فاقت قيمة الواردات قيمة الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط في هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى، أما الفائض المحقق في الميزان التجاري خلال السنوات 1990، 1991، 1992، 1993 و 1995 إلى غاية 1998 كانت نتيجة انخفاض قيمة الواردات نظرا لتقلص الطلب المحلي على جزء كبير من هذه الواردات إضافة إلى ارتفاع قيمة الصادرات المشكلة في أغلبها من المحروقات وارتفاع أسعار هذه الأخيرة.

بالنسبة للصادرات يلاحظ أنها في سنة 1990 قدرت ب 12,96 مليار دولار لتتخفص بعدها سنة 1991 الى 12,44 مليار دولار و إلى 11.51 مليار دولار سنة 1992، وهذا راجع إلى عوائد المحروقات التي بلغت 12,34 مليار دولار ما يلاحظ هنا أن التخفيض في قيمة الدينار الجزائري الذي أجري خلال نفس السنة لم يحدث تغيير في تشكيلتها حيث سيطرت المحروقات على باقي الصادرات رغم إجراءات التحرير وسياسة ترقية الصادرات التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (1990-1994) و السبب يعود إلى انخفاض أسعار المحروقات، أما في سنة 1994 وحسب التخفيض الذي أجري في تلك الفترة بنسبة 40,70% لم يعطي هو الآخر تأثير

على الإيرادات المتأتية من الصادرات بل بالعكس شهدت انخفاضا بعدما كانت في حدود 10,41 مليار دولار سنة 1993 أصبحت 8,89 مليار دولار سنة 1994 ويرجع ذلك إلى تدهور الوضعية الإقتصادية نتيجة لانخفاض المتواصل لأسعار النفط وكذا نسبة التضخم التي وصلت حوالي 30% و بالتالي فان الأثر المرجو من عملية التخفيض لم يتحقق على مستوى الصادرات، وبعدها عرفت الصادرات ارتفاعا إلى أقصى سنتي 1996 و 1997 حيث بلغت على التوالي 13,22 و 13,82 مليار دولار إذ بلغت نسبة الارتفاع في هذه السنوات على التوالي 26,99% و 32,75% مقارنة بسنة 1993 ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 21,7 دولار للبرميل سنة 1996 1997 كما يبينه الجدول رقم (3.3)، اما سنة 1998 شهدت الصادرات إنخفاض قدر بحوالي 10,15 مليار دولار وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط التي قدرت ب 12.28 دولار للبرميل.

أما بالنسبة للواردات يلاحظ خلال الفترة 1990-1998 ، أنها في إرتفاع وقد عرفت أكبر قيمة لها سنة 1995 حيث قدرت ب 10,10 مليار دولار، وذلك بسبب تحرير التجارة الخارجية، كما أن الجفاف الذي ضرب البلاد في نفس الفترة و الذي خلق آثار سلبية على الإنتاج الزراعي و المحلي كان له أثر في إرتفاع قيمة الواردات كما أن هذا الارتفاع يمكن إرجاعه إلى تدني مستويات العرض كنتيجة لضعف مستوى الجهاز الإنتاجي وكذلك إرتفاع أسعار مواد الاستيراد، وانخفاض سعر الصرف الدولار مقارنة بقيمة العملة مؤكدة مرة أخرى عدم استجابة إنخفاض قيمة الدينار الذي أجري عام 1994 ، ثم سجلت الواردات بعد ذلك انخفاضا عام 1996 بقيمة 9,09 مليار دولار، لتصل إلى 8,63 مليار دولار سنة 1998 وسبب هذا الانخفاض أن الواردات الجزائرية تتشكل من المواد المستعملة في القطاع الصناعي .

● تحليل الميزان التجاري خلال الفترة 1999-2015

وفي سنة 2000 سجل الميزان التجاري زيادة كبيرة قدرها 12,30 مليار دولار بعد ما كانت 3,36 مليار دولار سنة 1999 بسبب ارتفاع الصادرات على الواردات نتيجة إرتفاع أسعار النفط في تلك الفترة و التي سجلت 28,50 دولار للبرميل، أما في سنة 2001 حقق الميزان التجاري فائض يقدر 9,61 مليار دولار إلا أنه يعتبر تراجعاً مقارنة بالسنة التي قبلها ويعود هذا إلى إنخفاض في أسعار النفط وكذا تراجع قيمة الصادرات بنسبة 11,82% ولقد استمر هذا الانخفاض إلى عام 2002 بقدر 6,70 مليار دولار ليشهد الميزان التجاري بعد هذه السنة ارتفاعاً مستمراً في السنوات 2003، 2004 و 2005 قدر على التوالي ب 11,14، 14,27، و 26,47 مليار دولار ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط في تلك الفترة إلى أن شهد إستقرار بين

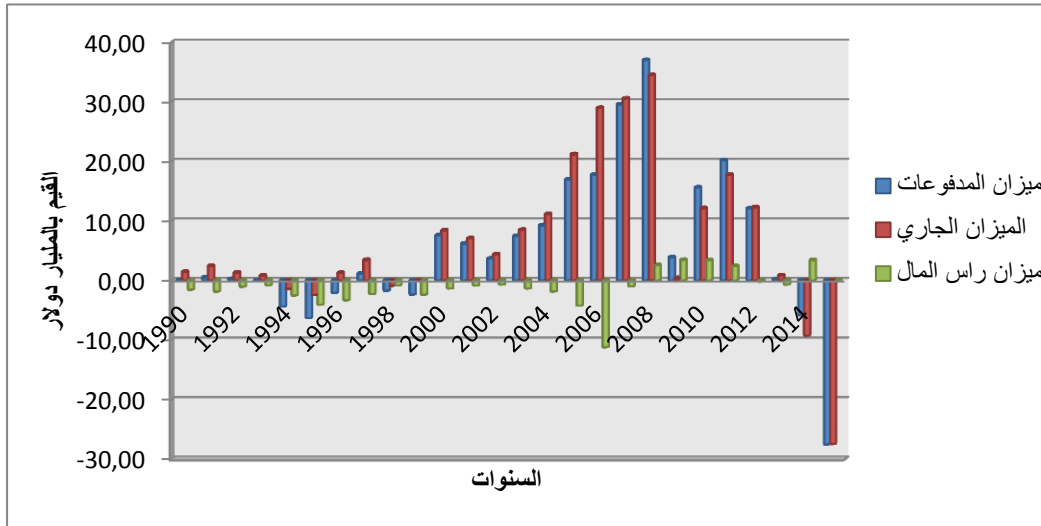
سنتي 2006 و 2007 مسجلا فائضا تجاريا قدر حوالي 34,06 مليار دولار و 34,24 مليار دولار على الترتيب .

وبسبب إرتفاع كبير للصادرات ومداخيل المحروقات سجلت أكبر قيمة للفائض في الميزان التجاري سنة 2008 بمبلغ قدر ب 40,60 مليار دولار، ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض في السنوات الموالية بسبب إرتفاع قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية إلى أن سجل أدنى انخفاضا لها سنة 2014 بقيمة 0,46 مليار دولار ، وبعد هذا سجل الميزان التجاري أكبر عجز سنة 2015 قدر ب 18,08 مليار دولار ويعود إرتفاع هذا العجز إلى تراجع الصادرات إلى 30,57 مليار دولار بعد ما كانت 60,13 مليار دولار سنة 2014 يعني أن الصادرات الجزائرية تقلصت بقيمة 29.56 مليار دولار أي بنسبة 49,16%.

2- تحليل ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2015

لدينا الشكل التالي يظهر تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2015

الشكل رقم (3.3): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم 03.

من خلال الشكل رقم (3.3) نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل رصيد سالب خلال السنوات 1990، 1993، 1994، 1995، 1996، حيث بلغت حدة هذا العجز بقيمة 6,32 مليار دولار سنة 1995 بسبب إلى العجز المسجل في حساب رأس المال وسجل رصيد فائض خلال السنوات 1991 و 1992

ثم قدر ب 0,53 مليار دولار و 0,23 مليار دولار على الترتيب، ثم تحول عجز ميزان المدفوعات إلى فائض قدر ب 1,16 مليار دولار سنة 1997 بسبب الفائض المحقق في الحساب الجاري وبفضل التحسن الذي عرفه الميزان التجاري والذي حقق فائض قدره 5,69 مليار دولار وهذا في ضوء التحسن الذي عرفته أسعار النفط، لكن سرعان ما عاد العجز إلى ميزان المدفوعات سنة 1998 و 1999 بسبب انهيار أسعار النفط الذي أدى إلى حدوث عجز في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال .

أما في الفترة 2000-2013 فقد عرف ميزان المدفوعات فائضا مستمرا نتيجة القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري في تلك الفترة فضلا على إن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات لذا السنوات التي ارتفعت فيها أسعار المحروقات أدت بحدوث فائض في الميزان التجاري و بالتالي فائض في الميزان الجاري ، ومنه تراكم في احتياطات الصرف حيث وصل هذا الأخير إلى 194,01 مليار دولار سنة 2013 مقارنة ب 32,92 مليار دولار سنة 2000 أنظر الجدول رقم (4.3) ، حيث تعتبر سنة 2008 أول سنة حقق فيها حساب رأس المال فائضا قدر ب 2,54 مليار دولار و سجلت أكبر قيمة لحساب الميزان الجاري بقيمة 34,45 مليار دولار لهذا حققت أكبر رصيد موجب لميزان المدفوعات قدر ب 36,99 مليار دولار.

الجدول رقم (6.3): تطور إحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2009-2015

الوحدة: مليار دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إحتياطي الصرف	148,91	162,22	182,22	190,66	194,01	178,93	144,13

المصدر:

- من 2009 إلى 2011:

Rapport 2011, Evaluation Economique et Monétaire, Bank Of Algérie ,Mai 2012, p50.

- من 2012 إلى 2015:

Rapport 2015, Evaluation Economique et Monétaire, Bank Of Algérie ,Novembre 2016, p47.

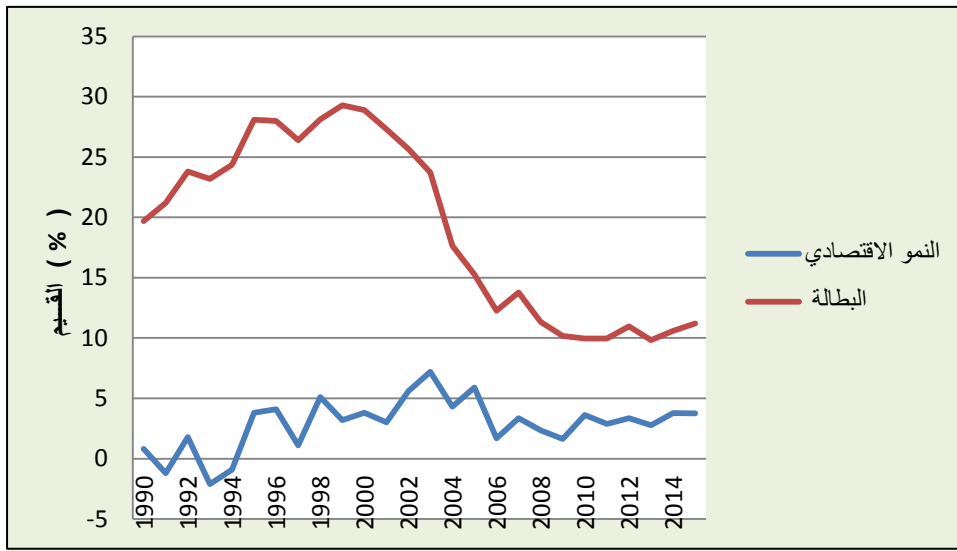
لقد عرفت السوق النفطية سنة 2011 انتعاشا كان له الأثر الكبير على الإقتصاد الجزائري، إذ كان هناك إرتفاع قياسي لأسعار النفط حيث وصل سعر النفط في هذه السنة إلى 107,5 دولار للبرميل بعد ما كانت 77,4 مليار دولار سنة 2000 (أنظر الجدول رقم 5.3) ، وهو ما أدى إلى تكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة ساهم في تسديد مديونيتها إجمالا، كان فائض الحساب الجاري الخارجي معتبرا في 2012 قدر ب 12,30 مليار دولار ، في حين سجل حساب رأس المال عجزا طفيفا قدر ب 0,24 مليار دولار بسبب تراجع صافي التحويلات ، وبند صافي المداخل بموجب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ونتيجة لذلك بقيت وضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر قادرة على المقاومة في 2012 ، مسجلة بذلك فائض قدر ب 12,06 مليار دولار، إلى أن تراجع هذا الفائض سنة 2013 إلى 0,13 مليار دولار بسبب إنخفاض الإيرادات النفطية من جهة لتبلغ 63.3 مليار دولار خلال 2013 مقابل 70.5 مليار دولار خلال 2012 و إرتفاع الواردات من جهة أخرى حيث قدرت ب 55.1 مليار دولار خلال 2013 مقابل 51.5 مليار دولار خلال 2012 وهي من العوامل التي أدت إلى التراجع الكبير لميزان المدفوعات.

كما انتقل عجز ميزان المدفوعات من سنة 2014 بقيمة 5,88 مليار دولار إلى 27,54 مليار دولار سنة 2015 مما أدى باحتياطيات النقد الأجنبي بالانخفاض ، لتصل إلى 144.1 مليارا في نهاية 2015 . مقابل 178,94 مليار نهاية 2014، وهذا لأن سعر النفط في ديسمبر 2014 وصل إلى 9,62 دولار للبرميل بسبب عدة عوامل اقتصادية أثرت على العرض والطلب كارتفاع إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية، وتباطؤ الطلب في الدول الأوروبية والدول الناشئة وعوامل جيوسياسية أخرى، لقد انعكس هذا التدهور في السوق النفطية سلبا على وضعية مختلف التوازنات، لكن بالرغم من هذا التدهور في أسعار النفط مع نهاية سنة 2014 ، إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الإستقرار النقدي والمالي، خصوصا مع اعتماد برنامج دعم للنمو الاقتصادي (2015- 2019).

المطلب الثالث : تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

تعرض النمو الإقتصادي إلى عدة تغيرات خلال فترة الدراسة حيث شهد فيها فترات بقيم موجبة وأخرى بقيم سالبة و الشكل الموالي يبين ذلك مع الاشارة الى عنصر البطالة .

الشكل رقم (4.3) : تطور معدلات النمو الإقتصادي و البطالة خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم 04.

شهدت فترة الدراسة تذبذبات في معدل النمو الإقتصادي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و أزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على طلب العالمي للطاقة حيث كان النمو الإقتصادي ضعيفا سنة 1990 بنسبة 0,80 % وبعدها شهد نسب سلبية خلال السنوات 1991 و 1993 و سنة 1994 لينتعش قليلا بعدها سنة 1995 ويسجل نسبة إيجابية قدرت ب 3,98 % ، حيث أن الجزائر شرعت في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي حيث وقعت الحكومة على هذا البرنامج في شهر أفريل من العام 1994 ، وتمثل في اتفاق مع صندوق النقد الدولي وكان بالأساس هدف برنامج التعديل الهيكلي لضمان تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية، وإعداد الظروف لإعادة بعث النمو الإقتصادي حيث حقق معدل نمو قدره 4,10 %

سنة 1996، هذا النمو هو نتاج قطاعين¹ : المحروقات والزراعة، حيث لوحظ بعدها تراجع معدل النمو الإقتصادي عام 1997 إلى 1,10% وهذا راجع على عمق الأزمة التي عايشتها البلاد في تلك السنوات، ليرتفع بعدها إلى 5,10% سنة 1998 ثم ليتراجع هذا المعدل سنة 1999 بالرغم من الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط خلال هذه السنة بعد قرار الأوبك بخفض الانتاج ورغم ارتفاع قيمة العائدات بمقدار 80 مليار دينار جزائري أي بمقدار 1.2 مليار دولار فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل تراجعا بمقدار 1,9% عن سنة 1998.

ومع تحسن أسعار النفط إبتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو إرتفاع بمستويات بسيطة نسبياً فكانت النسب إيجابية ومتقاربة حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2003 بحوالي 7,20% بسبب أن الصادرات الجزائرية شهدت تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية ويعود ذلك إلى إرتفاع عائدات قطاع النفط الناتج عن إرتفاع أسعاره إضافة إلى الإصلاحات التي خصصتها الدولة من أجل دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات منذ سنة 2001 ، ثم إنخفضت نسبة النمو الإقتصادي إلى 4,30% سنة 2004 وبعدها قامت الدولة ببرنامج دعم النمو الإقتصادي لسنة 2005-2009 كآلية مكملية لسياسة الإنعاش و الهدف منها ضخ أكبر قدر من الإستثمارات المحلية و الأجنبية لتسريع وثيرة النمو بهدف تقليص البطالة وتضييق فجوة الفقر ورفع مستوى المعيشي للأفراد حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ 150 مليار دولار أمريكي، لكن بعدها تم الملاحظة أن نسبة النمو إنخفضت لتسجل 1,68% سنة 2006، ومنه لتتراوح بين 3% و 2% من 2007 إلى غاية 2013 .

وإبتداء من شهر جوان 2014 عانى الإقتصاد الجزائري من أثر إنخفاض أسعار النفط ، حيث عرف عجز في الميزانية وفي الحساب الجاري الخارجي مما أدى هذا إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي ، لكن بقيت نسبة النمو الإقتصادي شيه مستقرة مقارنة بالسنوات التي قبلها حيث سجل قيمة تقدر ب 3,79% سنة 2014 و 3,76% سنة 2015 ، وهذا بسبب السياسة النقدية الجذرة و ماتملكه الجزائر من إحتياطات الصرف التي قدرت ب 144,13 مليار دولار وبسبب برنامج توطيد النمو الإقتصادي المخصص لسنة 2010-2014 و الذي خصص له 286 مليار دولار أمريكي.

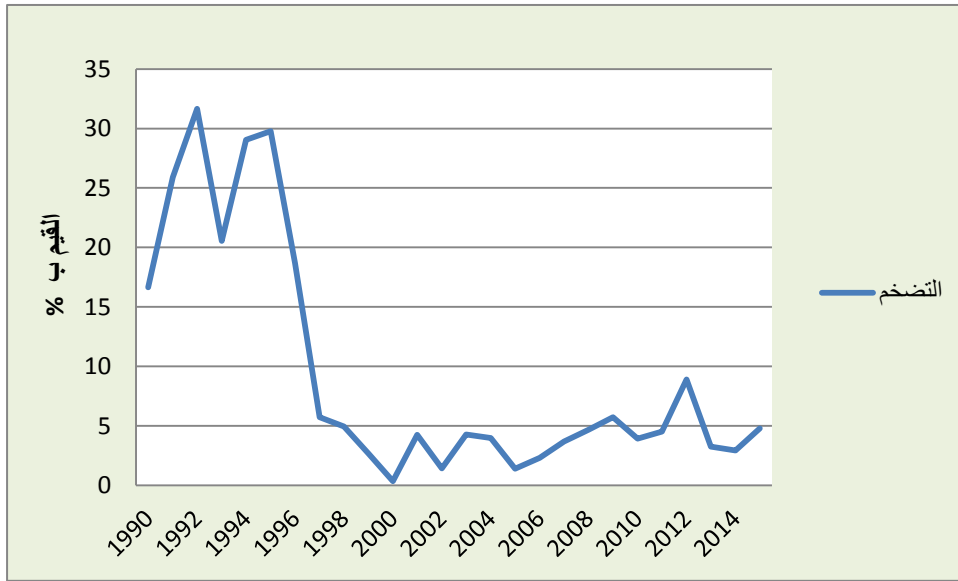
¹ - أنظر: محمد زكريا بن معزو، كمال حماني، قياس العلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية 1970-2010، مجلة الباحث، العدد 2013/13، ص20.

كما شهدت نسب البطالة نمو متزايد في بداية التسعينات لغاية 1999 سجلت أعلى نسبة قدرت ب 29.29% نتيجة لتقليص الإيرادات الدولة وبالتالي تقليص الاستثمارات و نتيجة للتسريحات الجماعية التي قامت بها الحكومة للعمال المؤسسات، وبداية من سنة 2000 عرف الاقتصاد الجزائري إنتعاشا أنعكس إيجاب على بعض المؤشرات الاقتصادية من بينها سوق العمل حيث انخفضت نسبة البطالة إلى 13.79 % ثم الى 10.6% سنة 2014 نتيجة لتطبيق العديد من السياسات ، حيث اذا كانت الزيادة في سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) تزيد من الصادرات وبالتالي تنخفض الواردات وتحل محلها المنتجات المحلية وهذا يؤدي لزيادة فرص العمل وتطوير الصناعة وبالتالي يساهم هذا في تحسين نسبة النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع : تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

لدينا الشكل التالي يظهر تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2015.

الشكل رقم (5.3) : تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم 05.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التضخم شهد ارتفاع كبير خلال السنوات الأولى بين 1990 إلى غاية 1996 ليصل إلى ذروته سنة 1992 بنسبة 31,67% نتيجة لسياسة تحرير الأسعار وبسبب الإجراءات

التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الإستعداد الائتماني الأول و الثاني ، حيث سجل معدل التضخم سنة 1994 نسبة كبيرة قدرت ب 29,05 % كون تزامنها مع عملية تخفيض قيمة العملة خلال نفس السنة بنسبة 40,7 % أضافة إلى إرتفاع أسعار النفط وما نجم عنه زيادة في الإصدار النقدي.

ثم إنخفضت نسبة التضخم ليلبلغ 18,68 % سنة 1996 وبعدها عرف تراجعاً سنة 1997 بنسبة 5,73 % حيث كان بسبب قرار تقرير أسعار السلع و الخدمات حيث تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية و الطاقوية نهاية 1997 وهذا ما نجم عنه تحرير معظم الأسعار¹ ، ثم انخفض ليصل إلى أدنى مستوياته ب 0,34 % سنة 2000 وهو يعتبر أدنى معدل مسجل خلال فترة الدراسة بسبب تحرير الأسعار وتعديل معدلات الفائدة و الصرامة في تسيير الكلفة النقدية و البحث عن مختلف الأساليب الجديدة لتمويل النشاط الإقتصادي بدلا من الإصدار النقدي الذي يضر بالاقتصاد، لكن عاد التضخم للارتفاع ليسجل نسبة 4,23 % في 2001 بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية المجل خلال تبني برنامج الانتعاش الإقتصادي، ثم بدأ التذبذب خلال الفترة 2001-2008 محصور بين النسبة (1,83 % - 4,68 %) لترتفع إلى 5,73 % سنة 2009 ثم إلى أقصى حد له سنة 2012 بمعدل 8,89 % ويعود السبب في إرتفاع معدلات التضخم إلى إرتفاع الأسعار العالمية للمواد المستوردة وخاصة المواد الغذائية .

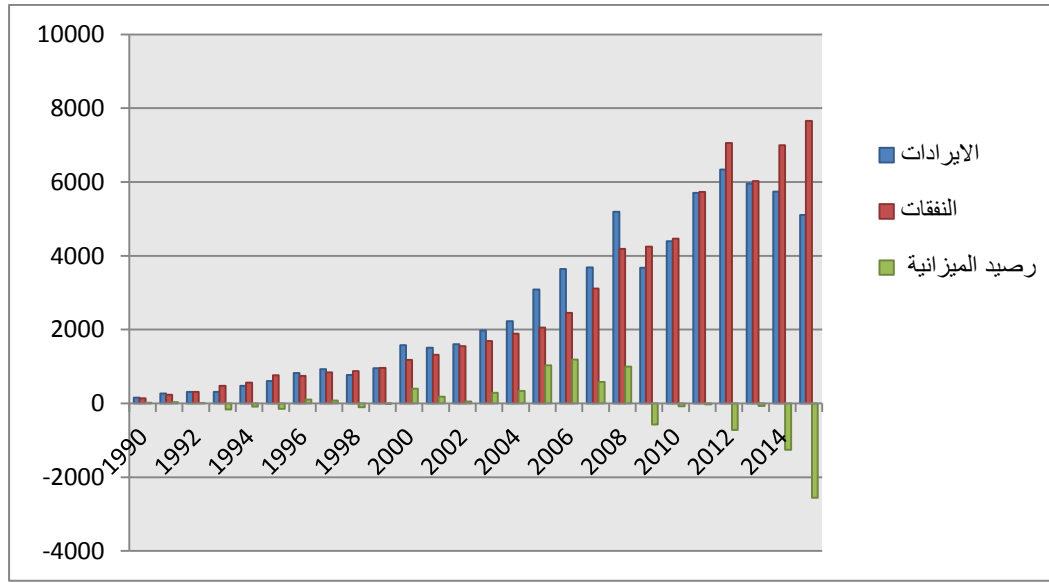
و بعد التراجع المعتبر في سنتي 2013 و 2014 عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015 ليلبلغ 4,78 % نتيجة لتدهور سعر الصرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات، حيث سمحت إدارة السياسة النقدية بامتصاص السيولة المصرفية باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعاً، حيث ساهم إنخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية في الداخل بحيث جعل الإقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور وأيضا نقص حصيلة الضرائب على دخول المصدرين للمحروقات، وهذا جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي و الإقتراض من الجهاز المصرفي لسد العجز في الميزانية.

¹ - أنظر علي بطاهر، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد الأول، 2004، ص ص 197 ، 198.

المطلب الخامس: تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2015

تصنيف الميزانية في الجزائر يقسم النفقات إلى صنفين النفقات الجارية (التسيير) والنفقات الرأسمالية (التجهيز)، و بالنسبة للإيرادات العامة فهي تشمل الضرائب العادية، الإيرادات العادية الأخرى، والجباية البترولية،

الشكل رقم (6.3): تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم 06.

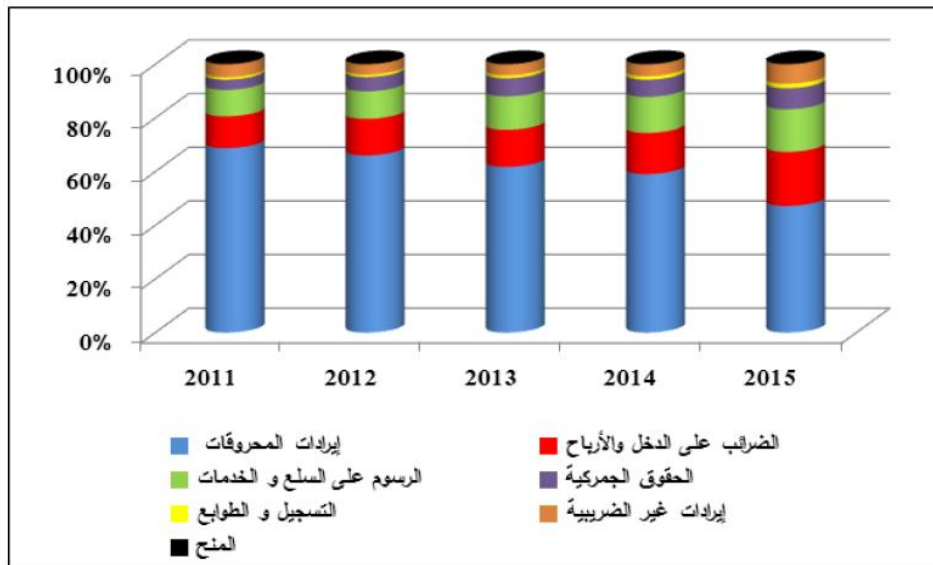
من خلال الشكل نلاحظ أن رصيد الميزانية حقق فائض في بداية التسعينات هذا نظرا للاختلالات المالية التي عاشتها الجزائر مع نهاية فترة الثمانينات و التي أرغمت السلطات بتصحيح الإقتصاد بمساندة صندوق النقد الدولي و الذي يتضمن تحرير التجارة الخارجية وتخفيضات في قيمة العملة وتقليص الإنفاق العام، هذه التصحيحات ساعدت بتحسين الفائض المحقق في رصيد الميزانية الذي بلغ سنة 1990 مقدار 17,7 مليار دينار و الذي كان أيضا بفضل إرتفاع أسعار النفط ، وبعدها سجل هذا الرصيد عجز في السنوات 1993، 1994، 1995 قدرت ب 162,6- مليار دينار ، 89,2- مليار دينار ، و 147,9- مليار دينار على التوالي، مما أدى بزيادة معدلات نمو الإنفاق العام التي فاقت معدلات نمو الإيرادات العامة.

أما من سنة 2000 إلى غاية 2008 شهدت هذه الفترة فائض في رصيد الميزانية بسبب إرتفاع سعر النفط ومنه إرتفاع في الجباية البترولية ، حيث قامت الجزائر بهذا الصدد بإنشاء صندوق خاص بضبط الموارد خصص لامتصاص الفوائض المالية ، وبداية من 2009 عرفت الميزانية عجزا في رصيدها قدر ب 570,3- مليار دينار و يرجع ذلك للأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام 2008 و ما تبعتها من تداعيات وعواقب سلبية على الوضع الإقتصادي في الجزائر كونه إقتصاد ريعي يعتمد على بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط ، حيث إنخفضت أسعار هذه الأخيرة من 99,97 دولار للبرميل سنة 2008 إلى دولار للبرميل 62,10 سنة 2009 .

باقي السنوات من 2010 إلى غاية 2015 عرفت هذه الفترة هي الأخرى عجز بالميزانية ، نتج هذا العجز عن كل من إرتفاع النفقات العمومية وعن إنخفاض في الإيرادات الميزانية .

بالنسبة للإيرادات الميزانية لوحظ أنها ارتفعت إلى 6339,3 مليار دينار سنة 2012 بعدما كانت 4392,9 مليار دينار سنة 2010 ثم بلغت سنة 2015 قيمة 5103,1 مليار دينار مقابل 5738,4 مليار دينار في 2014 أي بانخفاض قدره 11,1 % ، نتج هذا الانخفاض بسبب الانخفاض الحاصل في إيرادات المحروقات (المنتقلة من 3388,4 مليار دينار في 2014 إلى 2373,5 مليار دينار في 2015 ، أما عن الإيرادات الضريبية نلاحظ إرتفاع نسبتها ب 12,6 % سنة 2015 مقابل 3 % فقط في 2014 .

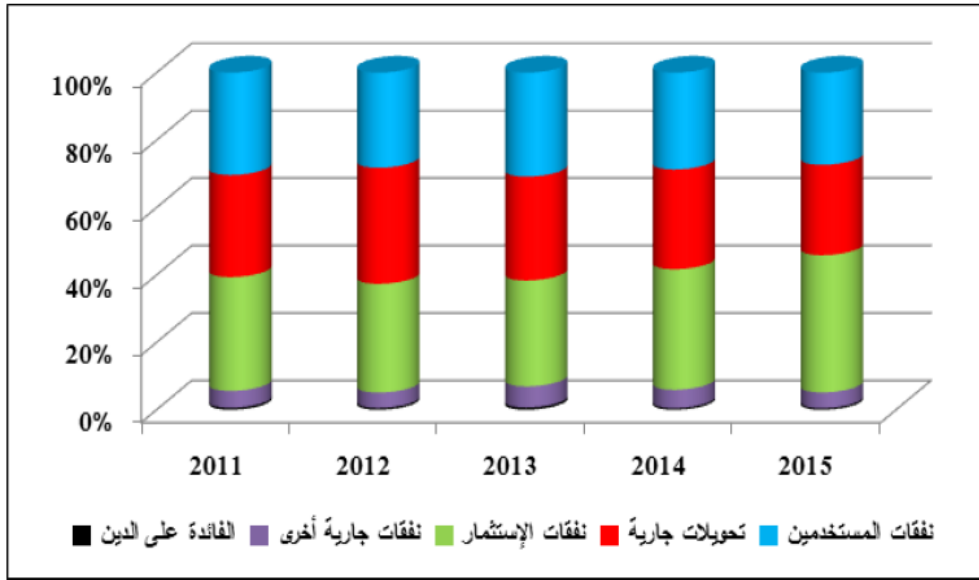
الشكل رقم (7.3): هيكل إيرادات الميزانية خلال الفترة 2011-2015



المصدر: التقرير السنوي 2015 لبنك الجزائر، نوفمبر 2016 ، ص 80

أما بالنسبة للنفقات نلاحظ أنها بلغت سنة 2015 مبلغ قدر ب 7297,5 مليار دينار مقابل 6995,7 مليار دينار في 2014 أي بارتفاع قدره 9,4 %، حيث استحوذت نفقات التسيير في 2015 نسبة 92,9 % ونفقات التجهيز نسبة 78,2 % ، وبعد أن إنخفضت النفقات الجارية في 2013 ارتفعت هي الأخرى بنسبة 8,8 % سنة 2014 ونتج عن هذا الارتفاع في النفقات الجارية إرتفاع نفقات المستخدمين، كما استمرت نفقات التجهيز في الاتجاه التصاعدي منذ سنة 2011 باستثناء سنة 2013.

الشكل رقم (8.3): هيكل نفقات الميزانية خلال الفترة 2011-2015



المصدر: التقرير السنوي 2015 لبنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص 83

وحسب تقرير بنك الجزائر¹ فإنه لتمويل عجز الميزانية فإنه يتم الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات، وأن العجز المسجل سنة 2015 إذا كان بسبب إنخفاض أسعار النفط فإن العجز في 2014 كان سعر البرميل يجاور 100 دولار أن هذه العجزوات ناتجة بسبب ضعف الجباية البترولية وضعف الضريبة وكذا ارتفاع النفقات العمومية بدءا من سنة 2010.

¹ - أنظر : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2015، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص 85.

المبحث الثاني: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

بعد الدراسة النظرية والتحليلية للعلاقة بين سعر الصرف و مؤشرات الإستقرار الإقتصادي لابد من اختيار العينة وتحديد النموذج المستخدم في الدراسة وتحديد متغيراته من أجل معالجة معطيات هذه البيانات.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة إختيار العينة ومجتمع الدراسة، خلال الفترة المحددة ب 1990-2015، مع الإشارة إلى مصادر البيانات.

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في تأثيرات تغيرات سعر الصرف على بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي، تم إختيار الجزائر كعينة من الدول النامية كونها دولة عاشت العديد من التغيرات في اقتصادها وكونها تعاني من مشاكل اقتصادية في مؤشراتها، أمام التغيرات التي شهدتها سعر صرف الدينار الجزائري وأمام التخفيضات التي قامت بها خاصة بعد توقيعها لاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

وتم إختيار الفترة الممتدة ما بين 1990-2015 نظرا إلى تطور الجهاز المصرفي والمالي والإصلاحات العميقة للاقتصاد الجزائري، والتي عرفت تطورا خلال ذات الفترة، لكونها حافلة بالقوانين الإقتصادية والمصرفية، التي فيها بعض أهم الإصلاحات مثل قانون النقد والقرض الذي صدر في أفريل 1990، إضافة إلى التخفيضات التي قامت بها الجزائر خلال هاته الفترة .

حيث تم الحصول على مختلف البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة من أهم المصادر الرئيسية والمتمثلة في التقارير والنشرات الشهرية والسنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية ، كالبنك المركزي الجزائري، و صندوق النقد العربي و منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي و الديوان الوطني للإحصائيات و البنك العالمي.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

بعد جمع المعطيات متغيرات الدراسة، تتم معالجة هذه المعطيات إحصائياً عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي (Vector Autorégressive) VAR ، بالاستعانة بأدوات متمثلة في برنامج Eviews 10 و برنامج Excel 2010 .

الفرع الأول : تعريف نموذج الدراسة

نموذج الانحدار الذاتي VAR يعتبر من نماذج القياس الاقتصادي إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية ويعمل الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج ، إن نموذج (VAR) يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (K) من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسه ضمن الفترة الزمنية نفسها¹.

الفرع الثاني: اختبارات النموذج

1- اختبارات جذور الوحدة للاستقرار Unit Roots Tests :

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن والمرتب ترتيباً تصاعدياً عبر الزمن²، إن إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة و إذا كانت السلسلة بعد إجراء التحليل القياسي غير مستقرة فإنه تظهر مشكلة الانحدار المزيف³.

¹ - صفاء بونس الصفاوي، مزاحم محمد يحي، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام منجه الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية العدد 14، 2008، ص21.

² محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص 195.

³ - نوال محمود حمود، استخدام منهج التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية و الحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص 181.

ونقول على سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا كان¹:

$$- E(y_t) = (y_{t+k}) = \mu \text{ ثابت حسابي ثابت:}$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$E(y_t - \mu)^2 = E(y_{t-1} - \mu)^2 = \sigma_y^2$$

- التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية وليس القيمة الفعلية للزمن:

$$E[(y_t - \mu)(y_{t-s} - \mu)] = E[(y_{t-j} - \mu)(y_{t-s-j} - \mu)] = \delta_s$$

ويكون هذا الاختبار لمعرفة مدى إستقرار السلسلة الزمنية المستعملة في البحث وتجنب النتائج المزيفة

نتيجة لعدم استقرارها من خلال استعمال اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) واختبار Peron- Phillips (PP) واختبار Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin واختبار (KPSS)².

2- اختبار التكامل المشترك : The cointegration Test

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين القيمتين ثابتة عبر الزمن³، حيث يسمح تحليل التكامل المشترك بتوضيح العلاقة الحقيقية بين متغيرين، من خلال البحث عن متجه التكامل المشترك وإزالة تأثيره عند الاقتضاء⁴، فإخبار التكامل المشترك يعني البحث عن علاقات مستقرة التوازن على المدى الطويل بين المتغيرات الاقتصادية⁵.

¹ - François-Éric Racicot et Raymond Théoret, **traité déconométrie financière: modélisation financière**, Presses de l'Université du Québec, 2001, p 230.

² - مسكة بلخير، أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح، ورقة 2017/2016 ص 103.

³ - عبد القادر محمد عبد القادر العطية، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005، ص 670.

⁴ - احمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الإدخار و الاستثمار الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 123.

⁵ - OLUGBENGA ONAFOWORA , **Exchange rate and trade balance in east asia: is there aJ-curve?** , economics' Bulletin, Vol. 5, No. 18 , 2003, p4.

إن تحليل التكامل المتزامن أو المشترك يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن أو المشترك، وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار و ذلك باختبارات جذور الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الخطأ¹.

لكن يبقى الشرط الضروري لتكامل المشترك: وهو كون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

3- نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model (ECM):

يستعمل لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل و تغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له على القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف .

4- نموذج الانحدار الذاتي (Victor Autorégressive) VAR :

كان "كريستوفر سيمس (1980)" أول من جاء بنماذج VAR و ذلك في مقاله الشهير والمعنون "Macroeconomy and Reality" وهو عبارة عن دراسة لمتغيرات اقتصادية²، يرى سيمس أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل: استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني³،

¹ - الشارف عتو ، " دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2009 ، ص131

² - علوة مسعودة، يوسف مرزوق، أثر تغير سعر الصرف على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر-، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة 2015/2016، ص 88.

³ - عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 28، العدد الثاني 2012، ص 339.

أما نماذج VAR فهي عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي، إذ يتكون الانحدار الذاتي من نظام لجملة معادلات بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمتها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى، بالإضافة إلى قيم عشوائية¹.

إن بناء النموذج VAR يتطلب مايلي²:

- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة.
- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.
- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

5- اختبار السببية Causality Test :

تعتمد كثير من الدراسات التي تستخدم نموذج التكامل المشترك واختبار السببية على اختبار أنجل وجرانجر للسببية "Engel & Granger Causality Test" من أجل تحديد اتجاه السببية³، أشار Granger, 1988 إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم جرانجر فإنه إذا كان المتغير xt يسبب المتغير yt فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة yt بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية ل xt⁴.

إن مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين⁵، حيث يستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة كالإعلان والمبيعات، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية، ومن

¹ - علوة مسعودة، يوسف مرزوق ، مرجع سبق ذكره، ص88

² - عثمان نقار، منذر العواد، مرجع سبق ذكره، ص 340.

³ - إبراهيم بن صالح العمر، على شريف عبدالوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الإقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الإقتصادي : دراسة مقارنة مع الإقتصاد السعودي ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية - جامعة القصيم (السعودية) ، يناير، 2008، ص16.

⁴ - يوسفات علي ، مرجع يسبق ذكره، ص 7.

⁵ - ندوى خزعزل رشاد، اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية العدد 19 ، 2011، ص 270.

المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن¹.

6- تقدير دوال استجابة النبضة Impulse Response Functions :

هي من التطبيقات المهمة لنماذج VAR التي يمكن من خلالها التعرف إلى تأثير أي صدمة في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع مع تحديد الآثار الانتشارية لها، أي عدد الفترات الزمنية التي سوف تستمر في المستقبل حتى يتلاشى أثر الصدمة عندما تؤول قيمة دالة الاستجابة إلى الصفر².

إن دوال استجابة النبضة (IRFs) تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج VECM أو VAR على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج ، وهناك طريقتين لقياس أثر الصدمة أولهما قياس أثر الصدمة بمقدار إنحراف معياري واحد ، وثانيهما قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة³.

7- تحليل مكونات التباين Variance Decompositions :

مكونات التباين (VDCs) فهي تقيس الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج محل الدراسة⁴ وبعبارة أخرى ، فهي تعكس أهمية المتغيرات العشوائية في النموذج ، حيث يظهر الاختبار الكمي تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد وحجم التغير في المتغير في الفترة الزمنية نتيجة لصدمة في المتغير نفسه أو المتغيرات الأخرى⁵.

¹ - صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح وقلة ، 2013، ص26.

² - علي إياح حسن، حسين ديكان درويش، أثر الصدمة النقدية على سوق الأسهم في (العراق، الأردن) ، مجلة كلية الإدارة و الإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 9 ، العدد 4، 2017، ص50.

³ - مجدي الشوربجي، اثر الصدمات الإقتصادية على الصادرات المصرية، كلية الإدارة و الإقتصادية، جامعة مصر، ص 10.

⁴ - المرجع السابق، ص 10.

⁵ - علي إياح حسن، حسين ديكان درويش ، مرجع سبق ذكره، ص51.

المبحث الثالث : نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المبحث سنعرض مختلف النتائج المتحصل عليها ومناقشتها، وذلك قصد الخروج بنتائج وتوصيات.

المطلب الأول : نتائج الدراسة

في هذا المطلب سنعرض النتائج المتحصل عليها، من خلال تطبيق النموذج المستخدم في الدراسة ، باستخدام برنامج *EViews.10* ، وذلك من خلال الاختبارات التالية:

الفرع الأول: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

لدراسة أثر تغير سعر الصرف على بعض مؤشرات الاستقرار الإقتصادي لابد من تحديد متغيرات النموذج فالاختيار الجيد للمتغيرات وفقاً للنظرية الإقتصادية من جهة والواقع الإقتصادي من جهة اخرى، سيعطي نموذجاً ذو جودة أحسن وذلك ما يعطي نتائج معبرة، لذلك تم تحديد المتغير المستقل المتمثل في سعر الصرف و المتغيرات التابعة و المتمثلة في (الميزان التجاري ، النمو الإقتصادي ، التضخم والموازنة العامة) وسنتعرف على قيم الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة، كما يلي:

الجدول رقم (7.3): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	رمز المتغيرات	اسم المتغيرات	وحدة القياس	المشاهدات	Mean	Maximum	Minimum	Median	Std. Dev
المتغير المستقل	ER	سعر الصرف	1دج/ دولار	26	62.91	100.46	12.20	71.89	22.01
المتغيرات التابعة	BC	الميزان التجاري	مليار دولار	26	10.38	40.60	-18.08	7.24	13.02
	EG	النمو الاقتصادي	%	26	2.87	7.20	-2.10	3.28	2.15
	INF	التضخم	%	26	9.45	31.67	0.34	4.60	9.95
	GB	الميزانية العامة (نسبة الى GDP)	مليار دينار	26	0.54	10.14	-15.38	0.22	5.23

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج *EViews 10*.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة

إن الاعتماد على السلاسل الزمنية بالنسبة للمتغيرات يدفعنا إلى تحديد درجة تكامل هذه السلاسل من خلال اختبار جدر الوحدة *Unite root test* وسنعمد على التمثيل البياني *correlogram* الارتباط الذاتي وعلى اختبار ديكي فولر الموسع *ADF*.

ويقوم اختبار جدر الوحدة على إختيار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \phi = 1 \quad \text{الفرضية العدمية}$$

$$H_1 : |\phi| < 1 \quad \text{الفرضية البديلة}$$

و في حالة قبول الفرضية العدمية فهذا يعني وجود جدر وحدوي و بالتالي عدم إستقرار السلاسل الزمنية.

1- دراسة استقرارية السلسلة ER

1-1 دراسة استقرارية السلسلة ER عند المستوى الأول.

بداية نقوم بمعرفة إستقرار السلسلة من خلال التمثيل البياني لمعاملات الارتباط الذاتي correlogram والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (9.3): التمثيل البياني للسلسلة ER

Correlogram of ER						
Date: 03/15/19 Time: 10:46						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 26						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.788	0.788	18.090	0.000
		2	0.626	0.012	29.972	0.000
		3	0.467	-0.079	36.877	0.000
		4	0.292	-0.148	39.706	0.000
		5	0.183	0.036	40.873	0.000
		6	0.100	0.000	41.240	0.000
		7	0.022	-0.057	41.259	0.000
		8	-0.053	-0.092	41.371	0.000
		9	-0.100	-0.009	41.803	0.000
		10	-0.116	0.040	42.418	0.000
		11	-0.118	0.007	43.089	0.000
		12	-0.105	-0.008	43.660	0.000
		13	-0.067	0.047	43.913	0.000
		14	-0.084	-0.120	44.345	0.000
		15	-0.109	-0.069	45.125	0.000

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

حسب الشكل أعلاه نلاحظ أن السلسلة توحي بوجود مركبة الاتجاه العام ذلك لأن معاملات الارتباط الذاتي تقع خارج مجال الثقة و بالتالي عدم إستقرارية السلسلة، وللتأكد أكثر نقوم بإجراء اختبار جدر الوحدة من خلال اختبار ديكي فولر الموسع ADF لمعرفة إستقرار السلسلة ونتائجه مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (8.3) : نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة ER

prob	T-Statistic	معلومات BC	النماذج
0,2834	1,0996	الاتجاه العام b	النموذج الثالث
0,0088	2,8771	الثابت C	
0,6274	-1,8943	الجذر الأحادي $\hat{\theta}$	
0,0144	2,6482	الثابت C	النموذج الثاني
0,3958	-1,7486	الجذر الأحادي $\hat{\theta}$	
0,9900	2,1376	الجذر الأحادي $\hat{\theta}$	النموذج الأول

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 08

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن :

بالنسبة للنموذج الثالث :

- وجود مركبة الاتجاه العام عند مستوى معنوية 5%، لأن قيمة معامل الاتجاه العام (0.28) أكبر من احتمال (0.05) ما يدل على وجود اتجاه عام في السلسلة؛
- وجود الثابت ، لأن قيمته تساوي 0.008 وهي أقل من 0.05 أي أن قيمته معنوية ، كما نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5%، إذا نرفض الفرضية H_0 التي تقول عدم وجود الثابت ونقبل الفرضية H_1 التي تؤكد بوجود الثابتة؛
- وجود الجذر الأحادي، لأن القيمة المحسوبة (-1,894) أكبر من القيمة الجدولة (-3,603) عند مستوى معنوية 5%، أي نقبل فرضية العدم H_0 التي تعني وجود الجذر الأحادي ونرفض الفرضية البديلة H_1 .

النموذج الثاني :

- وجود الثابت، لأن قيمته تساوي 0.01 وهي أقل من 0.05 ، و لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي نرفض الفرضية H_0 (عدم وجود ثابتة) ونقبل الفرض البديل؛

- وجود الجذر الأحادي، لأن القيمة المحسوبة (-1,748) أكبر من الجدولة (-2,986) عند مستوى معنوية 5%، أي نقبل فرضية العدم H_0 التي تدل على وجود جذر أحادي.

النموذج الأول :

- وجود الجذر الأحادي، لأن القيمة المحسوبة (-1,748) أكبر من القيمة الجدولة (-2,986) عند مستوى معنوية 5%.

وحسب هذه النماذج نلاحظ ان السلسلة ER غير مستقرة لوجود جذر أحادي وهي من النوع DS، ولجعلها مستقرة يجب إجراء طريقة الفروقات.

1-2 دراسة استقرارية السلسلة ER بعد إجراء الفرق الأول و الثاني

الشكل الموالي يبين الرسم البياني correlogram لسلسلة ER بعد الفرق الأول والفرق الثاني

الشكل رقم (11.3) : التمثيل البياني للسلسلة $D(ER,2)$

Correlogram of D(ER,2)						
Date: 03/16/19 Time: 15:30						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 24						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	-0.187	-0.187	0.9505	0.330		
2	-0.173	-0.216	1.8032	0.406		
3	0.010	-0.077	1.8059	0.614		
4	-0.023	-0.083	1.8228	0.768		
5	0.097	0.068	2.1341	0.830		
6	0.004	0.027	2.1348	0.907		
7	0.090	0.145	2.4292	0.932		
8	-0.029	0.042	2.4625	0.963		
9	-0.200	-0.162	4.1226	0.903		
10	0.167	0.088	5.3636	0.866		
11	0.134	0.136	6.2245	0.858		
12	-0.230	-0.179	8.9760	0.705		
13	-0.116	-0.198	9.7368	0.715		
14	0.089	-0.013	10.227	0.745		
15	-0.104	-0.192	10.974	0.754		

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الشكل رقم (10.3) : التمثيل البياني للسلسلة $D(ER)$

Correlogram of D(ER)						
Date: 03/16/19 Time: 14:06						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	0.233	0.233	1.5240	0.217		
2	0.036	-0.020	1.5611	0.458		
3	0.097	0.099	1.8526	0.604		
4	0.080	0.037	2.0568	0.725		
5	0.115	0.095	2.5046	0.776		
6	0.064	0.010	2.6498	0.851		
7	0.003	-0.022	2.6502	0.915		
8	-0.224	-0.257	4.6414	0.795		
9	-0.258	-0.194	7.4443	0.591		
10	-0.083	-0.019	7.7575	0.653		
11	-0.162	-0.137	9.0277	0.619		
12	-0.389	-0.336	16.878	0.154		
13	-0.184	-0.009	18.782	0.130		
14	-0.040	0.084	18.879	0.170		
15	-0.023	0.091	18.914	0.218		

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10.3) أن السلسلة $D(ER)$ تحتوي على مركبة الاتجاه العام من خلال وجود الأعمدة بشكل أكبر من مجال الثقة معنى ذلك عدم استقرارية هذه السلسلة ، أما حسب الشكل رقم (11.3) بعد إجراء الفرق الثاني نلاحظ أن السلسلة $D(ER,2)$ لا تحتوي على مركبة الاتجاه

العام و بالتالي إستقرارية السلسلة و ما يعزز نتيجة هو الاحتمال الذي بلغ نسبة 0.754 و هو أكبر من 0.05 و منه نقوم بإجراء اختبار ديكي فولر ADF ، و النتائج مبينة في الجداول الموالي:

الجدول رقم (9.3) : نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة $D(ER)$ و السلسلة $D(ER,2)$

السلسلة $D(ER,2)$			السلسلة $D(ER)$			معلومات BC	النماذج
prob	T-Student		prob	T-Student			
0,3343	0,9893		0,9316	-0,0869		الاتجاه العام b	النموذج الثالث
0,4946	-0,6957		0,4342	0,7973		الثابت C	
0,0028	-5,0221	القيمة المحسوبة	0,4169	-2,3025	القيمة المحسوبة	الحدس الاحادي $\hat{\theta}$	
	-3,6220	القيمة المحدولة		-3,6121	القيمة المحدولة		
0,6475	-0,4639		0,0929	1,7567		الثابت C	النموذج الثاني
0,0006	-4,9953	القيمة المحسوبة	0,1030	-2,6194	القيمة المحسوبة	الحدس الاحادي $\hat{\theta}$	
	-2,9980	القيمة المحدولة		-2,9918	القيمة المحدولة		
0,0000	-5,1001	القيمة المحسوبة	0,0539	-1,9199	القيمة المحسوبة	الحدس الاحادي $\hat{\theta}$	النموذج الاول
	-1,9564	القيمة المحدولة		-1,9556	القيمة المحدولة		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 09 و الملحق رقم 10.

من خلال الجدول رقم (9.3) نلاحظ أن:

✓ بالنسبة للسلسلة $D(ER)$:

- وجود مركبة اتجاه عام عند مستوى معنوية 5%؛ لأن الاحتمال الحرج $prob$ 0,93 أكبر من 0.05؛
 - عدم وجود ثابت في النموذج الثالث و الثاني عند مستوى معنوية 5%؛
 - وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة لأن قيمة الاحتمال الحرج $prob$ في النماذج الثلاثة أكبر من 0.05 و لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%.
- وحسب هذه النتائج فإن السلسلة $D(ER)$ غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدوي ولهذا تم إجراء اختبار الفرق من الدرجة الثانية.

✓ بالنسبة للسلسلة $D(ER, 2)$:

- عدم وجود مركبة اتجاه عام عند مستوى معنوية 5%؛ لأن قيمته الاحتمالية $prob$ أكبر من 0.05
 - عدم وجود ثابت في النموذج الثالث و الثاني لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%؛
 - عدم وجود جذر أحادي في كل النماذج لأن قيمة $prob$ في النماذج الثلاثة أقل من 0.05 و لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%.
- حسب هذه النتائج فإن السلسلة لا تحتوي على الجذر الاحادي ولا على مركبة الاتجاه العام عند مستوى معنوية 5% اذا فالسلسلة ER مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية أي أنها متكاملة من الدرجة $I(2)$.

2- دراسة استقرارية السلسلة BC

الشكل الموالي يبين الرسم البياني لمعاملات الارتباط الذاتي correlogram لسلسلة BC لمعرفة استقرارية السلسلة:

الشكل رقم (13.3) : التمثيل البياني للسلسلة D(BC)

Correlogram of D(BC)						
Date: 03/16/19 Time: 19:03						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.029	-0.029	0.0234	0.878
		2	-0.028	-0.029	0.0464	0.977
		3	0.021	0.019	0.0601	0.996
		4	-0.074	-0.074	0.2372	0.993
		5	0.097	0.095	0.5557	0.990
		6	0.234	0.238	2.5092	0.867
		7	-0.052	-0.031	2.6112	0.918
		8	-0.023	-0.026	2.6319	0.955
		9	-0.252	-0.270	5.3159	0.806
		10	-0.121	-0.137	5.9786	0.817
		11	0.063	-0.009	6.1711	0.862
		12	-0.077	-0.124	6.4768	0.890
		13	-0.095	-0.115	6.9856	0.903
		14	-0.011	0.019	6.9928	0.935
		15	-0.022	0.159	7.0242	0.957

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الشكل رقم (12.3) : التمثيل البياني للسلسلة BC

Correlogram of BC						
Date: 03/16/19 Time: 18:33						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 26						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.631	0.631	11.610	0.001
		2	0.404	0.009	16.571	0.000
		3	0.252	-0.012	18.576	0.000
		4	0.164	0.012	19.468	0.001
		5	0.155	0.080	20.298	0.001
		6	0.045	-0.142	20.372	0.002
		7	-0.253	-0.426	22.823	0.002
		8	-0.291	0.078	26.246	0.001
		9	-0.362	-0.158	31.845	0.000
		10	-0.294	0.050	35.768	0.000
		11	-0.199	0.057	37.682	0.000
		12	-0.225	-0.051	40.324	0.000
		13	-0.239	-0.036	43.528	0.000
		14	-0.230	-0.186	46.732	0.000
		15	-0.194	0.012	49.212	0.000

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

نلاحظ من خلال الشكل رقم (12.3) أن السلسلة BC تحتوي على مركبة الاتجاه العام من خلال أن معاملات الارتباط الذاتي تقع خارج مجال الثقة مما يعني عدم استقرارية هذه السلسلة ، أما حسب الشكل رقم (13.3) بعد إجراء الفرق الأول نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة D(BC) تقع داخل مجال الثقة فالسلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام و بالتالي استقراريتها، ما يعزز هذه نتيجة هو احتمال احصائية *ljunge_box* الذي بلغ نسبة 0.957 و هو أكبر من 0.05 وللتأكيد من ذلك نقوم بإجراء اختبار ديكي فولر الاستقرارية الموسع *ADF* ، و نتأجه مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10.3) : نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة BC و D(BC)

السلسلة D(BC)			السلسلة BC			معلومات BC	النماذج
prob	T-Statistic		prob	T-Statistic			
0,1834	-1,3756		0,4465	-0,7750		الاتجاه العام b	النموذج الثالث
03231	1,0119		0,3472	0,9606		الثابت C	
0,0048	-4,7368	القيمة المحسوبة	0,9687	-0,6178	القيمة المحسوبة	الحدس الاحادي θ^{\wedge}	
	-3,6121	القيمة الجدولة		-3,6032	القيمة الجدولة		
0,6453	-0,4667		0,5634	0,5862		الثابت C	النموذج الثاني
0,0018	-4,4829	القيمة المحسوبة	0,6284	-1,2668	القيمة المحسوبة	الحدس الاحادي θ^{\wedge}	
	-2,9918	القيمة الجدولة		-2,9862	القيمة الجدولة		
0,0001	-4,5535	القيمة المحسوبة	0,1935	-1,2337	القيمة المحسوبة	الحدس الاحادي θ^{\wedge}	النموذج الاول
	-1,9556	القيمة الجدولة		-1,9550	القيمة الجدولة		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 11 و الملحق رقم 12.

من خلال الجدول رقم (10.3) نلاحظ أن:

✓ بالنسبة للسلسلة BC:

- وجود مركبة اتجاه عام عند مستوى معنوية 5
- عدم وجود ثابت في النموذج الثالث و الثاني عند مستوى معنوية 5%؛
- وجود حدس أحادي في النماذج الثلاثة لأن قيمة prob في النماذج الثلاثة أكبر من 0.05 و لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5%.

وحسب هذه النتائج فإن السلسلة BC غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدوي ولهذا تم إجراء اختبار الفروق من الدرجة الأولى

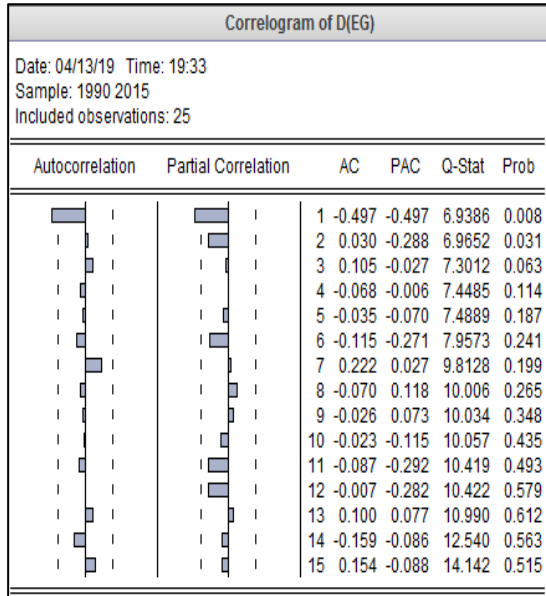
✓ بالنسبة للسلسلة $D(BC)$:

- عدم وجود مركبة اتجاه عام عند مستوى معنوية 5%؛
 - عدم وجود ثابت في النموذج الثالث و الثاني عند مستوى معنوية 5%؛
 - عدم وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة لأن الاحتمالية prob أقل من 0.05 وان القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%.
- و بالتالي نقول أن السلسلة BC مستقرة بعد إجراء الفرق الأول ، أي أنها متكاملة من الدرجة (1) I.

3- دراسة استقرارية السلسلة EG

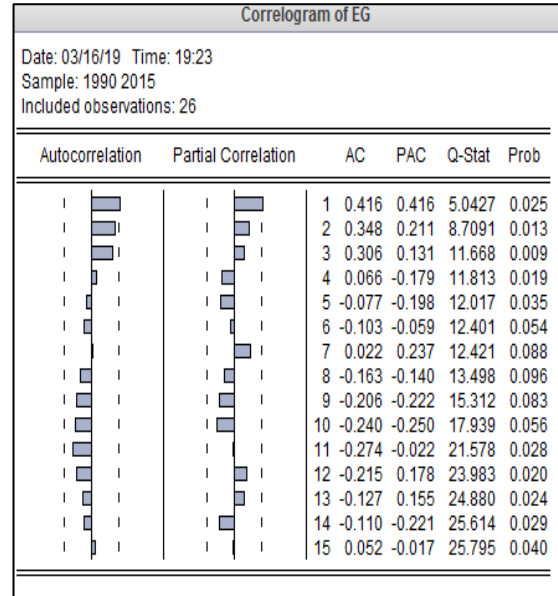
الشكل الموالي يبين الرسم البياني لمعاملات الارتباط الذاتي correlogram لسلسلة EG :

الشكل رقم (15.3) : التمثيل البياني للسلسلة $D(EG)$



المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الشكل رقم (14.3) : التمثيل البياني للسلسلة EG



المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

نلاحظ من خلال الشكل رقم (14.3) أن معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة EG تقع خارج مجال الثقة معنى ذلك عدم استقرار هذه السلسلة ، أما حسب الشكل رقم (15.3) بعد إجراء الفرق الأول نلاحظ أن السلسلة $D(EG)$ لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام وبالتالي استقرار السلسلة ما يعزز نتيجة هو احتمال احصائية $ljunge_box$ الذي بلغ نسبة 0.515 و هو أكبر من 0.05 ولتأكيد ذلك نقوم بإجراء اختبار الاستقرار، ونتائج اختبار ADF مبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (11.3) : نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة EG و $D(EG)$

السلسلة $D(EG)$			السلسلة EG			معلومات EG	النماذج
prob	T-Statistic		prob	T-Statistic			
0,4970	-0,6912		0,2378	1,2135		الاتجاه العام b	النموذج الثالث
0,3768	0,9029		0,2049	1,3065		الثابت C	
0,0000	-8,2102	القيمة المحسوبة	0,0773	-3,3773	القيمة المحسوبة	الحدس الاحادي $\hat{\theta}$	
	-3,6121	القيمة الجدولة		-3,6032	القيمة الجدولة		
0,5298	0,6384		0,0135	2,6749		الثابت C	النموذج الثاني
0,0000	-8,2899	القيمة المحسوبة	0,0373	-3,1273	القيمة المحسوبة	الحدس الاحادي $\hat{\theta}$	
	-2,9918	القيمة الجدولة		-2,9862	القيمة الجدولة		
0,0000	-8,3761	القيمة المحسوبة	0,4352	-0,6266	القيمة المحسوبة	الحدس الاحادي $\hat{\theta}$	النموذج الاول
	-1,9556	القيمة الجدولة		-1,9556	القيمة الجدولة		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 13 و الملحق رقم 14.

من خلال الجدول رقم (11.3) نلاحظ أن السلسلة EG تحتوي على جذر وحدوي عند المستوى level أي أنها غير مستقرة، وبعد إجراء الفرق الأول لوحظ :

- عدم وجود مركبة إتجاه عام عند مستوى معنوية 5%؛
 - عدم وجود ثابت في النموذج الثالث و الثاني عند مستوى معنوية 5%؛
 - عدم وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة، لأن الإحتمال الحرج prob أقل من 0.05 وأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%.
- و بالتالي نقول أن السلسلة EG مستقرة بعد إجراء الفرق الأول ، أي أنها متكاملة من الدرجة (1).I

4- دراسة إستقرارية السلسلة INF

الشكل الموالي يبين الرسم البياني لمعاملات الإرتباط الذاتي correlogram لسلسلة EG :

الشكل رقم (17.3) : التمثيل البياني للسلسلة D(INF)

Correlogram of D(INF)						
Date: 04/13/19 Time: 19:42						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	-0.011	-0.011	0.0037	0.952		
2	-0.229	-0.229	1.5411	0.463		
3	0.237	0.244	3.2702	0.352		
4	0.035	-0.027	3.3099	0.507		
5	-0.283	-0.195	6.0083	0.305		
6	-0.171	-0.241	7.0505	0.316		
7	-0.023	-0.143	7.0699	0.422		
8	-0.063	-0.049	7.2289	0.512		
9	0.102	0.202	7.6714	0.568		
10	-0.106	-0.178	8.1814	0.611		
11	-0.035	-0.080	8.2398	0.692		
12	0.014	-0.264	8.2505	0.765		
13	-0.017	-0.042	8.2669	0.826		
14	0.004	0.052	8.2678	0.875		
15	-0.075	-0.064	8.6486	0.895		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

الشكل رقم (16.3) : التمثيل البياني للسلسلة INF

Correlogram of INF						
Date: 04/13/19 Time: 19:40						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 26						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	0.840	0.840	20.553	0.000		
2	0.649	-0.194	33.319	0.000		
3	0.501	0.048	41.276	0.000		
4	0.326	-0.229	44.797	0.000		
5	0.103	-0.265	45.164	0.000		
6	-0.048	0.083	45.247	0.000		
7	-0.116	0.071	45.766	0.000		
8	-0.144	0.095	46.603	0.000		
9	-0.154	-0.002	47.614	0.000		
10	-0.190	-0.278	49.251	0.000		
11	-0.191	0.017	51.019	0.000		
12	-0.189	-0.101	52.885	0.000		
13	-0.184	0.106	54.782	0.000		
14	-0.189	0.016	56.950	0.000		
15	-0.190	-0.104	59.342	0.000		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

نلاحظ من خلال الشكل رقم (16.3) أن معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة INF تحتوي على مركبة الاتجاه العام لوجود معاملات الارتباط الذاتي خارج مجال الثقة معنى ذلك عدم استقرارية هذه السلسلة، أما حسب الشكل رقم (17.3) بعد إجراء الفرق الأول نلاحظ أن السلسلة $D(INF)$ لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام و بالتالي إستقرارية السلسلة و ما يعزز نتيجة هو احتمال احصائية $ljunge_box$ الذي بلغ نسبة 0.895 و هو أكبر من 0.05 ولتأكيد ذلك نقوم بإجراء اختبار الاستقرارية، ونتائج اختبار ADF مبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (12.3): نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة INF و $D(INF)$

السلسلة $D(INF)$			السلسلة INF			النماذج	معلمات INF
prob	T-Statistic		prob	T-Statistic			
0,4021	0,8551		0,2584	-1,1602		النموذج الثالث	الاتجاه العام b
0,2702	-1,1324		0,1989	1,3246			الثابت C
0,0023	-5,0688	القيمة المحسوبة	0,6633	-1,8225	القيمة المحسوبة	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
	-3,6121	القيمة الجدولة		-3,6032	القيمة الجدولة		
0,4224	-0,8175		0,5148	0,6616		النموذج الثاني	الثابت C
0,0004	-5,0967	القيمة المحسوبة	0,5634	-1,4053	القيمة المحسوبة	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
	-2,9918	القيمة الجدولة		-2 ;9862	القيمة الجدولة		
0,0000	-5,0755	القيمة المحسوبة	0,1643	-1,3327	القيمة المحسوبة	النموذج الاول	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$
	-1,6087	القيمة الجدولة		-1,9550	القيمة الجدولة		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 15 و الملحق رقم 16.

من خلال الجدول رقم (12.3) نلاحظ أن السلسلة INF تحتوي على جذر وحدوي عند المستوى level أي أنها غير مستقرة، وبعد إجراء الفرق الأول لوحظ :

- عدم وجود مركبة اتجاه عام عند مستوى معنوية 5%؛
- عدم وجود ثابت في النموذج الثالث و الثاني عند مستوى معنوية 5%؛
- عدم وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة، لأن الاحتمال الحرج prob أقل من 0.05 وأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5%.

و بالتالي نقول أن السلسلة INF مستقرة بعد إجراء الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).

5- دراسة إستقرارية السلسلة GB

الشكل الموالي يبين الرسم البياني معاملات الارتباط الذاتي correlogram للسلسلة GB التي تمثل رصيد الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي GDP.

الشكل رقم (19.3) : التمثيل البياني لسلسلة D(GB)

الشكل رقم (18.3) : التمثيل البياني لسلسلة GB

Correlogram of D(GB)						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	-0.162	-0.162	0.7366	0.391		
2	-0.121	-0.151	1.1662	0.558		
3	0.162	0.121	1.9696	0.579		
4	-0.247	-0.231	3.9363	0.415		
5	0.226	0.213	5.6557	0.341		
6	0.121	0.105	6.1730	0.404		
7	-0.104	0.052	6.5778	0.474		
8	0.220	0.168	8.5068	0.386		
9	-0.118	-0.021	9.0946	0.429		
10	-0.116	-0.087	9.7019	0.467		
11	0.006	-0.175	9.7035	0.557		
12	-0.142	-0.150	10.750	0.550		

Correlogram of GB						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	0.463	0.463	6.2451	0.012		
2	0.252	0.047	8.1679	0.017		
3	0.251	0.151	10.167	0.017		
4	0.064	-0.144	10.301	0.036		
5	0.123	0.150	10.827	0.055		
6	0.019	-0.146	10.840	0.093		
7	-0.261	-0.291	13.459	0.062		
8	-0.239	-0.071	15.763	0.046		
9	-0.404	-0.313	22.760	0.007		
10	-0.348	0.035	28.257	0.002		
11	-0.215	-0.050	30.497	0.001		
12	-0.233	0.062	33.329	0.001		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

نلاحظ من خلال الشكل رقم (18.3) أن معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة GB تقع خارج مجال الثقة أي عدم إستقرارية هذه السلسلة، أما حسب الشكل رقم (19.3) بعد إجراء الفرق الأول نلاحظ أن السلسلة $D(GB)$ مستقرة، ولتأكيد ذلك نقوم بإجراء إختبار ADF ونتأجه مبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (13.3) : نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة GB، $D(GB)$

السلسلة $D(GB)$		السلسلة GB		معلمات GB	النماذج
prob	T-Statistic	prob	T-Statistic		
0,1640	-1,4422	0,2050	-1,3062	الاتجاه العام b	النموذج الثالث
0,3667	0,9226	0,3549	0,9451	الثابت C	
0,0010	-5,4655	0,9026	-1,1331	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
	المحسوبة القيمة		المحسوبة القيمة		
0,0010	-3,6121	0,9026	-3,6032	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
	المجدولة القيمة		المجدولة القيمة		
0,7198	-0,3632	0,7198	-0,3632	الثابت C	النموذج الثاني
0,0003	-5,1846	0,6759	-1,1579	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
	المحسوبة القيمة		المحسوبة القيمة		
0,0003	-2,9918	0,6759	-2,9862	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
	المجدولة القيمة		المجدولة القيمة		
0,0000	-5,1907	0,1641	-1,3331	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	النموذج الاول
	المحسوبة القيمة		المحسوبة القيمة		
0,0000	-1,9556	0,1641	-1,9550	الجدر الاحادي $\hat{\theta}$	
	المجدولة القيمة		المجدولة القيمة		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 17 و الملحق رقم 18.

من خلال الجدول 13.3 نلاحظ أن السلسلة GB تحتوي على جذر وحدوي عند المستوى level وعند المستوى الأول أي أنها غير مستقرة، وبعد إجراء الفرق الأول لوحظ :

- عدم وجود مركبة إتجاه عام عند مستوى معنوية 5%؛
- عدم وجود ثابت في النموذج الثالث و الثاني عند مستوى معنوية 5%؛
- عدم وجود جذر أحادي في النماذج الثلاثة، لأن الإحتمال الحرج prob أقل من 0.05 وأن القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5% في النماذج الثلاثة.

و بالتالي نقول أن السلسلة GB مستقرة بعد إجراء الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).

الفرع الثالث: إختبار التكامل المشترك

فبعد دراستنا لمتغيرات الدراسة ER، BC، EG، و INF و GB من حيث الإستقرارية ، وجدنا أن المتغير ER مستقرة من الدرجة I(2) و باقي المتغيرات التابعة مستقرة من الدجة I(1) ، وبما أن متغيرات الدراسة ليست مستقرة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، أي أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك راجع لاختلاف مستويات التكامل بين المتغيرات كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14.3): رتبة تكامل المتغيرات

GB	INF	EG	BC	ER	المتغير
I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(2)	مستوى التكامل

المصدر: من اعداد الطالبة

الفرع الرابع: إختبار نموذج الإنحدار الذاتي VAR

قبل تقدير نموذج (VAR) واجراء اختبارات السببية يجب أولا صياغة النموذج وتحديد درجة التأخير (فترة الإبطاء) للنموذج، ومن هنا يمكن تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR من خلال الخطوات التالية:

1- تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري

بما أن سعر الصرف مستقر عند الدرجة الثانية و الميزان التجاري مستقر من الدرجة الأولى فسيتم معرفة أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال إختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR.

1-1- صياغة النموذج بين المتغيرين ER و BC

لعرض هذه الدراسة سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري على النحو التالي:

$$BC_t = a_0 + a_1ER_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

- t الفترة ما بين 1990 إلى 2015
- وأن العلاقة بين الميزان التجاري و سعر الصرف عبارة عن دالة على شكل:

$$BCt = f(ERt)$$

1-2- تحديد درجة التأخير لنموذج الإنحدار الذاتي بين المتغيرين ER و BC

الجدول الموالي يبين فترات الإبطاء المثلى لتقدير النموذج VAR بين المتغيرين ER و BC حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل القيم بالنسبة للمعايير **Akaike** ، **Schwarz** و **Hannan-Quinn** وكذلك أقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير.

الجدول رقم (15.3): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني بين المتغيرين ER و BC

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-173.3476	NA	28711.63	15.94069	16.03987	15.96405
1	-144.6167	49.62603*	3041.455*	13.69243*	13.98998*	13.76252*
2	-143.5531	1.643725	4022.967	13.95937	14.45530	14.07620
3	-141.1814	3.234169	4804.978	14.10740	14.80170	14.27095
4	-138.2357	3.481278	5592.612	14.20324	15.09591	14.41353

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

من خلال الخمس معايير المبينة في الجدول رقم (15.3) نلاحظ أن جميع المعايير HQ ، SC ، AIC ، FPE ، LR ، تتفق على أن درجة التأخير (lag=1) ، أي أن النموذج الأفضل هو VAR(1) .

1-3- تقدير نموذج الإنحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و BC

بعد تحديد درجة التأخير بفترة واحدة فالجدول الموالي يبين نموذج الإنحدار الذاتي VAR.

الجدول رقم (16.3): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و BC

Vector Autoregression Estimates		
Vector Autoregression Estimates		
Date: 04/30/19 Time: 20:17		
Sample (adjusted): 1991 2015		
Included observations: 25 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	BC	ER
BC(-1)	0.780283 (0.18457) [4.22756]	-0.187490 (0.10280) [-1.82377]
ER(-1)	0.016330 (0.10379) [0.15734]	0.948277 (0.05781) [16.4036]
C	0.749176 (6.11532) [0.12251]	8.961858 (3.40615) [2.63108]
R-squared	0.505072	0.931812
Adj. R-squared	0.460078	0.925614
Sum sq. resids	2075.217	643.8026
S.E. equation	9.712262	5.409598
F-statistic	11.22545	150.3196
Log likelihood	-90.71028	-76.07992
Akaike AIC	7.496822	6.326393
Schwarz SC	7.643087	6.472659
Mean dependent	11.13640	64.94560
S.D. dependent	13.21767	19.83435

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

وللتأكد من القيم الجدولية فحسب قيمة الإحتمال Prob (F-statistic) فإنه:

- إذا كان الاحتمال أصغر من 0.05 يعني أن F أكبر من القيمة الجدولية
- إذا كان الاحتمال أكبر من 0.05 يعني أن F أصغر من القيمة الجدولية

حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم 19، أن قيمة الإحتمال الحرج Prob(F-statistic) تساوي 0.0004 يعني أنه أصغر من 0.05 أي أن F أكبر من القيمة الجدولية وهذا ما يؤكد أن النموذج مقبول إحصائياً.

التفسير الاحصائي للنموذج:

- من خلال إختبار نموذج VAR :
- نسبة التغير في سعر الصرف وتأثيراتها على الميزان التجاري تعتبر متوسطة وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد $R^2=0,5050$ حيث يبين أن للنموذج قدرة تفسيرية، وهذا يدل على أن سعر الصرف يفسر الميزان التجاري بنسبة 50,50%؛
- بلغ معامل التحديد المعدل قيمة 0,46 مما يعني أن الميزان التجاري مفسر بنسبة 46% بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات ؛
- كما أن للنموذج معنوية إحصائية من خلال قيمة إحصائية فيشر التي تساوي $F_{cal}= 11,22$ وهي أكبر من القيمة المحدولة و بالتالي النموذج مقبول إحصائيا؛
- عدم معنوية الثابت لان قيمة ($prob= 0,903$) أكبر من 0,05؛
- قيمة داربن واتسن $DW=1,68$ تدل على أنه لا وجود لإرتباط ذاتي بين الأخطاء.
- كما نلاحظ أن الميزان التجاري للسنة السابقة $t-1$ يؤثر على الميزان التجاري للسنة الحالية t وذلك لأن $prob=0,0003$ وهي أقل من 0,05.

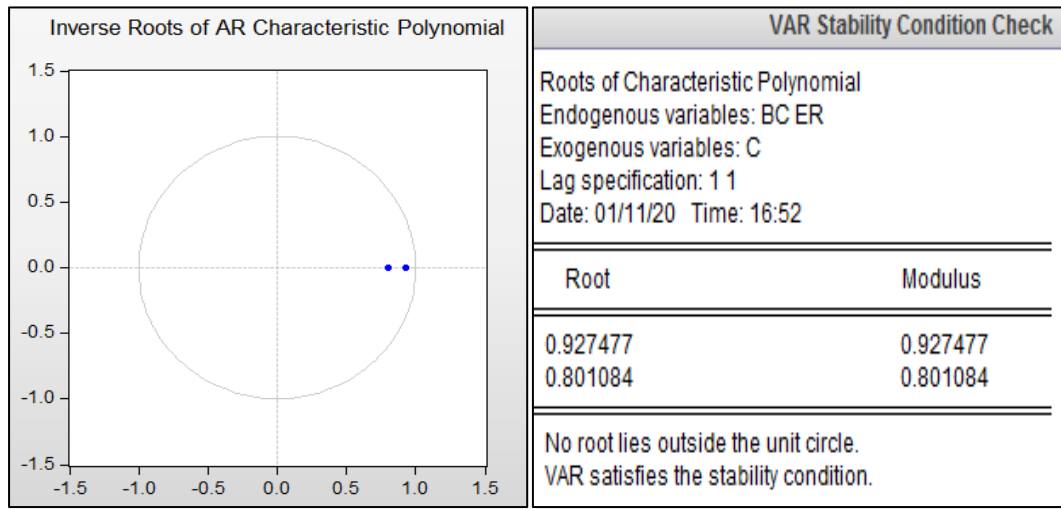
التفسير الإقتصادي للنموذج

- تبين نسبة معامل التحديد المعدل أن الميزان التجاري لا تفسره فقط التغيرات التي تحدث في سعر الصرف بل تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج؛
- منطقية إشارة الحد الثابت فمن المفترض أن يكون لرصيد الميزان التجاري قيم موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات الاخرى في النموذج؛
- العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري علاقة طردية وهي تتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية القائلة أنه عند اجراء تخفيض قيمة العملة فإن ذلك سيزيد من الصادرات والتقليل من الواردات ومنه سيحسن من رصيد الميزان التجاري الذي كان يعاني من عجز، فسياسة التخفيض لم تكن لها نتائج كبيرة خاصة فيما يخص الصادرات نظرا لعدم توفر شروط نجاح هذه السياسة وهي شرط المرونات كون الجزائر دولة نפטية تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات.

4-1- دراسة استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و BC

لاختبار مدى استقرارية النموذج تم اختبار الجذور متعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم تكن هناك جذور تساوي الواحد، و الجدول مع الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (20.3): نتائج اختبار إستقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و BC



المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

نلاحظ من خلال الشكل أن جميع المتغيرات تقع داخل حدود الدائرة كما يتضح حسب الجدول أيضا ان جذور الوحدة أقل من الواحد الصحيح يعني أنه لا توجد جذور متعددة الحدود و بالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي المقدر مستقر.

5-1- دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR بين المتغيرين ER و BC

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلات النموذج نستعمل اختبار LM test على النموذج للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (17.3): نتائج اختبار **LM Test** بين المتغيرين **ER** و **BC**

VAR Residual Serial Correlation LM Test		
lag	LM stat	prob
1	1.225	0.874
2	1.954	0.744
3	1.083	0.897
4	2.706	0.608

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 20.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية **prob** أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل فرضية عدم القائلة عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي.

1-6- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج VAR بين المتغيرين ER و BC

لمعرفة طبيعة السلاسل الزمنية نستخدم اختبار **jaraque_bera** والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (18.3): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب **Jaraque_bera** بين

المتغيرين **ER** و **BC**

Var Residual Normlity Teste			
Orthogonalization Cholesky (Lutkepothl)			
component	Jaraque_bera	df	prob
1	5.719	2	0.057
2	2.396	2	0.301
joint	8.1169	4	0.087

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 21.

من خلال الجدول يظهر لنا أن القيمة الاحتمالية لإحصائية jaraque_bera تساوي 0.087 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % إذا يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة اللبواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهي جيدة.

2- تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الإقتصادي

فسيتم معرفة أثر تغير سعر الصرف على النمو الإقتصادي من خلال اختبار نموذج الإنحدار الذاتي .VAR

2-1- صياغة النموذج بين المتغيرين ER و EG

نستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي على النحو التالي:

$$EG_t = a_0 + a_1ER_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

t الفترة ما بين 1990 إلى 2015

وأن العلاقة بين النمو الإقتصادي و سعر الصرف عبارة عن دالة على شكل:

$$EG_t = f(ER_t)$$

2-2- تحديد درجة التأخير نموذج الإنحدار الذاتي بين المتغيرين ER و EG

لتقدير النموذج VAR بين المتغيرين ER و EG لابد من تحديد فترات الابطاء المثلى حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل قيمتين بالنسبة للمعيارين Akaike ، Schwarz وكذلك أقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير.

ومن خلال الخمس معايير المبينة في الملحق رقم 22 يتبين أن اختيار درجة الإبطاء هي lag = 1 ، وبالتالي يتم تقدير نموذج VAR بدجة واحدة.

2-3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و EG

بعد تحديد درجة التأخير بفترة واحدة فالجدول الموالي يبين نموذج الانحدار الذاتي VAR:

الجدول رقم (19.3): نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و EG

Vector Autoregression Estimates		
Vector Autoregression Estimates		
Date: 04/30/19 Time: 20:54		
Sample (adjusted): 1991 2015		
Included observations: 25 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	EG	ER
EG(-1)	-0.076022 (0.20035) [-0.37944]	-0.910531 (0.70130) [-1.29835]
ER(-1)	0.077058 (0.02083) [3.69992]	0.967113 (0.07290) [13.2660]
C	-1.556519 (1.04326) [-1.49198]	8.137543 (3.65175) [2.22839]
R-squared	0.495739	0.927090
Adj. R-squared	0.449897	0.920462
Sum sq. resids	56.18431	688.3912
S.E. equation	1.598071	5.593792
F-statistic	10.81408	139.8706
Log likelihood	-45.59548	-76.91698
Akaike AIC	3.887639	6.393359
Schwarz SC	4.033904	6.539624
Mean dependent	2.960000	64.94560
S.D. dependent	2.154636	19.83435

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

وللتأكد من القيم الجدولية نلاحظ من خلال الملحق رقم 23 أن قيمة الإحتمال الحرج (F-statistic) Prob تساوي 0.0005 يعني أنه أصغر من 0.05 أي أن F أكبر من القيمة الجدولية وهذا ما يؤكد أن النموذج مقبول إحصائياً

التفسير الاحصائي

من خلال اختبار نموذج VAR :

- نسبة التغير في سعر الصرف وتأثيراتها على النمو الإقتصادي تعتبر غير جيدة وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد الذي يساوي $R^2=0,4957$ وهذا يدل على أن سعر الصرف يفسر النمو الإقتصادي بنسبة 49,57 % ، حيث يدل المعامل على نسبة الارتباط بين المتغيرين أي أن للنموذج قدرة تفسيرية ضعيفة ؛
- كما بلغ معامل التحديد المعدل قيمة 0,4498 مما يعني أن النمو الإقتصادي يفسر بنسبة 44,98 % بقيمه السابقة وقيم باقي لمتغيرات ؛
- كما أن للنموذج معنوية إحصائية من خلال إحصائية فيشر تساوي $F_{cal}= 10,81$ أكبر من القيمة الجدولة و بالتالي النموذج مقبول إحصائيا؛
- عدم معنوية الثابت لان قيمة $prob= 0,14$ أكبر من 0,05؛
- قيمة داربن واتسن $DW=1,84$ تدل على أنه لا وجود لإرتباط ذاتي بين الأخطاء.
- كما نلاحظ أن النمو الإقتصادي للسنة السابقة $t-1$ لا يؤثر على النمو الإقتصادي للسنة الحالية t وذلك لأن $prob=0,70$ وهي أكبر من 0,05.

التفسير الإقتصادي

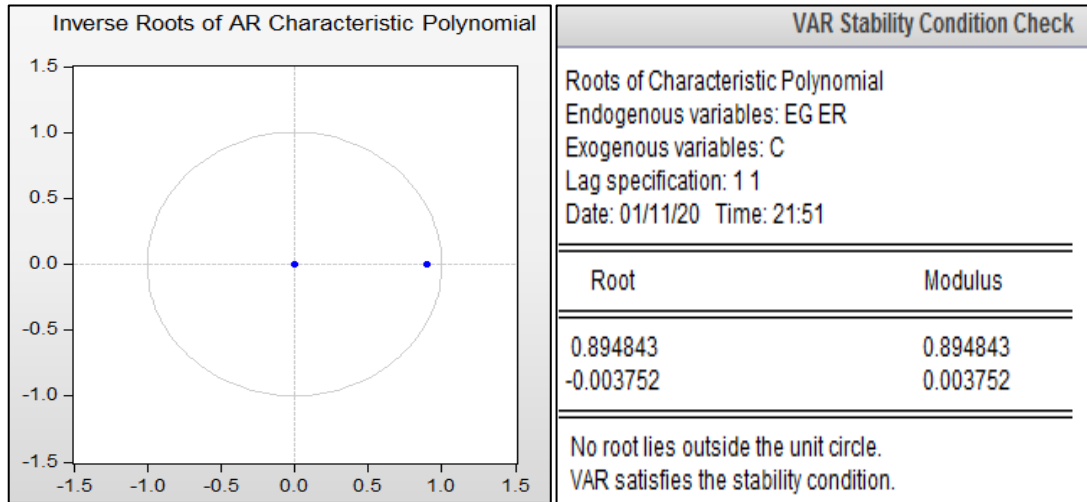
- تبين نسبة معامل التحديد المعدل أن النمو الإقتصادي يفسر بنسبة ضعيفة بسبب التغيرات التي تحدث في سعر الصرف للدینار الجزائري و أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على معدلات النمو الإقتصادي بالارتفاع أو الإنخفاض لم تدخل في النموذج؛
- منطقية إشارة الحد الثابت فمن المفترض أن يكون معدل النمو الإقتصادي قيم موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات الاخرى في النموذج؛
- تبين الدراسة القياسية العلاقة بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي وهي علاقة عكسية نرى أنها تتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية لأن الاخيرة ترى أن انخفاض سعر الصرف بدون افراط سيؤدي إلى تسارع

النمو الإقتصادي، حيث عند انخفاض سعر الصرف يساهم في زيادة الصادرات عن طريق أثر المنافسة مما يسمح الإفتتاح الإقتصادي بإستيراد رأس المال الغير منتج محليا، وهو ما يعزز النمو الإقتصادي.

4-2- دراسة استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و EG

لاختبار مدى إستقرارية النموذج تم اختبار الجذور متعددة الحدود ، وطبقا لهذا الاختبار فإن الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم تكن هناك جذور تساوي الواحد، و الجدول مع الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (21.3): نتائج اختبار إستقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و EG



المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

نلاحظ من خلال الشكل أنه لا توجد جذور وحدة أكبر من الواحد حيث يتضح أن جميع المتغيرات داخل حدود الدائرة وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي المقدر مستقر.

5-2- دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR بين المتغيرين ER و EG

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلات النموذج نستعمل اختبار LM test على النموذج للتأكد من عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (20.3): نتائج اختبار **LM Test** بين المتغيرين **ER** و **EG**

VAR Residual Serial Correlation LM Test		
lag	LM stat	prob
1	2.15	0.7080
2	1.82	0.6783
3	1.68	0.7939
4	4.31	1.3647

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 24.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية **prob** أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

2-6- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج **VAR** بين المتغيرين **ER** و **EG**

لمعرفة طبيعة السلاسل الزمنية نستخدم اختبار **Jarque_Bera** والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (19.3): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب **Jarque_Bera** بين المتغيرين **ER** و **EG**

Var Residual Normlity Teste			
Orthogonalization Cholesky (Lutkepothl)			
component	Jarque_bera	df	prob
1	1.916	2	0.3836
2	20.95	2	0.0000
joint	22.86	4	0.0001

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 25.

من خلال الجدول يظهر لنا أن القيمة الاحتمالية لإحصائية jaraque_bera تساوي 0.0001 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% وهي ومنه نستنتج أن بواقى نموذج (1) VAR عبارة عن تشويش أبيض وعليه يمكن القول أن النموذج المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة ويمكن الاعتماد عليه في التحليل.

3- تأثير تغيرات سعر الصرف على التضخم

سيتم معرفة أثر تغير سعر الصرف على التضخم من خلال إختبار نموذج الإنحدار الذاتي VAR

3-1- صياغة النموذج بين المتغيرين ER و INF

لعرض هذه الدراسة سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف و التضخم على النحو التالي:

$$INF_t = a_0 + a_1ER_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

t الفترة ما بين 1990 إلى 2015

وأن العلاقة بين النمو الإقتصادي و سعر الصرف عبارة عن دالة على شكل:

$$INF_t = f(ER_t)$$

3-2- تحديد درجة التأخير نموذج الإنحدار الذاتي بين المتغيرين ER و INF

لتقدير النموذج VAR بين المتغيرين ER و INF لابد من تحديد فترات الإبطاء المثلى حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل قيمتين بالنسبة للمعيارين Schwarz ، Akaike وكذلك أقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير.

من خلال الخمس معايير المبينة في الملحق رقم 26 نلاحظ أنه سيتم إختيار درجة الإبطاء Lag=1 ، وبالتالي يتم تقدير نموذج VAR بدجة واحدة.

3-3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و INF

بعد تحديد درجة التأخير بفترة واحدة فالجدول الموالي يبين نموذج الإنحدار الذاتي VAR

الجدول رقم (20.3): نموذج الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و INF

Vector Autoregression Estimates		
Vector Autoregression Estimates		
Date: 05/01/19 Time: 12:26		
Sample (adjusted): 1991 2015		
Included observations: 25 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	INF	ER
INF(-1)	0.378670 (0.14234) [2.66038]	0.012716 (0.20019) [0.06352]
ER(-1)	-0.278122 (0.06834) [-4.06985]	0.908766 (0.09611) [9.45522]
C	22.59750 (5.43344) [4.15897]	9.010946 (7.64184) [1.17916]
R-squared	0.845460	0.921518
Adj. R-squared	0.831410	0.914383
Sum sq. resids	374.6046	741.0023
S.E. equation	4.126437	5.803613
F-statistic	60.17877	129.1588
Log likelihood	-69.31090	-77.83756
Akaike AIC	5.784872	6.467005
Schwarz SC	5.931137	6.613270
Mean dependent	9.168000	64.94560
S.D. dependent	10.04986	19.83435

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

وللتأكد من القيم الجدولية نلاحظ من خلال الملحق رقم 27، أن قيمة الإحتمال الحرج (F-statistic) Prob تساوي 0.0000 يعني أنه أصغر من 0.000 أي أن F أكبر من القيمة الجدولية وهذا ما يؤكد أن النموذج مقبول إحصائياً.

التفسير الاحصائي

- من خلال اختبار نموذج VAR :
- نسبة التغير في سعر الصرف وتأثيراتها على التضخم تعتبر جيدة وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد $R^2=0,8454$ وهذا يدل على أن سعر الصرف يفسر التضخم بنسبة 84,54 % ، أي أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية ؛
- كما بلغ معامل التحديد المعدل 0,8314 مما يعني أن التضخم يفسر بنسبة 83,14 % بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات ؛
- كما أن للنموذج معنوية احصائية من خلال إحصائية فيشر $F_{cal}= 60,17$ أكبر من القيمة المحدولة و بالتالي النموذج مقبول احصائيا؛
- نلاحظ أن سعر الصرف يؤثر على التضخم لأن قيمة $prob= 0,0005$ أقل من 0,05؛
- معنوية الثابت لان قيمة $prob= 0,0004$ أقل من 0,05؛
- قيمة داربن واتسن $DW=1,85$ تدل على أنه لا وجود لإرتباط ذاتي بين الأخطاء.
- كما نلاحظ أن التضخم للسنة السابقة $t-1$ يؤثر على التضخم للسنة الحالية t وذلك لأن $prob=0,0014$ وهي أقل من 0,05.

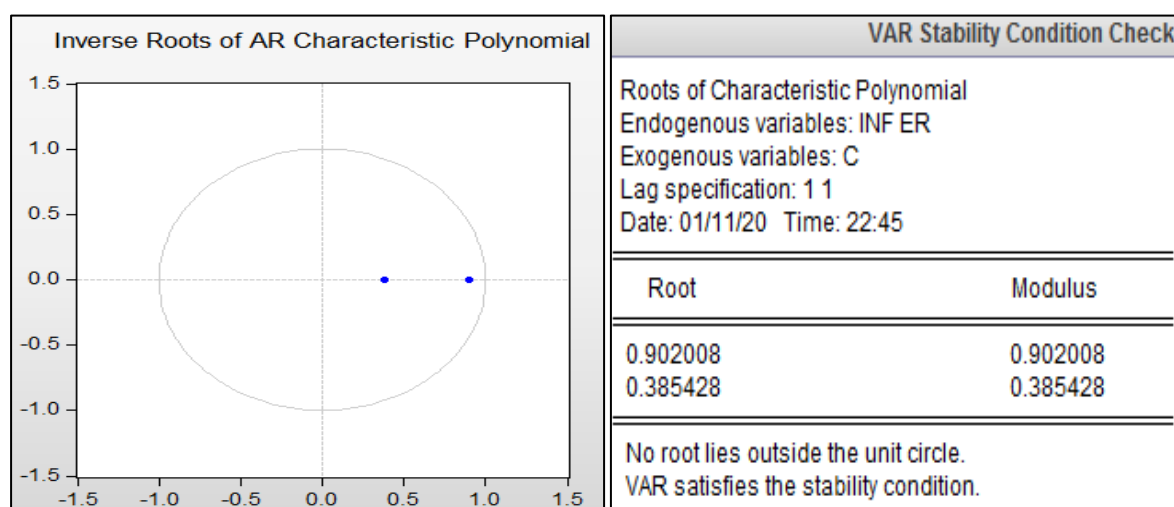
التفسير الإقتصادي

- تبين نسبة معامل التحديد المعدل أن التضخم تفسر بنسبة عالية حوالي 83% من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف و الباقي بنسبة 17% تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج ؛
- منطقية إشارة الحد الثابت فمن المفترض أن يكون معدل التضخم قيم موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات الاخرى في النموذج؛
- العلاقة بين سعر الصرف و التضخم علاقة عكسية وهي لا يتوافق مع الناحية الإقتصادية القائلة أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع التضخم.

3-4- دراسة استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و INF

لاختبار مدى استقرارية النموذج تم اختبار الجدور متعددة الحدود ، وطبقا لهذا الاختبار فإن الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم تكن هناك جدور تساوي الواحد، و الجدول مع الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (22.3): نتائج اختبار إستقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و INF



المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

نلاحظ من خلال الشكل أنه لا توجد جدور وحدة أكبر من الواحد حيث يتضح أن جميع المتغيرات داخل حدود الدائرة وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي المقدر مستقر.

3-5- دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR بين المتغيرين ER و INF

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلات النموذج نستعمل اختبار LM test على النموذج للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (21.3): نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و INF

VAR Residual Serial Correlation LM Test		
lag	LM stat	prob
1	4.27	0.37
2	1.47	0.83
3	3.64	0.45
4	1.30	0.86

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 28.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية prob أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل فرضية عدم القائلة عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي.

3-6- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج VAR بين المتغيرين ER و INF

لمعرفة طبيعة السلاسل الزمنية نستخدم اختبار jaraque_bera والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (22.3): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jaraque_bera بين المتغيرين ER و INF

Var Residual Normlity Teste Orthogonalization Cholesky (Lutkepothl)			
component	Jaraque_bera	df	prob
1	0.16	2	0.9199
2	14.24	2	0.0008
joint	14.40	4	0.0061

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 29.

من خلال الجدول يظهر لنا أن القيمة الاحتمالية لإحصائية jaraque_bera تساوي 0.061 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % إذا يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة اللبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4- تأثير تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة

سيتم معرفة أثر تغير سعر الصرف على الموازنة العامة من خلال اختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR .

4-1- صياغة النموذج بين المتغيرين ER و GB

لعرض هذه الدراسة سنستخدم نموذج إنحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة على

$$GB = a_0 + a_1ER_t + \varepsilon_t \quad \text{النحو التالي:}$$

حيث أن :

t الفترة ما بين 1990 إلى 2015

وأن العلاقة بين النمو الإقتصادي و سعر الصرف عبارة عن دالة على شكل:

$$GB_t = f(ER_t)$$

4-2- تحديد درجة التأخير نموذج الإنحدار الذاتي بين المتغيرين ER و GB

لتقدير النموذج VAR بين المتغيرين ER و GB لابد من تحديد فترات الإبطاء المثلى حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل قيمتين بالنسبة للمعيارين Akaike ، Schwarz وكذلك أقل قيمة بالنسبة لباقي المعايير.

و من خلال الخمس معايير المبينة في الملحق رقم 30 نلاحظ أنه سيتم اختيار درجة الإبطاء Lag=1 ، وبالتالي يتم تقدير نموذج VAR بدجة واحدة.

3-4- تقدير نموذج الإنحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و GB

بعد تحديد درجة التأخير بفترة واحدة فالجدول الموالي يبين نموذج الإنحدار الذاتي VAR
الجدول رقم (23.3): نموذج الإنحدار الذاتي VAR بين المتغيرين ER و GB

Vector Autoregression Estimates		
Vector Autoregression Estimates		
Date: 01/11/20 Time: 23:11		
Sample (adjusted): 1991 2015		
Included observations: 25 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	GB	ER
GB(-1)	0.760829 (0.22441) [3.39035]	-0.752490 (0.24042) [-3.12996]
ER(-1)	-0.008600 (0.04471) [-0.19237]	0.935964 (0.04790) [19.5420]
C	0.183896 (2.84769) [0.06458]	8.350809 (3.05079) [2.73727]
R-squared	0.349000	0.945688
Adj. R-squared	0.289819	0.940751
Sum sq. resids	446.7884	512.7908
S.E. equation	4.506502	4.827906
F-statistic	5.897094	191.5348
Log likelihood	-71.51358	-73.23587
Akaike AIC	5.961086	6.098869
Schwarz SC	6.107351	6.245134
Mean dependent	0.553200	64.94560
S.D. dependent	5.347551	19.83435

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

وللتأكد من القيم الجدولية نلاحظ من خلال الملحق رقم 31 أن قيمة الإحتمال الحرج $\text{Prob}(F\text{-statistic})$ تساوي 0.008 يعني أنه أصغر من 0.05 أي أن F أكبر من القيمة الجدولية وهذا ما يؤكد أن النموذج مقبول إحصائياً.

التفسير الاحصائي

- من خلال اختبار نموذج VAR :
- نسبة التغير في سعر الصرف وتأثيراتها على الميزانية العامة ضعيفة وذلك تبعا لقيمة معامل التحديد $R^2=0,3490$ ، وهذا يدل على أن سعر الصرف يفسر الميزانية العامة بنسبة 34,90 % ، أي أن للنموذج قدرة تفسيرية ضعيفة ؛
- كما بلغ معامل التحديد المعدل 0,2898 مما يعني أن رصيد الميزانية العامة يفسر بنسبة 28,98 % بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات ؛
- كما أن للنموذج معنوية إحصائية من خلال إحصائية فيشر $F_{cal}= 5,89$ أكبر من القيمة الجدولة وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا؛
- عدم معنوية الثابت لان قيمة $prob= 0,94$ أكبر من 0,05؛
- قيمة دارين واتسن $DW=1,83$ تدل على أنه لا وجود لإرتباط ذاتي بين الأخطاء.

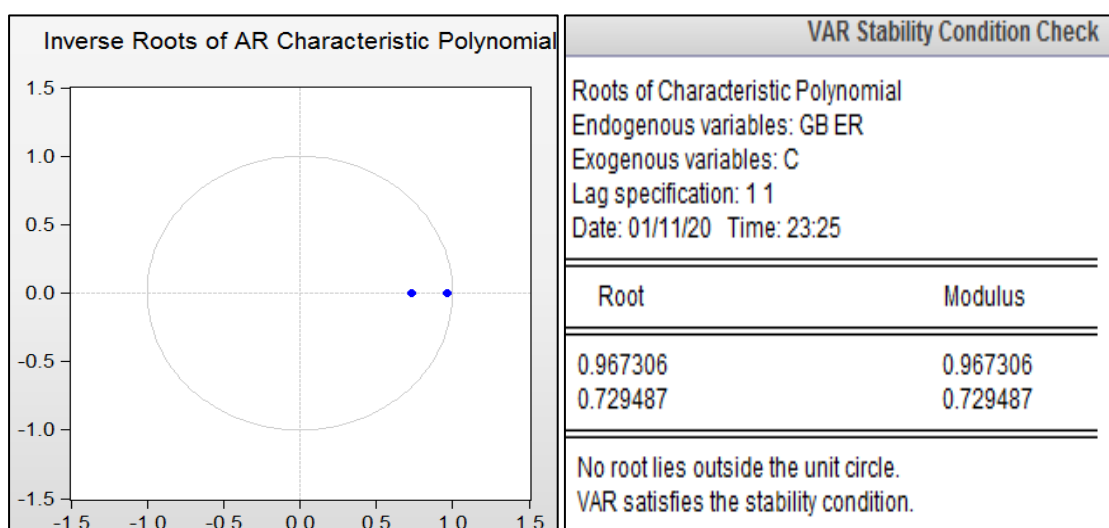
التفسير الإقتصادي

- تبين نسبة معامل التحديد المعدل أن رصيد الميزانية العامة يفسر بنسبة ضعيفة بسبب التغيرات التي تحدث في سعر الصرف للدينار الجزائري و أن هناك متغيرات أخرى تؤثر في الرصيد لم تدخل في النموذج؛
- منطقية إشارة الحد الثابت فمن المفترض أن يكون معدل الميزانية العامة قيم موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات الأخرى في النموذج؛
- العلاقة بين سعر الصرف و الميزانية العامة علاقة عكسية وهو يتوافق من الناحية الإقتصادية فإرتفاع سعر الصرف يؤدي ذلك الى إنخفاض الأسعار وقيمة الصادرات، وبالتالي إنخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات ثم إزدياد العجز في الموازنة العامة.

4-4- دراسة استقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و GB

لاختبار مدى إستقرارية النموذج تم إختبار الجذور متعددة الحدود ، وطبقا لهذا الاختبار فإن الإنحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم تكن هناك جذور تساوي الواحد، و الجدول مع الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3.23): نتائج اختبار إستقرارية نموذج VAR بين المتغيرين ER و GB



المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

نلاحظ من خلال الشكل أنه لا توجد جذور وحدة أكبر من الواحد حيث يتضح أن جميع المتغيرات داخل حدود الدائرة وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي المقدر مستقر.

4-5- دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR بين المتغيرين ER و GB

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات النموذج نستعمل اختبار LM test على النموذج للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (24.3): نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و GB

VAR Residual Serial Correlation LM Test		
lag	LM stat	prob
1	0.11	0.99
2	3.42	0.49
3	2.22	0.69
4	1.92	0.74

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 32.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيم الاحتمالية prob أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل فرضية عدم القائلة عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي.

4-6- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج VAR بين المتغيرين ER و GB

لمعرفة طبيعة السلاسل الزمنية نستخدم إختبار jaraque_bera والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (25.3): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jaraque_bera بين المتغيرين ER و GB

Var Residual Normlity Teste Orthogonalization Cholesky (Lutkepothl)			
component	Jaraque_bera	df	prob
1	0.65	2	0.72
2	0.84	2	0.65
joint	1.49	4	0.82

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 33.

من خلال الجدول يظهر لنا أن القيمة الاحتمالية لإحصائية jaraque_bera تساوي 0.82 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% إذا يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة اللبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الخامس: اختبار السببية

في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية بين المتغير مستقل والمتغيرات التابعة ، حيث يستخدم نموذج جرانجر لقياس وجود العلاقة بين متغيرين ، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء معنوية النموذج (الاحتمالية)، إذا كان الاحتمال الحرج Prob أكبر بكثير من مستويات المعنوية المتعارف عليها وهي 1%، 5%، 10%، هنا نقبل الفرضية الصفرية وذلك يعني عدم وجود سببية حسب جرانجر.

1- اختبار جرانجر للسببية بين ER و BC

لدينا الجدول التالي الذي يوضح نتائج الاختبار المتحصل عليها من إختبار السببية بدرجة تأخير $P=1$.

الجدول رقم (26.3): نتائج اختبار جرانجر للسببية بين ER و BC

القرار	الاحتمال الحرج	F المحسوبة	الفرضية الصفرية
عدم وجود سببية	0,8764	0,0247	ER لا تسبب في BC
عدم وجود سببية	0,0818	3,3261	BC لا تسبب في ER

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج *EViews. 10* الملحق رقم 34

تشير نتائج التقدير أن الإحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 0,05 ومنه نقبل الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات المتمثلة في الإنحدار الذاتي، أي أن التغيرات في سعر الصرف لا تسبب في رصيد الميزان التجاري لأن إحصائية F بلغت (0,0247) بإحتمال قدره

87,64% ، كما أن التغيرات في الميزان التجاري لا تسبب في سعر الصرف، مما يعني عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والميزان التجاري في كلا الإتجاهين، أي أن التخفيضات التي تمت على مستوى الدينار الجزائري لم يكن لها تأثير كبير على الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات في الجزائر .

2- اختبار جرانجر للسببية بين ER و EG

لدينا الجدول التالي الذي يوضح نتائج الاختبار المتحصل عليها من إختبار السببية:

الجدول رقم (27.3) : نتائج اختبار جرانجر للسببية بين ER و EG

القرار	الاحتمال الحرج	F المحسوبة	الفرضية الصفرية
وجود سببية	0,0013	13,6894	ER لا تسبب في EG
عدم وجود سببية	0,2076	1,6857	EG لا تسبب في ER

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج *EViews. 10* الملحق رقم 34

أما عن السببية بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات وفق الإنحدار الذاتي و بالتالي سعر الصرف يسبب في معدل النمو الإقتصادي لأن الإحصائية F بلغت (13,6894) بإحتمال قدره 0,0013 أقل من 0.05 عند مستوى معنوية ، أما النمو الإقتصادي لا يسبب في التغيرات في سعر الصرف لأن الإحتمال قدره 0,2076 عند مستوى معنوية 5% ، أي أن التغيرات في النمو الإقتصادي لا تؤثر في سعر الصرف بينما التغيرات في سعر الصرف تؤثر على النمو الإقتصادي.

3- اختبار جرانجر للسببية بين ER و INF

لدينا الجدول التالي الذي يوضح نتائج الاختبار المتحصل عليها من إختبار السببية

الجدول رقم (28.3): نتائج اختبار جرانجر للسببية بين ER و INF

القرار	الاحتمال الحرج	F المحسوبة	الفرضية الصفرية
وجود سببية	0,0005	16,5637	ER لا تسبب في INF
عدم وجود سببية	0,9499	0,0040	INF لا تسبب في ER

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج *EViews. 10* الملحق رقم 34

بالنسبة للسببية بين سعر الصرف والتضخم نلاحظ أن الإحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر أقل من 0,05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات وفق الإنحذار الذاتي، و بالتالي تحركات سعر الصرف تسبب تحركات في التضخم لأن الإحصائية F بلغت (16,5637) بإحتمال قدره 0,0005 عند مستوى معنوية، كما أن معدل التضخم لا يسبب في التغيرات في سعر الصرف لأن الإحتمال قدره 0,9499 عند مستوى معنوية 5%، أي أن التغيرات في التضخم لا تؤثر في سعر الصرف بينما التغيرات في سعر الصرف تؤثر على التضخم.

4- اختبار جرانجر للسببية بين ER و GB

لدينا الجدول التالي الذي يوضح نتائج الاختبار المتحصل عليها من إختبار السببية

الجدول رقم (29.3): نتائج اختبار جرانجر للسببية بين ER و GB

القرار	الاحتمال الحرج	F المحسوبة	الفرضية الصفرية
عدم وجود سببية	0.8492	0.037	ER لا تسبب في GB
وجود سببية	0.0049	9.796	GB لا تسبب في ER

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج *EViews. 10* الملحق رقم 34

نلاحظ من خلال نتائج اختبار جرانجر للسببية بين ER و GB أن الإحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 0,05 ومنه نرفض الفرض البديل نقبل فرضية العدم الذي ينص على عدم وجود سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات وفق الإنذار الذاتي، و بالتالي تحركات سعر الصرف لا تسبب تحركات في الميزانية العامة لأن الإحصائية F بلغت (0,037) بإحتمال قدره 0,8492 عند مستوى معنوية، كما أن رصيد الميزانية العامة يسبب في التغيرات في سعر الصرف لأن الإحتمال قدر ب 0,0049 عند مستوى معنوية 5%، يعني أن التغيرات في رصيد الميزانية العامة تؤثر في سعر الصرف بينما التغيرات في سعر الصرف لا تؤثر على الميزانية العامة.

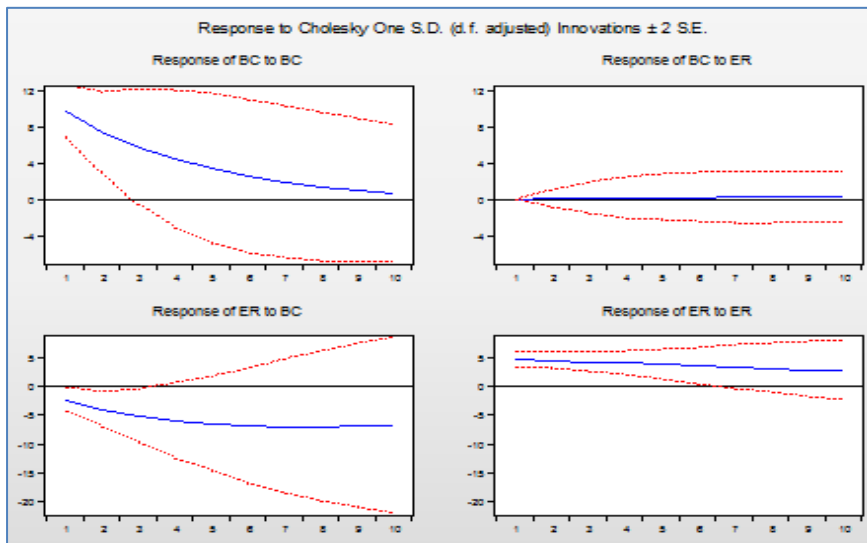
الفرع السادس: اختبار دالة الإستجابة لردة الفعل

يعني هذا الاختبار تتبع المسار الزمني للمتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية إستجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في متغير من متغيرات النموذج.

1- تحليل دالة الإستجابة لردة الفعل بين سعر الصرف و الميزان التجاري

يمثل الشكل الموالي دوال الاستجابة لردة الفعل بين المتغيرين ER و BC.

الشكل رقم (24.3): دوال استجابة ردة الفعل بين ER و BC



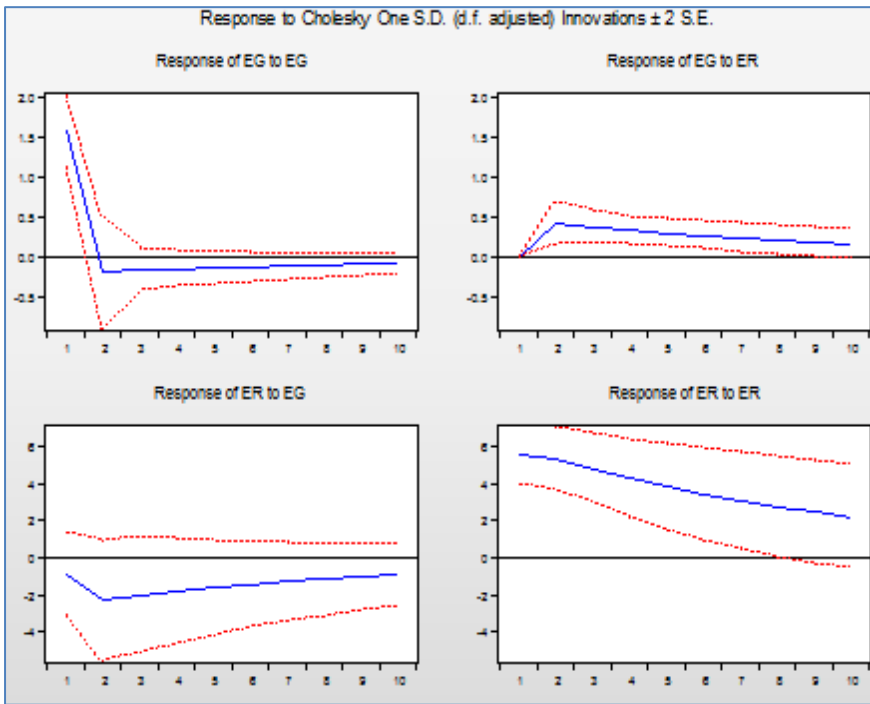
المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

يتم اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع استجابة مستوى رصيد الميزان التجاري للتغير في سعر الصرف، ومن خلال الشكل رقم (24.3) الذي يبين دوال استجابة ردة الفعل ، نلاحظ أن إستجابة رصيد الميزان التجاري لأي تغير في سعر الصرف كانت بمعدلات متناقصة خاصة خلال السنة الثانية و الثالثة، كما يتبين أنه كلما زادت الصدمة في سعر الصرف تؤثر بشكل سلبي على الميزان التجاري فيبدأ بالتناقص مما يدل على أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، وما نلاحظه أيضا من خلال الملحق رقم 35، أنه عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة BC خلال الفترة الأولى بمقدار 9.71 فإن ذلك لم يؤدي إلى أي تغير في ER خلال نفس الفترة لكن خلال الفترة الثانية إنخفض مقدار الصدمة BC إلى 7.54، ليستمر في التأثيرات حسب طبيعة الصدمة.

2- تحليل دالة الإستجابة لردة الفعل بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي

يمثل الشكل الموالي دوال الاستجابة لردة الفعل بين المتغيرين ER و EG.

الشكل رقم (25.3): دالة الإستجابة لردة الفعل بين ER و EG



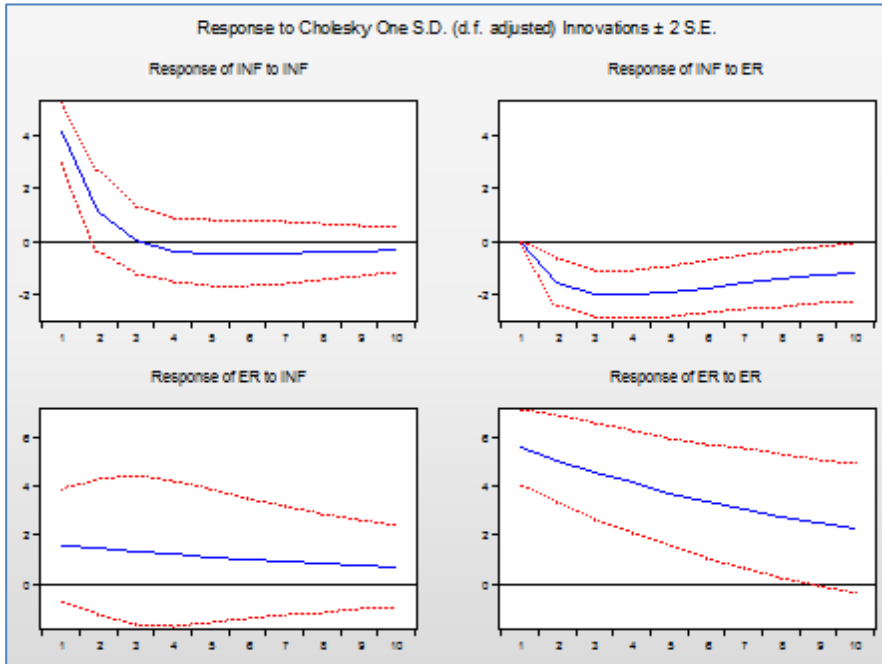
المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

يتم اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع استجابة مستوى النمو الإقتصادي للتغير في سعر الصرف، ومن خلال الشكل رقم (25.3) الذي يبين دوال استجابة ردة الفعل ومن خلال الملحق رقم 36 أنه عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة EG خلال الفترة الأولى بمقدار 1.598 فإن ذلك لم يحدث أي تغير في المتغيرة ER خلال نفس الفترة حيث أن أثرها منعدم في بداية الفترة ثم يبدأ يزداد على نحو متصاعد في الفترات التي تليها، ففي الفترة الثانية لوحظ عند احداث الصدمة في متغيرة النمو الاقتصادي EG بقيمة -0.187- فإن ارتفاع مقدار الصدمة في سعر الصرف إلى 0.426 خلال نفس الفترة لكن خلال الفترات الأخرى لوحظ إرتفاع في إحداث الصدمات في متغيرة النمو الإقتصادي من الفترة الثالثة إلى الفترة العاشرة مؤدية بإرتفاع استجابة الصدمات على مستوى سعر الصرف أي كلما نقصت الصدمة في المتغيرة النمو انخفضت الاستجابة في سعر الصرف وهو ما يؤكد على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية .

3- تحليل دالة الإستجابة لردة الفعل بين سعر الصرف و التضخم

يمثل الشكل الموالي دوال الاستجابة لردة الفعل بين المتغيرين ER و INF.

الشكل رقم (26.3): دالة الإستجابة لردة الفعل بين ER و INF



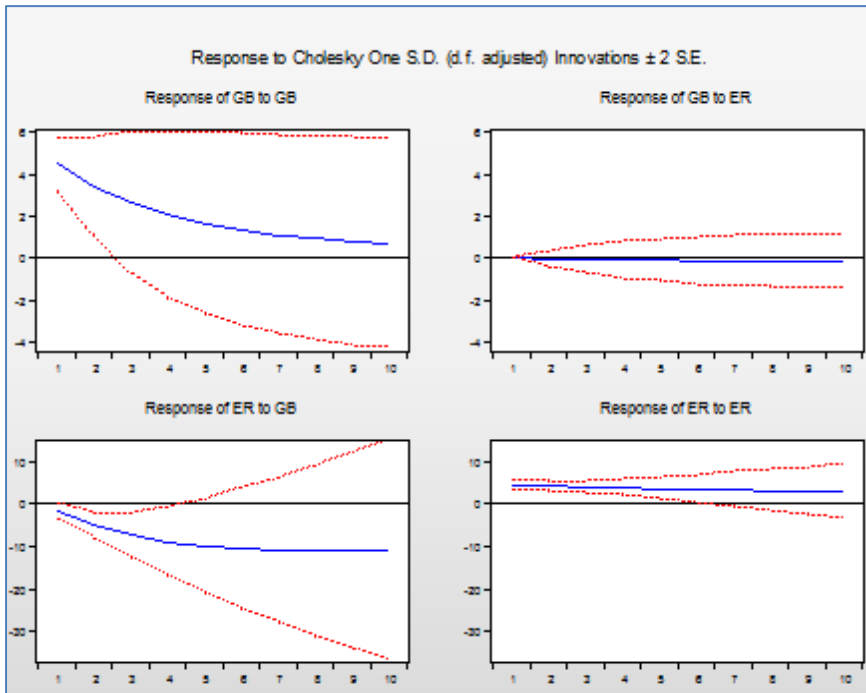
المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

يتم اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع إستجابة مستوى التضخم للتغير في سعر الصرف، ومن خلال الشكل رقم (26.3) الذي يبين دوال إستجابة ردة الفعل، ومن خلال الملحق رقم 37 عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة التضخم INF خلال الفترة الأولى بمقدار 4.126 فإن ذلك لم يحدث إلى أي تغير في المتغيرة ER خلال نفس الفترة ، و في الفترة الثانية لوحظ انخفاض إحداث الصدمة في متغيرة التضخم بقيمة 1.125 فإنخفض مقدار الصدمة في سعر الصرف إلى -1.553 خلال نفس الفترة ، أما باقي الفترات تشهد تذبذب في المتغيرة سعر الصرف ER وكذا في إستجابة الصدمة للتضخم، وعليه يمكن القول أن تغير الصدمات عبر الفترات يؤثر في المتغيرات حسب طبيعة الصدمة، أي كلما نقصت الصدمة في المتغيرة التضخم إنخفضت الإستجابة في سعر الصرف وهو ما يؤكد على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية .

4- تحليل دالة الإستجابة لردة الفعل بين سعر الصرف و الموازنة العامة

يمثل الشكل الموالي دوال الإستجابة لردة الفعل بين المتغيرين ER و GB.

الشكل رقم (27.3): دالة الإستجابة لردة الفعل بين ER و GB



المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

ومن خلال الشكل رقم (27.3) الذي يبين دوال إستجابة ردة الفعل بين المتغير ER و GB، ومن خلال الملحق رقم 38 نلاحظ أنه عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة الميزانية العامة خلال الفترة الأولى بمقدار 4.506 فإن ذلك لم يحدث إلى أي تغير في المتغيرة ER خلال نفس الفترة، و في الفترة الثانية لوحظ انخفاض إحداث الصدمة في متغيرة الميزانية بقيمة 3.444 فإنخفاض مقدار الصدمة في سعر الصرف إلى -0.03 خلال نفس الفترة، أما باقي الفترات تشهد تذبذب في المتغيرة سعر الصرف ER وكذا في إستجابة الصدمة في الميزانية العامة، وعليه يمكن القول أن تغير الصدمات عبر الفترات يؤثر في المتغيرات حسب طبيعة الصدمة.

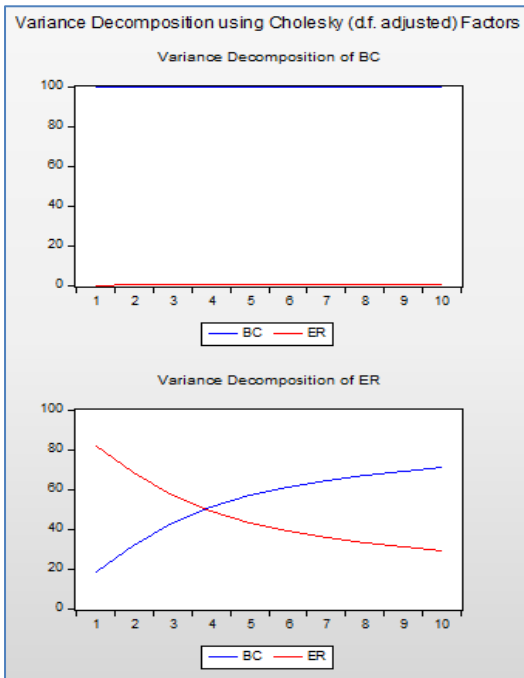
الفرع السابع: اختبار مكونات التباين

تستخدم أداة تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج و الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير ذاته في المتغيرات الأخرى في نموذج VAR.

1- اختبار مكونات التباين بين سعر الصرف و الميزان التجاري

عند إستخدامنا للنموذج تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول و الشكل التالي:

الجدول رقم(30.3): مكونات التباين بين ER و BC الشكل رقم(28.3): منحنى التباين بين ER و BC



Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors			
Variance Decomposition of BC:			
Period	S.E.	BC	ER
1	9.712262	100.0000	0.000000
2	12.29627	99.99577	0.004231
3	13.60420	99.98622	0.013785
4	14.31626	99.97182	0.028179
5	14.71083	99.95339	0.046613
6	14.92829	99.93191	0.068089
7	15.04573	99.90846	0.091543
8	15.10760	99.88404	0.115960
9	15.13760	99.85954	0.140457
10	15.15190	99.83567	0.164327
Variance Decomposition of ER:			
Period	S.E.	BC	ER
1	5.409598	18.02228	81.97772
2	8.174690	31.81940	68.18060
3	10.63914	42.72649	57.27351
4	12.90855	50.82618	49.17382
5	14.98894	56.79785	43.20215
6	16.87724	61.25042	38.74958
7	18.57525	64.62564	35.37436
8	20.09029	67.22780	32.77220
9	21.43361	69.26545	30.73455
10	22.61864	70.88310	29.11690

Cholesky Ordering: BC ER

المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

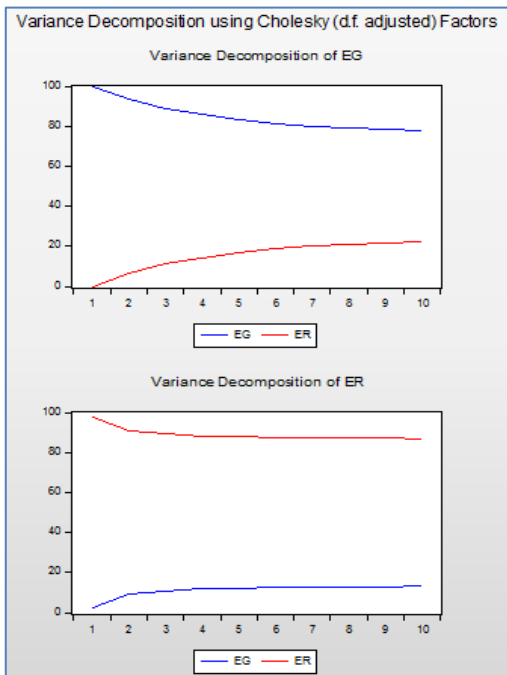
المصدر: مخرجات برنامج EViews.10

يبين جدول وشكل مكونات التباين بين ER و BC نتائج التحليل الخاص بمتغيرة الميزان التجاري المتأتي من الصدمات لمتغيرة سعر الصرف فالعمود الثاني من الجدول يمثل الخطأ المعياري أما الأعمدة الأخرى فتعطي النسبة من التباين فنلاحظ أن متغير الميزان التجاري BC يفسر ب 100% من أخطاء التباين خلال الفترة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه ، حيث تأخذ هذه النسبة في التراجع إلى 99,99% من أخطاء التباين في الفترة الثانية وتبدأ هذه النسبة بالتناقص لتصل إلى 99,83% بعد مرور 10 سنوات أي في الفترة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير التباين في مستوى رصيد ميزان التجاري بالتغير في سعر صرف العملة المحلية ، نلاحظ أن نسبة التفسير ضعيفة في السنة الخامسة إذ حققت بذلك 0,046، وبعدها ارتفعت أهميتها لتبلغ قدرتها التفسيرية إلى 0,1643 في الفترة العاشرة، ومن خلال هذا التحليل نجد أن مساهمة سعر الصرف في تفسير خطأ التنبؤ لرصيد الميزان التجاري لفترة مستقبلية بعشر سنوات كانت ضعيفة جدا حوالي 0.17%، وبالتالي تفسر محدودية قدرة تخفيض قيمة العملة أو التغير في سعر الصرف في التأثير على الميزان التجاري.

2- اختبار مكونات التباين بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي

عند استخدامنا للنموذج تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول و الشكل التالي:

الجدول رقم (31.3): مكونات التباين بين ER و EG الشكل رقم(29.3): منحني التباين بين ER و EG



Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors			
Variance Decomposition of EG:			
Period	S.E.	EG	ER
1	1.598071	100.0000	0.000000
2	1.664438	93.44899	6.551010
3	1.714795	88.92734	11.07266
4	1.754079	85.66716	14.33284
5	1.784912	83.25767	16.74233
6	1.809223	81.44410	18.55590
7	1.828457	80.06024	19.93976
8	1.843713	78.99319	21.00681
9	1.855840	78.16379	21.83621
10	1.865493	77.51507	22.48493
Variance Decomposition of ER:			
Period	S.E.	EG	ER
1	5.593792	2.322659	97.67734
2	8.066809	9.102328	90.89767
3	9.596216	10.92551	89.07449
4	10.66390	11.76098	88.23902
5	11.44727	12.23110	87.76890
6	12.03785	12.52653	87.47347
7	12.49064	12.72521	87.27479
8	12.84170	12.86502	87.13498
9	13.11604	12.96654	87.03346
10	13.33165	13.04197	86.95803

Cholesky Ordering: EG ER

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

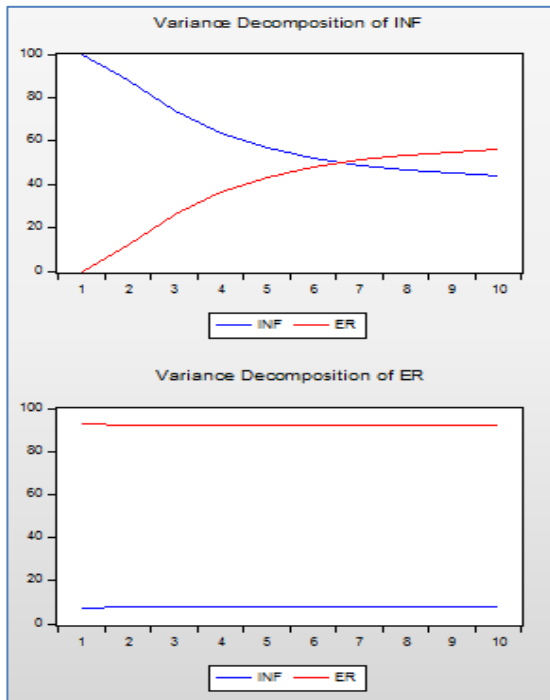
المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

من خلال ماسبق نلاحظ أن متغيرة النمو الإقتصادي EG يفسر ب 100% من أخطاء التباين خلال الفترة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه ، حيث تأخذ هذه النسبة في التراجع إلى 93,44 % من أخطاء التباين في الفترة الثانية وتبدأ هذه النسبة بالتناقص لتصل إلى 77,51 % بعد مرور 10 سنوات أي في الفترة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير التباين في مستوى نسبة النمو الإقتصادي بالتغير في سعر صرف العملة المحلية ، نلاحظ أن نسبة التفسير ضعيفة إذ بلغت 6,55 في الفترة الثانية ثم إرتفعت قليلا إلى 16,64 في الفترة الخامسة ، وبعدها إرتفعت أهميتها لتبلغ قدرتها التفسيرية إلى 22,48 في الفترة العاشرة، وبالتالي تفسر محدودية قدرة التغير في سعر الصرف في التأثير على النمو الإقتصادي.

3- اختبار مكونات التباين بين سعر الصرف و التضخم

نتائج إختبار مكونات التباين بين المتغيرين مبينة في الجدول و الشكل الموالي:

الجدول رقم(32.3): مكونات التباين بين ER و INF الشكل رقم(30.3): منحى التباين بين ER و INF



Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors			
Variance Decomposition of INF:			
Period	S.E.	INF	ER
1	4.126437	100.0000	0.000000
2	4.550821	88.34022	11.65978
3	4.971177	74.03292	25.96708
4	5.384604	63.57860	36.42140
5	5.738803	56.68488	43.31512
6	6.026031	52.08242	47.91758
7	6.254997	48.89859	51.10141
8	6.436995	46.61983	53.38017
9	6.581947	44.94300	55.05700
10	6.697770	43.68216	56.31784

Variance Decomposition of ER:			
Period	S.E.	INF	ER
1	5.803613	7.316791	92.68321
2	7.851801	7.546002	92.45400
3	9.198139	7.679873	92.32013
4	10.16622	7.761981	92.23802
5	10.89167	7.814832	92.18517
6	11.44841	7.850379	92.14962
7	11.88228	7.875209	92.12479
8	12.22397	7.893102	92.10690
9	12.49510	7.906325	92.09367
10	12.71143	7.916294	92.08371

Cholesky Ordering: INF ER

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

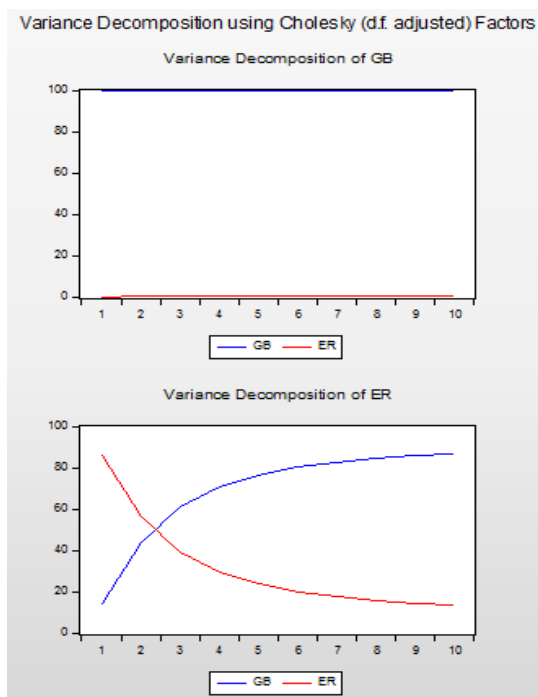
المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

أظهرت نتائج اختبار مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (32.3) أن متغيرة التضخم INF تفسر ب 100% من أخطاء التباين خلال الفترة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه، حيث تأخذ هذه النسبة في التراجع إلى 88,34% من أخطاء التباين في الفترة الثانية وتبدأ هذه النسبة بالتناقص لتصل إلى 56,68% في الفترة الخامسة ثم إلى 43,68% بعد مرور 10 سنوات أي في الفترة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير التباين في مستوى نسبة التضخم بالتغير في سعر صرف العملة المحلية ، نلاحظ أن نسبة التفسير قدرت ب 11,65 في الفترة الثانية ثم إرتفعت إلى 43,31% في الفترة الخامسة ، وبعدها إرتفعت أهميتها لتبلغ قدرتها التفسيرية إلى 56,31% في الفترة العاشر فمن خلال هذا التحليل نجد أن مساهمة سعر الصرف في تفسير خطأ التنبؤ بمعدلات التضخم لفترة تقدر ب عشر سنوات كانت متوسطة بنسبة 56.32% .

4- اختبار مكونات التباين بين سعر الصرف و الموازنة العامة

نتائج إختبار مكونات التباين بين المتغيرين مبينة في الجدول و الشكل الموالي:

الجدول رقم (33.3): مكونات التباين بين ER و GB الشكل رقم (31.3): منحني التباين بين ER و GB



Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors			
Variance Decomposition of GB:			
Period	S.E.	GB	ER
1	4.506502	100.0000	0.000000
2	5.672128	99.99540	0.004603
3	6.267023	99.98537	0.014625
4	6.606957	99.97082	0.029184
5	6.814635	99.95279	0.047211
6	6.948465	99.93236	0.067642
7	7.038977	99.91047	0.089528
8	7.103050	99.88791	0.112090
9	7.150402	99.86527	0.134730
10	7.186812	99.84299	0.157010

Variance Decomposition of ER:			
Period	S.E.	GB	ER
1	4.827906	14.10334	85.89666
2	8.169248	43.71804	56.28196
3	11.67953	61.03445	38.96555
4	15.14703	70.71958	29.28042
5	18.43937	76.49762	23.50238
6	21.49801	80.19085	19.80915
7	24.30543	82.69126	17.30874
8	26.86535	84.46384	15.53616
9	29.19176	85.76763	14.23237
10	31.30312	86.75571	13.24429

Cholesky Ordering: GB ER

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

من خلال ما سبق نلاحظ أن متغيرة الميزانية العامة GB تفسر ب 100% من أخطاء التباين خلال الفترة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه ، حيث تأخذ هذه النسبة في التراجع إلى 99,99% من أخطاء التباين في الفترة الثانية وتبدأ هذه النسبة بالتناقص تدريجياً و بنسب ضعيفة لتصل إلى 99,98% بعد مرور 10 سنوات أي في الفترة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير التباين في مستوى رصيد الميزانية العامة بالتغير في سعر صرف العملة المحلية ، نلاحظ أن نسبة التفسير ضعيفة إذ بلغت 0,004 في الفترة الثانية ثم إرتفعت قليلاً إلى 0,04 في الفترة الخامسة ، وبعدها إرتفعت أهميتها لتبلغ قدرتها التفسيرية إلى 0,15 في الفترة العاشرة، وبالتالي تفسر محدودية قدرة التغير في سعر الصرف في التأثير على الميزانية العامة، أي أن مساهمة سعر الصرف في تفسير خطأ التنبؤ للميزانية العامة لفترة تقدر ب عشر سنوات كانت جد ضعيفة قدرت بنسبة 0.16%.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

في هذا المطلب سيتم إستعراض أهم النتائج المتوصل إليها، من خلال دراستنا من خلال الآتي:

✓ يتبين من خلال اختبار جدر الوحدة أي إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ، أن سعر الصرف مستقرة من الدرجة الثانية أي بعد إجراء الفرق الثاني أما باقي المتغيرات المتمثلة في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي مستقرة من الدرجة الأولى بعد إجراء الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، هذا يعني أن السلاسل غير مستقرة من نفس الدرجة.

✓ وبما أن السلاسل متغيرات الدراسة غير مستقرة من نفس الدرجة لم نتمكن من تحقيق الشرط الضروري لإجراء إختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وبالتالي يؤدي عدم التساوي في درجة الإستقرارية المورو مباشرة إلى إختبار الإنحدار الذاتي VAR بين كل من المتغير المستقل سعر الصرف و المتغيرات التابعة المتمثلة في: الميزان التجاري ، النمو الإقتصادي، التضخم و الموازنة العامة؛

✓ أوضحت النتائج الإحصائية لإختبار الإنحدار الذاتي VAR أنه:

- بعد صياغة النموذج وتحديد درجة الإبطاء بين المتغيرين سعر الصرف والميزان التجاري أثبتت الدراسة القياسية من خلال إختبار الإنحدار الذاتي VAR أن سعر الصرف يفسر الميزان التجاري بنسبة 50,50%، كما بين إختبار Jaraque_bera أن النموذج المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة ويمكن

الاعتماد عليه في التحليل ، حيث تبين أن هناك علاقة طردية بينهما من خلال الإشارة الموجبة على الميزان التجاري و الإشارة الموجبة على سعر الصرف حسب معادلات الانحدار وهذه العلاقة تتوافق مع النظرية الاقتصادية القائلة أن : تخفيض قيمة العملة (إرتفاع سعر الصرف الأجنبي) من شأنه أن يؤدي بتحسين وإرتفاع في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ، كون عملية التخفيض ستزيد من صادرات البلاد و الحد من الواردات في المدى الطويل و بالتالي تحسين العجز المحقق في الميزان التجاري، كما ان نسبة التفسير المحققة من خلال VAR تدل على أن التخفيضات التي تمت على الدينار الجزائري خلال الفترة الدراسية لم يكن تأثيرها كبير و لم تكن وحدها السبب في علاج العجز في الميزان التجاري و إنما هناك متغيرات أخرى ساهمت في تحسين العجز، فسياسة التخفيض لم تكن لها نتائج كبيرة خاصة فيما يخص الصادرات نظرا لعدم توفر شروط نجاح هذه السياسة وهي شرط المرونات كون الجزائر دولة نفطية تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، فلذلك يلزم تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات لنجاح عملية التخفيض، كما يمكننا القول أن إجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية قصد تحسين وضعية ميزان المدفوعات للجزائر لم تكن ناجحة و بالتالي غير فعالة وذلك لظروف طبيعة التجارة الخارجية داخل الوطن.

- بعد صياغة النموذج وتحديد درجة الإبطاء بين المتغيرين سعر الصرف و النمو الإقتصادي أثبتت الدراسة القياسية من خلال إختبار الإنحدار الذاتي VAR أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على النمو الإقتصادي تأثير غير مباشر وبنسبة ضعيفة فحسب معامل التحديد الذي يدل على نسبة الإرتباط بين المتغيرين أن سعر الصرف يفسر النمو الإقتصادي بنسبة 49,57 % ، كما تبين أن هناك علاقة عكسية بينهما وهي تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية فحسب الدراسة النظرية فإن المبالغة في سعر الصرف يحدث إبطاء في النمو الإقتصادي (أي أن إنخفاض في سعر الصرف بدون أن يكون مفردا سيقود إلى تسارع النمو الإقتصادي) ، لوحظ ان انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري يساهم في انخفاض أسعار منتجاتها بالنسبة لمنتجات الدول الأخرى وبالتالي إرتفاع تنافسيتها وهذا ما يؤدي إلى نمو صادراتها، مما يسمح بالإنتعاش الإقتصادي بإستيراد رأس المال الغير منتج محليا، وهو ما يعزز النمو الإقتصادي، أما عند ارتفاع سعر الصرف فإنه يشجع القطاع التقليدي بالإضافة إلى التقلبات الكبيرة لسعر الصرف التي تحتمل وقوع مخاطر التي تصدر عن المصدرين المحليين، كما أن سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من جراء الانفتاح على حركة رؤوس الأموال التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة في ظل نظام الصرف المرن بحكم أن نظام الصرف الثابت يزيد من تعزيز المضاربة، مما يعني أن المعدلات المرتفعة التي حققتها الجزائر لنموها الإقتصادي خلال الفترة الدراسية لم تكن بسبب التغيرات في

سعر صرف عملتها فقط وإنما هناك متغيرات أخرى ساهمت في ذلك خاصة برامج التصحيح الهيكلي التي طبقتها الحكومة سنة 1994 وأيضا ارتفاع أسعار النفط الذي كان له دور في ارتفاع معدل النمو.

- أثبتت الدراسة القياسية من خلال إختبار الإنحدار الذاتي VAR أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر مباشرة على معدلات التضخم حيث بيّنت نسبة معامل التحديد أن التضخم يفسر بنسبة عالية حوالي 84% من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف و الباقي بنسبة حوالي 17% تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، كما تبين أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين وهو ما لا يتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية : أن إرتفاع سعر الصرف يؤدي إلى إرتفاع في معدلات التضخم، مما يتضح أن هناك أسباب أخرى ومتغيرات أخرى تساهم في إنخفاض أو ارتفاع معدلات التضخم، وما رأيناه في دراستنا تذبذب في معدلات التضخم ، حيث أن تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري لم يحسن من وضعية ميزان المدفوعات بل قد يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور مضاعف لقيمة العملة المحلية، مما يزيد الضغوط التضخمية، ويمكن أن تفقد النقود وظيفتها كمخزون للقيمة .

- أثبتت الدراسة القياسية من خلال إختبار الإنحدار الذاتي VAR أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على الميزانية العامة نسبة إلى معامل التحديد الذي يدل على أن سعر الصرف يفسر الميزانية العامة بنسبة 34,90% أي أن للنموذج قدرة تفسيرية ضعيفة؛ فإن سعر الصرف يؤثر على وضعية الموازنة العامة للدولة من خلال بنودها المختلفة، فهو يؤثر على الأجور المحلية من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار في الدولة، فسياسة تخفيض قيمة العملة تمارس تأثيرها على هذه النفقات كلما ازداد اعتماد الدولة على العالم الخارجي في هذا المجال، فتزداد النفقات العامة للدولة، كما تبين أن هناك علاقة عكسية بينهما وهي تتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية فعندما يرتفع سعر الصرف يؤدي ذلك الى إنخفاض الأسعار وقيمة الصادرات، وبالتالي إنخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات و إرتفاع قيمة الإستيرادات وزيادة النفقات على المستوردات وبالتالي إثقال كاهل الموازنة العامة ثم إزدياد العجز في الموازنة العامة.

✓ تشير نتائج السببية وفق جرانجر إلى مايلي:

- عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف و الميزان التجاري في كلا الإتجاهين ، أي أن سعر الصرف لا يسبب الميزان التجاري و الميزان التجاري لا يسبب سعر الصرف ، مما يعني أن علاج اختلال ميزان

المدفوعات لا يتم مباشرة عن طريق التغيرات في سعر الصرف، و أن التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري لا تؤثر على الميزان التجاري الجزائري وذلك لظروف طبيعة تجارتها الخارجية؛

- وجود علاقة سببية في بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي في حين عدم وجودها في الإتجاه المعاكس أي بين النمو الإقتصادي وسعر الصرف ، فهذا الإختبار يؤكد هو الآخر على ضعف التأثير الحاصل بين المتغيرين، حيث أن إنخفاض سعر الصرف في الجزائر لن يقود إلى تسارع النمو الإقتصادي وحده بل أن هناك عوامل أخرى ستزيد من نسبة النمو، كإزدياد حصيلة الصادرات البترولية إضافة إلى قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري إضافة إلى الخدمات التجارية إذ تعد الأكثر مساهمة في النمو حسب محافظ البنك محمد لوكال سنة 2015؛

- وجود علاقة سببية في بين سعر الصرف و التضخم ، بمعنى أن سعر الصرف يسبب ويؤثر في التضخم فحين أن التضخم لا يسبب في سعر الصرف ، لأن أسعار الصرف تتأثر بعوامل سياسية وإقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الإقتصادية هي التضخم ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

- عدم وجود سببية بين سعر الصرف و الميزانية العامة في فحين وجودها في الإتجاه المعاكس، فالتحركات التي تحدث في سعر الصرف لا تسبب تحركات في رصيد الميزانية العامة، و التغيرات التي تحدث في الميزانية العامة تسبب في سعر الصرف هذا ما يؤكد ضعف نسبة التأثير الحاصل بين المتغيرين في الإختبار السابق.

✓ وحسب اختبار الاستجابة لردة الفعل إتضح أن:

- أي تغيير مفاجئ في سعر الصرف يؤثر سلبيًا على رصيد ميزان التجاري، بالرغم من وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وهو ما يعكس ضعف إستجابة رصيد ميزان المدفوعات لأي صدمة في تغيرات سعر صرف العملة المحلية، حسب ما يوضحه الشكل رقم (24.3)؛

- أحداث صدمة في سعر الصرف في الفترة الأولى أثرت سلبيًا على معدل النمو الإقتصادي ثم كان التأثير في باقي الفترات إيجابيًا حسب ما يوضحه الشكل رقم (25.3)، أي كلما نقصت الصدمة في المتغيرة

النمو انخفضت الاستجابة في سعر الصرف أي أن زيادة في سعر الصرف تؤدي إلى الزيادة في معدلات النمو الإقتصادي لكن تبقى الاستجابة بنسبة ضعيفة؛

- من خلال تتبع إستجابة مستوى التضخم للتغير في سعر الصرف نرى أنه عندما تنخفض الصدمات في متغيرة التضخم تؤدي بتناقص في إستجابة الصدمات على مستوى سعر الصرف ؛

- ومن خلال تتبع إستجابة مستوى رصيد الميزانية للتغير في سعر الصرف نلاحظ أنه عند إحداث الصدمات في سعر الصرف عبر الفترات يؤثر في المتغيرة الميزانية العامة حسب طبيعة الصدمة لأنها تشهد تذبذب في المتغيرة سعر الصرف وكذا في إستجابة الصدمة للتضخم.

✓ وحسب إختبار مكونات التباين يتضح أن:

- كلما زادت الصدمة في المتغيرة سعر الصرف تراجع نسبة أخطاء التباين للمتغيرة الميزان التجاري وأن نسبة تأثير التباين في مستوى رصيد الميزان التجاري بالتغير في سعر صرف العملة المحلية أي مساهمة سعر الصرف في تفسير خطأ التنبؤ لرصيد الميزان التجاري لفترة مستقبلية بعشر سنوات تفسر بنسبة ضعيفة جدا حوالي 0.17%، بسبب اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات وعدم مرونة كل من الصادرات والواردات لا يعطي نتيجة ايجابية لتحسن الميزان التجاري و بالتالي التحسن في رصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي يفسر هذا التحليل محدودية قدرة تخفيض قيمة العملة في التأثير على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الدراسية؛

- و بالنسبة لتأثير التباين في مستوى نسبة النمو الإقتصادي بالتغير في سعر صرف العملة المحلية لوحظ أنه كلما زادت الصدمة في المتغيرة سعر الصرف تراجع نسبة أخطاء التباين للمتغيرة في النمو الإقتصادي وأن مساهمة سعر الصرف في تفسير خطأ التنبؤ لمعدل النمو الإقتصادي لفترة مستقبلية بعشر سنوات تفسر بنسبة ضعيفة حوالي 22.77% من قيمة التباين، يدل التحليل على محدودية تغيرات في سعر الصرف في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الدراسية؛

- أما بالنسبة لتأثير التباين في مستوى نسبة التضخم بالتغير في سعر صرف العملة المحلية لوحظ أنه كلما زادت الصدمة في المتغيرة سعر الصرف تراجع نسبة أخطاء التباين للمتغيرة في التضخم، فمن خلال هذا

التحليل نجد أن مساهمة سعر الصرف في تفسير خطأ التنبؤ بمعدلات التضخم لفترة تقدر ب عشر سنوات كانت حوالي نسبة 56.32 % من قيمة التباين؛

- أما بالنسبة لتأثير التباين في مستوى الميزانية نلاحظ أنه كلما زادت الصدمة في المتغيرة سعر الصرف تراجع نسبة أخطاء التباين للمتغيرة الميزانية العامة وأن مساهمة سعر الصرف في تفسير خطأ التنبؤ لرصيد الميزانية لفترة مستقبلية بعشر سنوات كانت ضعيفة السبب وبالتالي تفسر محدودية قدرة التغير في سعر الصرف في التأثير على الميزانية العامة، أي أن مساهمة سعر الصرف في تفسير خطأ التنبؤ للميزانية العامة لفترة تقدر ب عشر سنوات كانت جد ضعيفة لا تتجاوز 0.16 % من قيمة التباين.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل للتطورات التي عرفتتها متغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي قصد معرفة التحولات و التغيرات التي مرت بها الجزائر في سعر صرف عملتها خلال الفترة 1990-2015، إضافة إلى تطور كل مؤشر من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي المتمثلة في (ميزان المدفوعات بالأخص رصيد الميزان التجاري، النمو الإقتصادي، التضخم و الموازنة العامة) مع تحديد النموذج المستخدم في الدراسة، و الإشارة لمختلف الإحتبارات التي يقوم عليها هذا النموذج.

ولمعرفة مدى أثر التغيرات الحاصلة في سعر صرف العملة المحلية على كل مؤشرات الإستقرار الإقتصادي قصد تحقيق الاستقرار في الجزائر، فبعد تحديد درجة التأخير للنموذج بين كل المتغير التابع سعر الصرف والمتغيرات المستقلة (مؤشرات الاستقرار الإقتصادي) تم القيام بإختبار الإنحدار الذاتي VAR قصد معرفة نسبة التأثير و نوع العلاقة بين كل من سعر الصرف ومؤشرات الإستقرار الإقتصادي، كما تم إختبار إستقرارية النموذج لمعرفة هل هذا النموذج مقدر أم لا ، أما نتائج إختبار السببية لجرانجر فهو الأخر وضح وجود سببية أو عدمها بين المتغيرات ومعرفة هل التغيرات في سعر الصرف تؤثر على المؤشرات الاستقرار الإقتصادي و / أو المؤشرات تؤثر على سعر الصرف، و إختبار الاستجابة لردة الفعل بيّن مدى تغيير مفاجئ أو الصدمة في سعر الصرف ونسبة تأثيره على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي، أما إختبار مكونات التباين بيّن مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج.

الخاتمة

خاتمة

يعد سعر الصرف أحد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات المالية الدولية، حيث يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية فهو متغيرا اقتصاديا يؤثر ويتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة معرفة آثار تغيرات سعر الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، التضخم و الموازنة العامة) خلال الفترة الممتدة بين 1990-2015، وذلك بغية معرفة الاثر الذي لعبته سياسة تخفيض قيمة العملة بعد فترة الاصلاحات المالية و الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات في إطار صندوق النقد الدولي، و بناء على الأهداف المتوخاة من هذه الرسالة و الاشكالية التي تم صياغتها و بالاعتماد على الفرضيات الموضوعية تم معالجة الموضوع من خلال تقسيمه الى ثلاث فصول باستخدام المنهج و الأدوات سابقة الذكر حيث تم التوصل الى مجموعة من النتائج.

نتائج اختبار الفرضيات:

- ورد في الفرضية الأولى أن سعر الصرف مؤشر اقتصادي هام جدا لمعرفة وضعية الإقتصاد داخليا وخارجيا وأن العلاقة بين سعر الصرف و التوازن الاقتصادي تكمن في تأثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بحالة سعر الصرف سواء كان انخفاضا أو ارتفاع وهي فرضية صحيحة حيث أن سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية كونه أهم عنصر في توجيه المعاملات الخارجية للدول فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة داخليا وخارجيا، وكما أثبتت الدراسة القياسية أن رصيد الميزان التجاري و الميزانية العامة ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي تتأثر بنسب مختلفة ومتفاوتة وذلك حسب التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف.

- بالنسبة للفرضية الثانية : أن التحسن في رصيد الميزان التجاري كان بسبب التخفيضات التي قامت بها الجزائر في سعر صرف عملتها ، وأن بإمكان عملية التخفيض لوحدها ممارسة التأثير الإيجابي على الميزان دون اللجوء إلى سياسات تكميلية أخرى، فحسب اختبار الانحدار الذاتي VAR تبين أن الفرضية غير محققة و أن تأثير التغير في سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كان بنسبة 50.50% وهذا دليل على أن التخفيضات التي قامت بها الجزائر خلال الفترة الدراسية لم تكن وحدها

السبب في علاج العجز في الميزان التجاري و بالتالي العجز في ميزان المدفوعات وذلك نظرا لعدم توفر شروط نجاح هذه السياسة خاصة أن الجزائر دولة نفطية تعتمد بنسبة كبيرة في صادراتها على قطاع المحروقات كما تبين أيضا من خلال اختبار السببية أنه لا توجد سببية بين سعر الصرف و الميزان التجاري في كلا الاتجاهين.

- بالنسبة للفرضية الثالثة: بينت نتائج اختبار الانحدار الذاتي VAR أن الفرضية غير محققة وأن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على النمو الإقتصادي تأثير غير مباشر وبنسبة ضعيفة فحسب معامل التحديد الذي يدل على نسبة الارتباط بين المتغيرين أن سعر الصرف يفسر النمو الإقتصادي بنسبة 49,57 % ، كما تبين أن هناك علاقة عكسية بينهما ، وأن المعدلات المرتفعة التي حققتها الجزائر لنموها الإقتصادي خلال الفترة الدراسية لم تكن بسبب التغيرات في سعر صرف عملتها فقط وإنما هناك متغيرات أخرى ساهمت في ذلك كازدياد حصيلة الصادرات البترولية إضافة إلى قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء.

- بالنسبة للفرضية الرابعة: أثبتت النتائج عدم صحة الفرضية و أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على معدلات التضخم وبنسبة كبيرة قدرت حوالي 84% وهذا ما بينه اختبار الانحدار الذاتي، حيث أن التخفيضات في قيمة العملة أدت إلى إرتفاع معدلات التضخم ، كما بين اختبار السببية وجود سببية بين سعر الصرف و التضخم في هذا الاتجاه وهذا ما أكد أن التغيرات في سعر الصرف تسبب وتؤثر في معدل التضخم.

- أما بالنسبة للفرضية الخامسة: حسب اختبار الانحدار الذاتي VAR تبين أن هذه الفرضية غير محققة وأن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على الميزانية العامة لكنها بنسبة ضعيفة مقارنة بمؤشرات أخرى و قدرت نسبة التأثير حوالي 34,90 % حسب معامل التحديد.

نتائج البحث:

- تسعى الدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي بالاعتماد على بعض السياسات الإقتصادية المتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية والتجارية وسياسة سعر الصرف باعتبارها من أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الإقتصاد الكلي؛
- يشكل سعر الصرف أداة الربط بين الإقتصاد المحلي و الإقتصاد العالمي، حيث أنه يؤدي دور كبير في الإستقرار الإقتصادي شرط تناغم سياسة الصرف المتبعة مع السياسة الإقتصادية الكلية، تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها : مقاومة التضخم، تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، مراقبة الصرف، وسعر الفائدة؛
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الإقتصاد الوطني و على ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة خاصة فيما يخص الصادرات نظرا لعدم توفر شروط نجاح تخفيض قيمة العملة ؛
- حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا خلال الفترة الدراسية إلا أن هذا الفائض يرتبط أساسا بارتفاع أسعار المحروقات التي تعتبر الدعامة الأساسية لتنمية القطاعات الاخرى؛
- يتأثر معدل النمو الإقتصادي في الجزائر بتغيرات سعر الصرف بنسبة ضعيفة حوالي 49 % وذلك راجع لإعتماد النمو الإقتصادي على سياسة الانفاق الحكومي التي تتأثر مداخيلها بأسعار النفط؛
- معدلات التضخم في الجزائر تتأثر بتغيرات سعر الصرف بنسبة كبيرة قدرت ب 84% خلال سنوات الدراسة كما توجد علاقة طردية بينهما ؛
- تمثل الميزانية العامة أسلوبا منظما من الإجراءات لوضع مقترحات بتقدير النفقات و الإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة ، فسعر الصرف فسر الميزانية العامة بنسبة 34,90 % فهو يؤثر على وضعية الموازنة العامة للدولة من خلال بنودها المختلفة؛
- إن التحسن الذي شهدته معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية يعود إلى التحسن الذي شهدته أسعار النفط؛

- بين اختبار الانحدار الذاتي أن تأثير سعر الصرف على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي كان بنسب متفاوتة هذا ما دلّ على أن النسب الإيجابية المحققة لهذه المؤشرات لم تكن وحدها بسبب التخفيضات التي قامت بها الجزائر في سعر صرفها وإنما تعود إلى التحسن الذي شهدته أسعار البترول؛
- بيّن اختبار غرانجر للسببية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من سعر الصرف و النمو الاقتصادي وبين سعر الصرف و التضخم في حين عدم وجود سببية بين سعر الصرف و الميزان التجاري و الموازنة العامة.

الاقتراحات و التوصيات:

- التأكيد على سياسات أسعار الصرف التي تدعو إلى تحقيق الإستقرار النسبي والتي تعد أكثر ملاءمة لاقتصاديات الدول، و التي لا يتمثل المجتمع فيها تقلبات سعر الصرف المفرطة إزاء العملات الرئيسية؛
- زيادة الاهتمام بالتنمية المحلية لتقليص حجم السلع المستوردة التي تعمل على طرد العملة الصعبة وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات مع تشجيع وتكثيف الاستثمارات في المنتجات القابلة لذلك مع توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي؛
- إعادة النظر في هيكل الواردات و إلغاء بعض السلع الغير إلزامية، وتوسيع مصادر الإيرادات و المداخيل و تفعيل صندوق ضبط الموارد؛
- التوجه نحو الاستثمار و تسهيل المشاريع الاستثمارية الصناعية و التي من شأنها تغطية جزء من السلع المستوردة؛
- العمل على ان يكون مستوى احتياطي من وسائل الدفع اعلى ما يمكن مع تنويع العملات المشكلة له بما فيها نصيب هائل من المعدن النفيس، وذلك من خلال العمل على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني في كل القطاعات؛
- تنويع مصادر تمويل الايرادات وتقليل الإعتماد على القروض الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة؛

- اتخاذ إجراءات للحد من خسائر الصرف الناجمة عن تقلبات الدولار و الاورو ، و العمل على القضاء على السوق الموازية و المساهمة في تشجيع المستثمرين و الجالية الجزائرية على تحويل أموالهم في السوق الرسمية و المساهمة أكثر في توازن ميزان المدفوعات و بالتالي رفع معدلات النمو و التقليل من البطالة.

آفاق البحث:

رغم سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلى أننا ندرك بان هناك بعض القصور و النقائص في الجانب المنهجي أو المعلوماتي كما أن هناك أمور بقيت غامضة يمكن ان تكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي :

- دور سعر الصرف في مواجهة الصدمات الخارجية في البلدان المصدرة للسلع الأساسية حالة الجزائر .
- استراتيجية بناء نظام فعال لتقييم وادارة مخاطر الصرف في الجزائر
- دراسة الإصلاحات النقدية - تغيير قيمة الدينار - على كل من الاستثمار الأجنبي أو المحلي على حد أو كل من الدخل الوطني و الإنفاق من منظور قياسي.
- تأثير تقلبيات أسعار الصرف على حساب رأس المال .

قائمة المراجع

الكتب

- 1- ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011 .
- 2- أحمد الأشقر، " الإقتصاد الكلي "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 3- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
- 4- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 5- احمد فريد مصطفى، الإقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- 6- احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
- 7- احمد محمد جاهين ، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الإقتصادي في مصر 1974-1981، دار النهضة العربية، 2001.
- 8- احمد مندور ، مقدمة في الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- 9- إسماعيل عبد الرحمان حربي، محمد موسى عريقات، مفاهيم اساسية في علم الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، عمان الاردن، 1999 .
- 10- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2008.
- 11- بسام الحجار، عبد الله رزق، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010.

- 12- بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، بيروت، 2003.
- 13- البكري أنس، صافي وليد، النقد والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002.
- 14- البنا محمد، التنمية و التخطيط : بين النظرية والتطبيق (إشارة خاصة لتجربة دولة قطر) ، مكتبة زهاء الشرق، القاهرة مصر، 1996.
- 15- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر.
- 16- جمال لعمارة، " أساسيات الموازنة العامة للدولة-المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- 17- حامد عبد المجيد درزان، مبادئ المالية العامة، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، 1999.
- 18- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987 .
- 19- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 20- الروي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984 .
- 21- رونالد ماكدونال وأخرون ، النقود والتمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار المريخ لنشر، الرياض السعودية، 2007.
- 22- زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- 23- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004.
- 24- زينب عوض الله، اسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

- 25- سامي خليل ، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2005 .
- 26- سامي عفيف حاتم ، التجارة الخارجية بين النظر والتظيم ، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.
- 27- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.
- 28- سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991 .
- 29- سلفاتور دومنيك، الاقتصاد الدولي، سلسلة شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 30- سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- 31- سمير ابراهيم ، حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 32- سمير فحري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 33- سنقر عبد الرحيم، النقد وتطوره التاريخي، دار كنعان للدراسات و النشر، دمشق، 1998.
- 34- سوزي عدلي ناشد، " أساسيات المالية العامة -النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة" الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
- 35- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد: النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007 .
- 36- السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011.
- 37- سيدي محمود ولد سيدي محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995.

- 38- ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987.
- 39- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 40- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 41- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 42- عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 43- عادل احمد حشيش، ومصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 44- عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- 45- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 46- عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 47- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 48- عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار الزهراء للنشر، القاهرة، 1998.
- 49- عبد القادر محمد عبد القادر العطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005.
- 50- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

- 51- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي) ، الطبعة 1 ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 .
- 52- عبد المجيد عبد المطلب ، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.
- 53- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 54- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن ، 2002 .
- 55- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الاجنبية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 56- عرفان تقي الحسيني، " التمويل الدولي "، جدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999 .
- 57- العشري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
- 58- علي جدوع الشرقات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 59- علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة نهضة الشرق، 1990.
- 60- علي لطفى، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980.
- 61- العيساوي عبد الكريم جابر، التمويل الدولي مدخل حديث، دار الكتب والوثائق، 2008 .
- 62- غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الجيل، بيروت، 1992.
- 63- الفار إبراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1991.
- 64- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 65- فليح حسين حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004.

- 66- قريضة صبحي تادرس، العقاد مدحت محمد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية ، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- 67- كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986 .
- 68- مجدى محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 69- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام..، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- 70- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكمي، دار وائل، عمان، 2004 .
- 71- محمد النشد، التجارة الخارجية والداخلية -ماهيتها وتخطيطها- ، منشورات جامعة حلب، 1988.
- 72- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1996.
- 73- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.
- 74- محمد طاقة، حسين عجلان حسن؛ اقتصاديات العمل؛ إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 75- محمد عباس محززي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 76- محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
- 77- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
- 78- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001.

- 79- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن، 2010.
- 80- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
- 81- محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية ، الدار الجامعية، بيروت، 1993.
- 82- مروان عطون، اسعار صرف العملات (ازمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى - عين ميله- الجزائر، 1992.
- 83- مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية : دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور إقتصاديات السوق و التحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- 84- مورد خاي كريانين ترجمة محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية ، الاقتصاد الدولي "مدخل لسياسات، ، دار المريخ ، الرياض ، 2007.
- 85- موسى سعيد مطر، شقيري النوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 86- نائل عبد الحافظ العواملة، الادارة المالية العامة بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثانية، مؤسسة زهراء، عمان، 1990.
- 87- ندوى خزعل رشاد، إختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية العدد 19 ، 2011.
- 88- نشأت الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الصرف، الطبعة الاولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006.
- 89- نعمان السعيد، البعد الدولي لنظام النقد الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 90- نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد (التحليل التجميعي)، مؤسسة شباب الجزائر، الاسكندرية، 2001.

- 91- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- 92- هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1974 .
- 93- هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي (كتاب الكتروني)، www.rsscrrs.com، 2009.
- 94- هجيرة عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 95- وليد الجيوسي، اسس التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار جليس الزمان، عمان 2009 .
- 96- يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

الأطروحات والمذكرات

- 97- أحمد محمد صالح جلال، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 98- إسحاق كواشخية، النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر" تحليل مدى ملائمة قانون أوكين"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015/2014.
- 99- اويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2009)، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2010-2011.

- 100- بربري محمد الامين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
- 101- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- 102- بنين بغداد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2015.
- 103- بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
- 104- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- 105- حسان أوناسي، سعر الصرف وأثره على اقتصاديات الدول النامية- دراسة مقارنة (مصر - الأرجنتين)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقوم مالية، بنوك، جامعة البليدة 2006/2005.
- 106- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004.
- 107- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 108- رافي بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في سورية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم الإقتصاد المالي و النقدي، جامعة دمشق، 2015/2014.

- 109- زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.
- 110- زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
- 111- السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح بسكرة- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2005/2006.
- 112- سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر (1990-2012) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2012-2013.
- 113- الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق، التوازنات الاقتصادية والكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات الاعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2013.
- 114- صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح وقله ، 2013.
- 115- صالح فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي ، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية) دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016.
- 116- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

- 117- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان، 2012/2011.
- 118- عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر، 2011/2010.
- 119- علو مسعودة، مرزوق يوسف، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم - دراسة قياسية على الجزائر-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة، 2016/2015.
- 120- علي صاري، أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر فترة 1991-2014، أطروحة دكتوراه تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2015/2014.
- 121- عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010 ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكر، 2013/2012.
- 122- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- 123- لخديمي عبد الحفيظ، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2011/2010.
- 124- لعزاي حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 2010/3، 2011.
- 125- ليلي علي القشاط دفع السيد، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012)، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، جامعة شندي، السودان، 2015.

- 126- مجدي الشوربجي، اثر الصدمات الإقتصادية على الصادرات المصرية، كلية الادارة و الإقتصادية، جامعة مصر.
- 127- مسكة بلخير، أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016/2017.
- 128- محمد معمري، وآخرون، أثر تدهور قيمة الدينار على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الودي 2016/2017.
- 129- مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2010/2011.
- 130- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
- 131- منال عطا المولى عباس، سياسات سعر الصرف و أثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1990-2001، مذكرة ماجستير في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم، 2003.
- 132- منصور شريفة، السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015-2016.
- 133- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017.
- 134- ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني اسبابه وطرق علاجه، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر، 2013.

135- يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2001.

المجلات والدوريات

136- ابراهيم بن صالح العمر، على شريف عبدالوهاب وردة، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي : دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية - جامعة القصيم (السعودية) ، يناير، 2008.

137- احمد ابراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الإستقرار الاقتصادي، مجلة المركز الدولي للأبحاث و الدراسات، الأردن.

138- أحمد اسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمه، دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد23، 2012.

139- أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07/2015.

140- احمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الإدخار و الاستثمار الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.

141- احمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992 - 2008)، المجلة الجامعية، المجلد الاول، العدد الخامس عشر، 2013.

142- أوسرير منور، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- الاستراتيجيات و الإبعاد ، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية و التنمية و استراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد03/2007.

- 143- بدون اسم، أسعار صرف العملات، نشرة توعية يصدرها، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، الكويت يوليو، 2011.
- 144- بدون اسم، التضخم الاقتصادي، معهد الدراسات المصرفية، مجلة إضاءات، العدد 3، الكويت، أكتوبر 2012.
- 145- بلقاسم عباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر 2003.
- 146- بودري شريف، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس عشر، 2017.
- 147- بوعتروس عبد الحق، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية، العدد 13، المجلد ب، جوان 2008.
- 148- بوهريّة عباس، بوعبدلي أحلام، محددات الاستقرار الإقتصادي الكليفي الجزائر /1990-2016، مجلة الباحث الإقتصادي، سكيكدة، العدد 10 ديسمبر 2018.
- 149- ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980 - 2003)، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 48، سنة 2007.
- 150- جليل شيعان ضمير، عقيل عبد محمد الحمدي، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الامريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد السابع، العدد 27 كانون الأول 2011.
- 151- جمال لعمارة، تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر، 2001.
- 152- حاكمي بوحفص، الاصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب- تونس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، 2011.
- 153- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر، العدد 226، 1998.

- 154- زبير عياش، بعلول نوفل، إختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار ورسيد ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة 2000/2015، مجلة البشائر الاقتصادي، المجلد الثالث - العدد 02 جوان 2017 .
- 155- سردار عثمان خدر باداوة بي ، هيو عثمان اسماعيل، تحليل أثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان العراق للمدة 1997-2013، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 17 العدد 13، 2015.
- 156- الشارف عتو ، " دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2009.
- 157- شروق سمير، تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات إختيارها في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية، مجلة المؤسسة وقضايا التنمية، رقم 5 ، سكيكدة ، 2010.
- 158- شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول -حالة الجزائر 2000-2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2016.
- 159- صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عباد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصادية مع التركيز على إنتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية و الادارية، المجلد 4 العدد 7، 2011.
- 160- صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحي، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية العدد 14، 2008.
- 161- عبد الله قوري يحي ، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث العدد ، 2014/14.

- 162- عثمان نقار، منذر العواد، إستخراج نماذج VAR في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28، العدد الثاني 2012.
- 163- علي إياد حسن، حسين ديكان درويش، أثر الصدمة النقدية على سوق الأسهم في (العراق، الأردن) ، مجلة كلية الإدارة و الإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 9 ، العدد 4، 2017.
- 164- علي بطاهر، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد الأول، 2004.
- 165- كفاية العبادي، مفهوم السياسة الاقتصادية ، <http://mawdoo3.com/> ، تاريخ المشاهدة 2018/10/01.
- 166- محفوظ جبار، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة و النامية خلال السداسي الأول من سنة 2015، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 16، سنة 2016.
- 167- محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرفات ، اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث ، عدد16، 2016.
- 168- محمد زكريا بن معزو، كمال حمانة، قياس العلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية 1970-2010، مجلة الباحث، العدد13، 2013.
- 169- نشأت مجيد حسن الوندأوي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار و عرض النقد على سعر الصرف الدينار العراقي للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج التعديل الهيكلي، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثاني ، 2010.
- 170- نوال محمود حمود، إستخدام منهج التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية و الحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.

171- ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد التاسع، جوان 2011.

الملتقيات

- 172- بلخريصات رشيد، بن سعيد أحمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الإقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005.
- 173- صليحة مقاوسي، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.
- 174- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة ضمن ملتقى تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.
- 175- عمر شريف، مداخلة بعنوان السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والإستقرار في إطار النظام الإسلامي ، الملتقى الدولي في الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 24/23 نوفمبر 2011.
- 176- محمد راتول- تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات ، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع و التحديات -، جامعة الشلف، الجزائر يومي 15-14 ديسمبر 2004.
- 177- يوسفات علي، البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16-15 نوفمبر 2011.

التقارير و الجرائد الرسمية

178- التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2015، بنك الجزائر، نوفمبر 2016.

- 179- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 03 من القانون رقم 90-21 ، المؤرخ في 15 أوت 1990 ، المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- 180- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 06 من القانون رقم 84-17 ، المؤرخ في 07 جويلية 1984 ، المتعلق بقانون المالية .
- 181- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة،2009.
- 182- علي عبد الرضا حمودي، المداخل الحديثة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء و الابحاث.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

- 183- Agnés Bénassy-Quéré et Benoît Coeuré, " **Politique économique** ", 3 éditions, de boeck , paris,2015.
- 184- Albert Ondo Ossa, **économie monétaire internationale**, édition Estem, paris, France, 1999.
- 185- BENISAAD.M.E , *Lajustement Structurel Objctifs Expériences* , alain edition , Alger,1993.
- 186- BERNARD GUILLOCHON , **économie international**, 2 édition ,donod ,1998.
- 187- Brahim GUNDOUZI, **RELATIONS ECONOMIQUES ITERNATIONNALES**, éditions el maarifa, Alger.
- 188- David Begg and Stanley Fishcer and Ohters, **Economics**, Edition: McGraw- Hill Company Eruope, London, 1997.
- 189- Dominique Plihan, **les taux de change**, 3edition, la couverte, France paris, 2001.

- 190- Dominique Plihon , "**Les taux de change**" édition la découverte, Paris, 1991
- 191- Domnick Salvatore, **économie interntionale**, McGraw-hill, Parais, 1975.
- 192- Edmond Alphandéry , Georges Delsupeme ,**Les politique de stabilisation**, PUF, Paris, 1974.
- 193- FAUGERE.J-P et VOISIN.C, « *Le Système Financier et Monétaire International* ».edtion.nathan.1994.
- 194- Jacque Brasseul , **Introduction à l'Economie du Développement**, Paris, Armond colin édition, 1993.
- 195- Janine B et Alain G, **Dictionnaire économique et sociale**, Paris : Hatier 1981.
- 196- Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, Paris, 1999.
- 197- Jean Bourget, Arcangles Figliuzzi, Yves Zenou, **monnaies et systèmes monétaires** ,9^e édition , Bréal, 2002 .
- 198- Jean-Louis Besson , **Monnaie et Finance**, OPU, Alger, 1993.
- 199- Josette Peyrard,**Gestion Financiere Internationale**, 5eme edition, Vuibert, Paris, 1999.
- 200- KRUGMAN.P et OBSTFELED.R, **Economie Internationale** ,Belgique.1992 .
- 201- loukas stenistsitis, **taux de change de révérence et système monitaire international**, édition economica, paris, 1992.
- 202- Marc Nouchi, **Croissance-histoire économique**, Edition Hazan, France, 1990.
- 203- Maurice Baslé, " **le budget de l'état**", 6ème Editions, Edition la découverte, Paris, Edition 1976.
- 204- Maurice Bye, **Relation Economique Internationale** ,Daloz, Paris, 1971.

- 205– Mishkin, S. F., **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, 6th ed., Addison-Wiley, 2001.
- 206– mohamed el houcin benissad, **cours d'économie internationale**, opu, hydra, alger.
- 207– Muller. J et autres, " **Manuel et applications : Économie**", Dunod, 4^{eme} édition, Paris 2004.
- 208– OLUGBENGA ONAFOWORA , **Exchange rate and trade balance in east asia: is there a J-curve?** , conomics Bulletin, Vol. 5, No. 18 , 2003.
- 209– P. Bouhours , **La Monnaie Finance "institutions et mécanismes"**, éditions Ellipses, Paris, 1993.
- 210– Patrice Fontaine, **Gestion du risque de change** , éd Economica , 1996, Paris.
- 211– Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, **économie internationale**, 3^e éditions de boeck université, 2001.
- 212– PERYRARD Josette , « *Gestion Financiere Internationale* », 3^eme édition , vuibert, paris. 1995. p70.
- 213– Robert Mundel, **International Economics**, macmilan company, New Yourk, 1968.
- 214– SALLES Pierre , **Problèmes Economiques Généraux**, 6^eme edition, paris .1986.
- 215– Samuel donalain, **économie . internationale**, contemporaine, o.p.u Alger , 1993.
- 216– Suraj B. Gupta, **Monetary Economics, Institutions Theory and Policy**, Delhi: S. Chand and Company LTD, 1996.
- 217– Teulié, J., Topsacalian, P., **Finance**, 2^e ed., Vuibert, 1997.
- 218– Thomas A pugel , H Lindert , "International Economics "USA , 2000.

- 219- Thomas, L.B., Money, **Banking, and Financial Markets**, Thomson, 2006.
- 220- William Henry Pole , " Macroeconomique ", 3 ème Edition, MC Graw Hill Quebec, 1988.

التقارير و المجالات و الأطروحات باللغة الأجنبية

- 221- Caramazza F, Aziz J, **Fixed or flexible** : Getting the exchange rate right in the 1990's, IMF Economic Issues, n°13, 1998.
- 222- Fernando Daniel Sedano, **TRADE ADJUSTMENTS TO EXCHANGE RATES IN REGIONAL CONOMIC INTEGRATION: ARGENTINA AND BRAZIL**, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of Auburn University, December 16.
- 223- François-Éric Racicot et Raymond Théoret, **traité déconométrie financière: modélisation financière**, Presses de l'UnivERsité du Québec, 2001, p 230.
- 224- Harry G. JOHNSON, **THE MONETARY APPROACH TO THE BALANCE OF PAYMENTS**, Journal of International Economics, November 1976.
- 225- Klay William Earle ,Vonasek Joseph A ,**Consensus Forecasting For Budgeting In Theory and Practice**, Public Administration and Public Policy , 2008.
- 226- Mokhtar KHELADI, **INTRODUCTION AUX RELATIONS ECONOMIQUES INTERNATIONALES**, office des Publications Universitaires,Alger, 2010.
- 227- PASCAL SALIN, L'ordre Monétaire Mondial, Presses Universitaires df France, Paris, 1982.
- 228- Philip . A. klein, **the Management of Market**, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 1973.
- 229- Samson Kwalingana, **The short-run and long-run trade balance response to exchange rate changes in Malawi**, Journal of Development and Agricultural Economics Vol. 4(8), May 2012.

230- Socrat GHADBAN, **le taux de change et la demande touristique**, these de doctorat, de l'université de Toulouse, 2013.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- joradp.org.dz الجريدة الرسمية
- <https://www.bank-of-algeria.dz> بنك الجزائر
- albankaldawli.org البنك الدولي
- www.mincommerce.gov.dz الموقع الرسمي لوزارة التجارة
- ons.dz الديوان الوطني للإحصائيات
- www.imf.org صندوق النقد الدولي

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور سعر النفط خلال الفترة 1990-2015

الوحدة : دولار للبرميل

سعر النفط	السنوات	سعر النفط	السنوات
29.0	2003	21.15	1990
38.7	2004	28.85	1991
54.6	2005	18.80	1992
65.7	2006	17.8	1993
74.8	2007	16.3	1994
99.9	2008	17.68	1995
62.2	2009	21.7	1996
80.2	2010	19.5	1997
112.9	2011	12.9	1998
111.0	2012	17.8	1999
109.5	2013	28.5	2000
100.2	2014	24.3	2001
53.1	2015	25.2	2002

المصدر : التقارير السنوية لسنة: 2015 ، 2006 ، 2002 بنك الجزائر

الملحق رقم 02: تطور بنود الميزان التجاري و سعر صرف خلال الفترة 1990-2015.

الوحدة : مليار دولار

الحساب السنوات	صادرات *(f.o.b)	محروقات	بضائع اخرى	واردات (f.o.b)	الميزان التجاري	سعر صرف دج/\$
1990	12,96	12,34	0,61	-8,77	4,18	12,2
1991	12,44	11,97	0,47	-7,77	4,76	17,76
1992	11,51	10,98	0,53	-8,3	3,21	21,83
1993	10,41	9,88	1,33	-7,99	2,42	24,1
1994	8,89	8,61	0,28	-9,15	-0,26	42,9
1995	10,26	9,37	0,53	-10,1	0,16	52,17
1996	13,22	12,65	0,57	-9,09	4,13	56,18
1997	13,82	13,18	0,64	-8,,13	5,69	58,41
1998	10,15	9,77	0,37	-8,96	1,51	60,35
1999	12,32	11,91	0,41	-8,96	3,36	69,31
2000	21,65	21,06	0,59	-9,35	12,30	75,34
2001	19,09	18,53	0,56	-9,48	9,61	77,82
2002	18,71	18,11	0,61	-12,01	6,70	79,72
2003	24,74	23,99	0,47	-13,32	11,14	72,61
2004	32,22	31,55	0,66	-17,95	14,27	72,61
2005	64,33	45,59	0,74	-19,86	26,47	73,38
2006	54,74	53,61	1,13	-20,68	34,06	71,15
2007	60,59	59,61	0,98	-26,35	34,24	66,83
2008	78,59	77,19	1,40	-37,99	40,60	71,18
2009	45,19	44,42	0,77	- 37,40	7,78	72,73
2010	57,90	56,12	0,97	-38,89	18,21	73,94
2011	72,89	71,66	1,23	-44,94	25,96	76,05
2012	71,74	70,58	1,15	-51,57	20,30	78,10
2013	64,53	63,33	1,10	-55,02	9,41	78,15
2014	60,13	58,46	1,67	-59,67	0,46	80,56
2015	30,57	33,08	1,48	-52,67	- 18,08	100,46

* f.o.b : (free on board) : تقييم الصادرات على أساس قيمة البضاعة مضاف إليها جميع النفقات حتى تصل إلى ظهر السفينة.

المصدر: تقارير السنوية بنك الجزائر لسنة 2013، 2007، 2016

الملحق رقم 03: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2015

الوحدة مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الميزان الجزائري	1,42	2,40	1,30	80,0	-1,41	-2,42	1,25	3,45	-0,91	0,02	8,39	7,06	4,37
ميزان رأس المال	-1,57	-1,89	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83	-2,40	-1,36	-0,87	-0,71
رصيد ميزان المدفوعات	-0,24	0,53	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74	-2,38	7,57	6,19	3,65
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان الجزائري	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45	0,40	12,15	17,77	12,30	0,85	-9,28	-27,48
ميزان رأس المال	-1,37	-1,87	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,45	3,42	2,38	-0,24	-0,72	3,40	-0,06
رصيد ميزان المدفوعات	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,58	20,14	12,06	0,13	-5,88	-27,54

المصدر:

- من 1990 الى 1992 :

التقرير السنوي لبنك الجزائر: نقلا عن صالح لحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- من 1993 الى 2007

Bulletin statistique de la Bank d' Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des pimentes 1992-2011 hors série, juin 2012, p86, 88,87.

- من 2008 الى 2011

Rapport 2012, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Bank of Algérie, juillet 2013 p53.

- من 2012 الى 2013

Bulletin statistique trimestriel , N°05, mars 2014, Bank of Alegria, p15

- من 2014 الى 2015

Bulletin statistique trimestriel , N°33, mars 2016, Bank of Alegria, p15.

الملحق رقم 04: تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

البطالة %	النمو الاقتصادي %	السنوات	البطالة %	النمو الاقتصادي %	السنوات
23,72	7,20	2003	19,7	0,80	1990
17,65	4,30	2004	21,2	-1,20	1991
15,25	5,91	2005	23,8	1,80	1992
12,27	1,68	2006	23,2	-2,10	1993
13,79	3,37	2007	24,36	-0,90	1994
11,33	2,36	2008	28,1	3,80	1995
10,17	1,63	2009	27,99	4,10	1996
9,96	3,63	2010	26,41	1,10	1997
9,96	2,89	2011	28,13	5,10	1998
10,97	3,37	2012	29,29	3,20	1999
9,83	2,77	2013	28,89	3,82	2000
10,6	3,79	2014	27,3	3,01	2001
11,2	3,76	2015	25,66	5,61	2002

المرجع: - النمو الاقتصادي: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي تاريخ المشاهدة بتاريخ 05/02/2018 على الساعة 21:30 تم التحميل من الموقع

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ&view=chart>

- البطالة: بيانات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم 05: تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2015

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
التضخم %	16,65	25,89	31,67	20,54	29,05	29,78	18,68	5,73	4,95	2,65	0,34	4,23	1,42
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم %	4,27	3,96	1,38	2,31	3,67	4,68	5,73	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78

المرجع: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي تم التحميل من الموقع تاريخ المشاهدة بتاريخ 05/02/2018 على الساعة 21:40

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ&view=chart>

الملحق رقم 06: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: مليار دينار

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	إجمالي نفقات الميزانية	رصيد الميزانية
1990	160,2	/	/	142,5	17,7
1991	272,4	/	/	235,3	37,1
1992	316,6	/	/	308,7	7,9
1993	314	/	/	476,6	-162,6
1994	477,2	/	/	566,4	-89,2
1995	611,7	/	/	759,6	-147,9
1996	825,2	/	/	742,6	100,6
1997	926,6	592,5	334,1	845,1	81,5
1998	774,6	425,9	348,7	876	-101,3
1999	950,5	588,3	358,4	961,7	-11,2
2000	1578,1	1213,2	364,9	1178,1	400
2001	1505,5	1001,4	488,5	1321	184,5
2002	1603,2	1007,9	595,1	1550,6	52,6
2003	1974,4	1350	624,3	1690,2	284,2
2004	2229,7	1570,7	652,5	1891,8	337,9
2005	3082,6	2352,7	724,2	2052	1030,6
2006	3639,8	2799	840,5	2453	1186,8
2007	3687,8	2796,8	890,9	3108,5	579,3
2008	5190,5	4088,6	1101,8	4191	999,5
2009	3676	2412,7	1263,3	4246,3	-570,3
2010	4392,9	2905	1487,8	4466,9	-74
2011	5703,4	3979,7	1723,7	5731,4	-28
2012	6339,3	4184,3	2155	7058,1	-718,8
2013	5957,5	3678,1	2279,4	6024,1	-66,6
2014	5738,4	3388,4	2349,9	6995,7	-1257,3
2015	5103,1	2373,5	2729,6	7656,3	-2553,2

المراجع: تم الإعداد من

- تقارير البنك لسنة 2002، 2007، 2011، 2015.

- النشرة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم 07: اجمالي الناتج الداخلي المحلي GDP، و رصيد الميزانية نسبة الى GDP

الوحدة المليار

GDP	رصيد الميزانية GB	GB/GDP(%)	السنوات
62,05	17,7	0,28	1990
45,72	37,1	0,81	1991
48	7,9	0,16	1992
49,95	-162,6	- 3,26	1993
42,54	-89,2	- 2,10	1994
41,76	-147,9	- 3,54	1995
46,94	100,6	2,14	1996
48,18	81,5	1,69	1997
48,19	-101,3	- 2,10	1998
48,64	-11,2	- 0,23	1999
54,79	400	7,30	2000
54,74	184,5	3,37	2001
56,76	52,6	0,93	2002
67,86	284,2	4,19	2003
85,33	337,9	3,96	2004
103,2	1030,6	9,99	2005
117,03	1186,8	10,14	2006
134,98	579,3	4,29	2007
171	999,5	5,85	2008
137,21	-570,3	- 4,16	2009
161,21	-74	- 0,46	2010
200,02	-28	- 0,14	2011
209,06	-718,8	- 3,44	2012
209,75	-66,6	- 0,32	2013
213,81	-1257,3	- 5,88	2014
165,98	-2553,2	- 15,38	2015

المرجع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2018&locations=DZ&start=1990&year_high_desc=false

الملحق رقم 08: نتائج اختبار ADF لاستقرار السلسلة ER

الجدول رقم 01: نتائج إختبارات ADF للسلسلة ER بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER				
Null Hypothesis: ER has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.894308	0.6274
Test critical values:				
	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 08:36				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.185364	0.097853	-1.894308	0.0714
C	10.91065	3.792136	2.877178	0.0088
@TREND("1990")	0.307993	0.280089	1.099627	0.2834
R-squared	0.163337	Mean dependent var		3.530400
Adjusted R-squared	0.087276	S.D. dependent var		5.914936
S.E. of regression	5.650927	Akaike info criterion		6.413683
Sum squared resid	702.5254	Schwarz criterion		6.559948
Log likelihood	-77.17104	Hannan-Quinn criter.		6.454251
F-statistic	2.147464	Durbin-Watson stat		1.291366
Prob(F-statistic)	0.140623			

الجدول رقم 02: نتائج إختبارات ADF للسلسلة ER بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER				
Null Hypothesis: ER has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.748696	0.3958
Test critical values:				
	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 08:43				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.096185	0.055004	-1.748696	0.0937
C	9.437622	3.563750	2.648228	0.0144
R-squared	0.117351	Mean dependent var		3.530400
Adjusted R-squared	0.078975	S.D. dependent var		5.914936
S.E. of regression	5.676566	Akaike info criterion		6.387188
Sum squared resid	741.1382	Schwarz criterion		6.484698
Log likelihood	-77.83985	Hannan-Quinn criter.		6.414233
F-statistic	3.057937	Durbin-Watson stat		1.296241
Prob(F-statistic)	0.093680			

الجدول رقم 03: نتائج إختبارات ADF للسلسلة ER بالنسبة للنموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER				
Null Hypothesis: ER has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			2.137682	0.9900
Test critical values:	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 08:45				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	0.041888	0.019595	2.137682	0.0429
R-squared	-0.151784	Mean dependent var		3.530400
Adjusted R-squared	-0.151784	S.D. dependent var		5.914936
S.E. of regression	6.347980	Akaike info criterion		6.573328
Sum squared resid	967.1245	Schwarz criterion		6.622083
Log likelihood	-81.16661	Hannan-Quinn criter.		6.586851
Durbin-Watson stat	1.080473			

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 09: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(ER)

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(ER) بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)				
Null Hypothesis: D(ER) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.302542	0.4169
Test critical values:				
	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER,2)				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/19 Time: 18:51				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.665536	0.289044	-2.302542	0.0316
C	2.729964	3.423932	0.797319	0.4342
@TREND("1990")	-0.017541	0.201800	-0.086920	0.9316
R-squared	0.238014	Mean dependent var		0.597500
Adjusted R-squared	0.165443	S.D. dependent var		6.619402
S.E. of regression	6.047093	Akaike info criterion		6.553501
Sum squared resid	767.9140	Schwarz criterion		6.700758
Log likelihood	-75.64201	Hannan-Quinn criter.		6.592568
F-statistic	3.279773	Durbin-Watson stat		1.589773
Prob(F-statistic)	0.057603			

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(ER) بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)				
Null Hypothesis: D(ER) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.619451	0.1030
Test critical values:				
	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER,2)				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/19 Time: 18:54				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.653774	0.249584	-2.619451	0.0157
C	2.459666	1.400101	1.756777	0.0929
R-squared	0.237739	Mean dependent var		0.597500
Adjusted R-squared	0.203091	S.D. dependent var		6.619402
S.E. of regression	5.909123	Akaike info criterion		6.470527
Sum squared resid	768.1902	Schwarz criterion		6.568698
Log likelihood	-75.64633	Hannan-Quinn criter.		6.496572
F-statistic	6.861521	Durbin-Watson stat		1.601621
Prob(F-statistic)	0.015655			

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(ER)$ بالنسبة للنموذج الاول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)				
Null Hypothesis: D(ER) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.919965	0.0539
Test critical values:	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ER,2)				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/19 Time: 18:57				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.431144	0.224558	-1.919965	0.0673
R-squared	0.130806	Mean dependent var		0.597500
Adjusted R-squared	0.130806	S.D. dependent var		6.619402
S.E. of regression	6.171307	Akaike info criterion		6.518472
Sum squared resid	875.9556	Schwarz criterion		6.567558
Log likelihood	-77.22166	Hannan-Quinn criter.		6.531494
Durbin-Watson stat	1.666019			

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 10: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة $D(ER,2)$

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(ER,2)$ بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on $D(ER,2)$				
Null Hypothesis: $D(ER,2)$ has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.022101	0.0028
Test critical values:				
	1% level		-4.416345	
	5% level		-3.622033	
	10% level		-3.248592	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: $D(ER,3)$				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/19 Time: 18:58				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(ER(-1),2)$	-1.271578	0.253196	-5.022101	0.0001
C	-2.286563	3.286420	-0.695761	0.4946
@TREND("1990")	0.209831	0.212081	0.989390	0.3343
R-squared	0.564340	Mean dependent var		0.825217
Adjusted R-squared	0.520775	S.D. dependent var		9.740843
S.E. of regression	6.743207	Akaike info criterion		6.776056
Sum squared resid	909.4169	Schwarz criterion		6.924164
Log likelihood	-74.92464	Hannan-Quinn criter.		6.813305
F-statistic	12.95370	Durbin-Watson stat		1.885561
Prob(F-statistic)	0.000246			

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(ER,2)$ بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on $D(ER,2)$				
Null Hypothesis: $D(ER,2)$ has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.995357	0.0006
Test critical values:				
	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: $D(ER,3)$				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/19 Time: 19:00				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(ER(-1),2)$	-1.263516	0.252938	-4.995357	0.0001
C	0.652171	1.405776	0.463922	0.6475
R-squared	0.543017	Mean dependent var		0.825217
Adjusted R-squared	0.521256	S.D. dependent var		9.740843
S.E. of regression	6.739818	Akaike info criterion		6.736884
Sum squared resid	953.9280	Schwarz criterion		6.835623
Log likelihood	-75.47417	Hannan-Quinn criter.		6.761717
F-statistic	24.95360	Durbin-Watson stat		1.813183
Prob(F-statistic)	0.000061			

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(ER,2)$ بالنسبة للنموذج الاول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on $D(ER,2)$				
Null Hypothesis: $D(ER,2)$ has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.100101	0.0000
Test critical values:				
	1% level		-2.669359	
	5% level		-1.956406	
	10% level		-1.608495	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: $D(ER,3)$				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/19 Time: 19:04				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(ER(-1),2)$	-1.266408	0.248310	-5.100101	0.0000
R-squared	0.538334	Mean dependent var		0.825217
Adjusted R-squared	0.538334	S.D. dependent var		9.740843
S.E. of regression	6.618516	Akaike info criterion		6.660124
Sum squared resid	963.7045	Schwarz criterion		6.709493
Log likelihood	-75.59143	Hannan-Quinn criter.		6.672540
Durbin-Watson stat	1.792035			

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 11 : نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة BC

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة BC بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.617829	0.9687
Test critical values:				
	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 09:31				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.122499	0.198273	-0.617829	0.5430
C	3.798531	3.954149	0.960644	0.3472
@TREND("1990")	-0.247359	0.319134	-0.775094	0.4465
R-squared	0.090075	Mean dependent var		-0.890400
Adjusted R-squared	0.007355	S.D. dependent var		9.623151
S.E. of regression	9.587697	Akaike info criterion		7.471005
Sum squared resid	2022.327	Schwarz criterion		7.617270
Log likelihood	-90.38756	Hannan-Quinn criter.		7.511573
F-statistic	1.088913	Durbin-Watson stat		1.879128
Prob(F-statistic)	0.354046			

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة BC بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.266852	0.6284
Test critical values:				
	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 09:35				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.207470	0.163768	-1.266852	0.2179
C	1.604803	2.737242	0.586285	0.5634
R-squared	0.065227	Mean dependent var		-0.890400
Adjusted R-squared	0.024585	S.D. dependent var		9.623151
S.E. of regression	9.504122	Akaike info criterion		7.417947
Sum squared resid	2077.552	Schwarz criterion		7.515457
Log likelihood	-90.72433	Hannan-Quinn criter.		7.444992
F-statistic	1.604914	Durbin-Watson stat		1.698580
Prob(F-statistic)	0.217887			

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة BC بالنسبة للنموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BC				
Null Hypothesis: BC has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.233789	0.1935
Test critical values:	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 09:36				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.138382	0.112160	-1.233789	0.2292
R-squared	0.051257	Mean dependent var		-0.890400
Adjusted R-squared	0.051257	S.D. dependent var		9.623151
S.E. of regression	9.373278	Akaike info criterion		7.352781
Sum squared resid	2108.600	Schwarz criterion		7.401536
Log likelihood	-90.90976	Hannan-Quinn criter.		7.366303
Durbin-Watson stat	1.780371			

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 12: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة D(BC)

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(BC) بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.736804	0.0048
Test critical values:				
	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 09:42				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.084986	0.229054	-4.736804	0.0001
C	4.500120	4.446778	1.011996	0.3231
@TREND("1990")	-0.404812	0.294267	-1.375661	0.1834
R-squared	0.520596	Mean dependent var		-0.796667
Adjusted R-squared	0.474938	S.D. dependent var		13.58459
S.E. of regression	9.843547	Akaike info criterion		7.527978
Sum squared resid	2034.804	Schwarz criterion		7.675235
Log likelihood	-87.33574	Hannan-Quinn criter.		7.567045
F-statistic	11.40219	Durbin-Watson stat		1.923969
Prob(F-statistic)	0.000444			

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(BC) بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.482934	0.0018
Test critical values:				
	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 09:45				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.033229	0.230481	-4.482934	0.0002
C	-0.956817	2.049966	-0.466748	0.6453
R-squared	0.477394	Mean dependent var		-0.796667
Adjusted R-squared	0.453639	S.D. dependent var		13.58459
S.E. of regression	10.04122	Akaike info criterion		7.530929
Sum squared resid	2218.173	Schwarz criterion		7.629100
Log likelihood	-88.37115	Hannan-Quinn criter.		7.556974
F-statistic	20.09669	Durbin-Watson stat		1.856978
Prob(F-statistic)	0.000185			

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(BC) بالنسبة للنموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BC)				
Null Hypothesis: D(BC) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.553574	0.0001
Test critical values:				
	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 09:46				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.031355	0.226493	-4.553574	0.0001
R-squared	0.472219	Mean dependent var		-0.796667
Adjusted R-squared	0.472219	S.D. dependent var		13.58459
S.E. of regression	9.869008	Akaike info criterion		7.457449
Sum squared resid	2240.138	Schwarz criterion		7.506535
Log likelihood	-88.48939	Hannan-Quinn criter.		7.470472
Durbin-Watson stat	1.842087			

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 13: نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة EG

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة EG بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EG				
Null Hypothesis: EG has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.377303	0.0773
Test critical values:				
	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EG)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:00				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.682883	0.202198	-3.377303	0.0027
C	1.109722	0.849354	1.306549	0.2049
@TREND("1990")	0.073012	0.060163	1.213568	0.2378
R-squared	0.342379	Mean dependent var		0.118400
Adjusted R-squared	0.282595	S.D. dependent var		2.326492
S.E. of regression	1.970533	Akaike info criterion		4.306652
Sum squared resid	85.42604	Schwarz criterion		4.452917
Log likelihood	-50.83315	Hannan-Quinn criter.		4.347220
F-statistic	5.726948	Durbin-Watson stat		2.100420
Prob(F-statistic)	0.009948			

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة EG بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EG				
Null Hypothesis: EG has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.127319	0.0373
Test critical values:				
	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EG)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:04				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.580293	0.185556	-3.127319	0.0047
C	1.767361	0.660706	2.674957	0.0135
R-squared	0.298355	Mean dependent var		0.118400
Adjusted R-squared	0.267849	S.D. dependent var		2.326492
S.E. of regression	1.990682	Akaike info criterion		4.291450
Sum squared resid	91.14472	Schwarz criterion		4.388960
Log likelihood	-51.64312	Hannan-Quinn criter.		4.318495
F-statistic	9.780124	Durbin-Watson stat		2.225567
Prob(F-statistic)	0.004731			

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة EG بالنسبة للنموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EG					
Null Hypothesis: EG has a unit root					
Exogenous: None					
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.626663	0.4352	
Test critical values:					
	1% level		-2.664853		
	5% level		-1.955681		
	10% level		-1.608793		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(EG)					
Method: Least Squares					
Date: 03/21/19 Time: 10:06					
Sample (adjusted): 1992 2015					
Included observations: 24 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	EG(-1)	-0.077573	0.123787	-0.626663	0.5373
	D(EG(-1))	-0.447845	0.192907	-2.321558	0.0299
R-squared	0.255568	Mean dependent var		0.206667	
Adjusted R-squared	0.221730	S.D. dependent var		2.333377	
S.E. of regression	2.058496	Akaike info criterion		4.361483	
Sum squared resid	93.22290	Schwarz criterion		4.459654	
Log likelihood	-50.33780	Hannan-Quinn criter.		4.387528	
Durbin-Watson stat	2.100230				

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 14: نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة D(EG)

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(EG) بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(EG)				
Null Hypothesis: D(EG) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-8.210289	0.0000
Test critical values:				
	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EG,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:14				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	-1.501353	0.182862	-8.210289	0.0000
C	0.842595	0.933194	0.902915	0.3768
@TREND("1990")	-0.042479	0.061453	-0.691244	0.4970
R-squared	0.762899	Mean dependent var		0.082083
Adjusted R-squared	0.740318	S.D. dependent var		4.086960
S.E. of regression	2.082675	Akaike info criterion		4.421652
Sum squared resid	91.08823	Schwarz criterion		4.568909
Log likelihood	-50.05982	Hannan-Quinn criter.		4.460719
F-statistic	33.78490	Durbin-Watson stat		2.226297
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(EG) بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(EG)				
Null Hypothesis: D(EG) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-8.289943	0.0000
Test critical values:				
	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EG,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:18				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	-1.496884	0.180566	-8.289943	0.0000
C	0.268570	0.420651	0.638464	0.5298
R-squared	0.757504	Mean dependent var		0.082083
Adjusted R-squared	0.746481	S.D. dependent var		4.086960
S.E. of regression	2.057810	Akaike info criterion		4.360817
Sum squared resid	93.16079	Schwarz criterion		4.458988
Log likelihood	-50.32980	Hannan-Quinn criter.		4.386862
F-statistic	68.72316	Durbin-Watson stat		2.183542
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(EG)$ بالنسبة للنموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(EG)				
Null Hypothesis: D(EG) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-8.376198	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EG,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:19				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	-1.490718	0.177971	-8.376198	0.0000
R-squared	0.753011	Mean dependent var		0.082083
Adjusted R-squared	0.753011	S.D. dependent var		4.086960
S.E. of regression	2.031138	Akaike info criterion		4.295843
Sum squared resid	94.88695	Schwarz criterion		4.344928
Log likelihood	-50.55011	Hannan-Quinn criter.		4.308865
Durbin-Watson stat	2.151988			

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 15: نتائج اختبار ADF لاستقرار السلسلة INF

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة INF بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF				
Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.822527	0.6633
Test critical values:	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:32				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.274446	0.150586	-1.822527	0.0820
C	5.293030	3.995794	1.324650	0.1989
@TREND("1990")	-0.240108	0.206940	-1.160277	0.2584
R-squared	0.132181	Mean dependent var		-0.474800
Adjusted R-squared	0.053289	S.D. dependent var		5.450638
S.E. of regression	5.303421	Akaike info criterion		6.286748
Sum squared resid	618.7780	Schwarz criterion		6.433013
Log likelihood	-75.58435	Hannan-Quinn criter.		6.327315
F-statistic	1.675460	Durbin-Watson stat		1.618556
Prob(F-statistic)	0.210242			

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة INF بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF				
Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.405328	0.5634
Test critical values:	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:39				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.151546	0.107837	-1.405328	0.1733
C	0.986531	1.491066	0.661628	0.5148
R-squared	0.079077	Mean dependent var		-0.474800
Adjusted R-squared	0.039037	S.D. dependent var		5.450638
S.E. of regression	5.343190	Akaike info criterion		6.266141
Sum squared resid	656.6427	Schwarz criterion		6.363651
Log likelihood	-76.32677	Hannan-Quinn criter.		6.293186
F-statistic	1.974946	Durbin-Watson stat		1.740859
Prob(F-statistic)	0.173288			

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة INF بالنسبة للنموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF				
Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.332746	0.1643
Test critical values:				
	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:41				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.101789	0.076375	-1.332746	0.1951
R-squared	0.061549	Mean dependent var		-0.474800
Adjusted R-squared	0.061549	S.D. dependent var		5.450638
S.E. of regression	5.280232	Akaike info criterion		6.204995
Sum squared resid	669.1404	Schwarz criterion		6.253750
Log likelihood	-76.56244	Hannan-Quinn criter.		6.218518
Durbin-Watson stat	1.800797			

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 16: نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة $D(INF)$ بالجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(INF)$ بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)				
Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.068880	0.0023
Test critical values:				
	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:50				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.013566	0.199959	-5.068880	0.0001
C	-2.697791	2.382335	-1.132415	0.2702
@TREND("1990")	0.134107	0.156822	0.855154	0.4021
R-squared	0.556879	Mean dependent var	-0.307500	
Adjusted R-squared	0.514677	S.D. dependent var	7.633747	
S.E. of regression	5.318062	Akaike info criterion	6.296564	
Sum squared resid	593.9174	Schwarz criterion	6.443820	
Log likelihood	-72.55876	Hannan-Quinn criter.	6.335631	
F-statistic	13.19554	Durbin-Watson stat	2.219226	
Prob(F-statistic)	0.000194			

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(INF)$ بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)				
Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.096771	0.0004
Test critical values:				
	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:53				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.012892	0.198732	-5.096771	0.0000
C	-0.886959	1.084869	-0.817572	0.4224
R-squared	0.541448	Mean dependent var	-0.307500	
Adjusted R-squared	0.520604	S.D. dependent var	7.633747	
S.E. of regression	5.285484	Akaike info criterion	6.247461	
Sum squared resid	614.5995	Schwarz criterion	6.345632	
Log likelihood	-72.96953	Hannan-Quinn criter.	6.273506	
F-statistic	25.97708	Durbin-Watson stat	2.143223	
Prob(F-statistic)	0.000042			

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(INF)$ بالنسبة للنموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)				
Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.075556	0.0000
Test critical values:				
	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/21/19 Time: 10:58				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.995865	0.196208	-5.075556	0.0000
R-squared	0.527516	Mean dependent var		-0.307500
Adjusted R-squared	0.527516	S.D. dependent var		7.633747
S.E. of regression	5.247247	Akaike info criterion		6.194058
Sum squared resid	633.2729	Schwarz criterion		6.243144
Log likelihood	-73.32870	Hannan-Quinn criter.		6.207080
Durbin-Watson stat	2.108075			

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 17: نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة GB

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة GB بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GB				
Null Hypothesis: GB has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.133198	0.9026
Test critical values:	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GB)				
Method: Least Squares				
Date: 10/19/19 Time: 18:36				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GB(-1)	-0.239603	0.211439	-1.133198	0.2693
C	1.703573	1.802525	0.945104	0.3549
@TREND("1990")	-0.157488	0.120569	-1.306203	0.2050

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة GB بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GB				
Null Hypothesis: GB has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.157900	0.6759
Test critical values:	1% level		-3.724070	
	5% level		-2.986225	
	10% level		-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GB)				
Method: Least Squares				
Date: 10/19/19 Time: 18:43				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GB(-1)	-0.248429	0.214551	-1.157900	0.2588
C	-0.333353	0.917814	-0.363204	0.7198

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة GB بالنسبة للنموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GB					
Null Hypothesis: GB has a unit root					
Exogenous: None					
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.333126	0.1641	
Test critical values:	1% level		-2.660720		
	5% level		-1.955020		
	10% level		-1.609070		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(GB)					
Method: Least Squares					
Date: 10/19/19 Time: 18:45					
Sample (adjusted): 1991 2015					
Included observations: 25 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	GB(-1)	-0.269917	0.202469	-1.333126	0.1950

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 18: نتائج اختبار ADF لإستقرارية السلسلة D(GB)
الجدول رقم 01: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(GB) بالنسبة للنموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GB)				
Null Hypothesis: D(GB) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.465548	0.0010
Test critical values:				
	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 10/19/19 Time: 18:46				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GB(-1))	-1.243270	0.227474	-5.465548	0.0000
C	1.847440	2.002362	0.922630	0.3667
@TREND("1990")	-0.191442	0.132742	-1.442211	0.1640

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات ADF للسلسلة D(GB) بالنسبة للنموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GB)				
Null Hypothesis: D(GB) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.184686	0.0003
Test critical values:				
	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 10/19/19 Time: 18:49				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GB(-1))	-1.194633	0.230416	-5.184686	0.0000
C	-0.724539	0.932623	-0.776883	0.4455

الجدول رقم 03: نتائج اختبارات ADF للسلسلة $D(GB)$ بالنسبة للنموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GB)					
Null Hypothesis: D(GB) has a unit root					
Exogenous: None					
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)					
			t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.190709	0.0000	
Test critical values:	1% level		-2.664853		
	5% level		-1.955681		
	10% level		-1.608793		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(GB,2)					
Method: Least Squares					
Date: 10/19/19 Time: 18:54					
Sample (adjusted): 1992 2015					
Included observations: 24 after adjustments					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	D(GB(-1))	-1.183281	0.227961	-5.190709	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 19: نموذج الدراسة للمتغير BC

Dependent Variable: BC				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 04/30/19 Time: 20:31				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
BC = C(1)*BC(-1) + C(2)*ER(-1) + C(3)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.780283	0.184571	4.227559	0.0003
C(2)	0.016330	0.103789	0.157339	0.8764
C(3)	0.749176	6.115322	0.122508	0.9036
R-squared	0.505072	Mean dependent var		11.13640
Adjusted R-squared	0.460078	S.D. dependent var		13.21767
S.E. of regression	9.712262	Akaike info criterion		7.496822
Sum squared resid	2075.217	Schwarz criterion		7.643087
Log likelihood	-90.71028	Hannan-Quinn criter.		7.537390
F-statistic	11.22545	Durbin-Watson stat		1.683991
Prob(F-statistic)	0.000436			

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 20: نتائج اختبار *LM Test* بين المتغيرين *ER* و *BC*

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 01/11/20 Time: 17:21						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 25						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.225531	4	0.8739	0.303267	(4, 38.0)	0.8740
2	1.954521	4	0.7441	0.488233	(4, 38.0)	0.7443
3	1.083092	4	0.8969	0.267528	(4, 38.0)	0.8970
4	2.706663	4	0.6080	0.682733	(4, 38.0)	0.6083
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.225531	4	0.8739	0.303267	(4, 38.0)	0.8740
2	4.065675	8	0.8511	0.493627	(8, 34.0)	0.8521
3	7.140566	12	0.8482	0.565795	(12, 30.0)	0.8517
4	10.97687	16	0.8109	0.641281	(16, 26.0)	0.8213
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 21: نتائج إختبار *jaraque_bera* بين المتغيرين ER و BC

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 01/11/20 Time: 17:25				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 25				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.997599	4.146682	1	0.0417
2	0.696135	2.019182	1	0.1553
Joint		6.165864	2	0.0458
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.228668	1.572526	1	0.2098
2	3.602196	0.377750	1	0.5388
Joint		1.950276	2	0.3771
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	5.719208	2	0.0573	
2	2.396932	2	0.3017	
Joint	8.116141	4	0.0874	

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 22: درجة تقدير النموذج VAR بين المتغيرين ER و EG

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: EG ER
 Exogenous variables: C
 Date: 04/30/19 Time: 20:52
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-126.1253	NA	392.3378	11.64775	11.74694	11.67112
1	-106.3790	34.10715*	94.06068*	10.21628*	10.51383*	10.28637*
2	-104.9169	2.259641	119.9882	10.44699	10.94292	10.56382
3	-103.8754	1.420227	161.7345	10.71595	11.41025	10.87950
4	-102.7648	1.312521	222.4221	10.97862	11.87129	11.18891

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 23: نموذج الدراسة للمتغير EG

Dependent Variable: EG
 Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
 Date: 05/01/19 Time: 11:42
 Sample (adjusted): 1991 2015
 Included observations: 25 after adjustments
 EG = C(1)*EG(-1) + C(2)*ER(-1) + C(3)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.076022	0.200351	-0.379441	0.7080
C(2)	0.077058	0.020827	3.699918	0.0013
C(3)	-1.556519	1.043257	-1.491981	0.1499

R-squared	0.495739	Mean dependent var	2.960000
Adjusted R-squared	0.449897	S.D. dependent var	2.154636
S.E. of regression	1.598071	Akaike info criterion	3.887639
Sum squared resid	56.18431	Schwarz criterion	4.033904
Log likelihood	-45.59548	Hannan-Quinn criter.	3.928207
F-statistic	10.81408	Durbin-Watson stat	1.843985
Prob(F-statistic)	0.000536		

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 24: نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و EG

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 01/11/20 Time: 21:57						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 25						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.152145	4	0.7078	0.538975	(4, 38.0)	0.7080
2	1.823895	4	0.7681	0.454835	(4, 38.0)	0.7683
3	1.682987	4	0.7938	0.418932	(4, 38.0)	0.7939
4	4.319952	4	0.3644	1.112789	(4, 38.0)	0.3647
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.152145	4	0.7078	0.538975	(4, 38.0)	0.7080
2	3.638187	8	0.8882	0.439136	(8, 34.0)	0.8889
3	5.065481	12	0.9558	0.389313	(12, 30.0)	0.9569
4	9.251270	16	0.9027	0.525820	(16, 26.0)	0.9086
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 25: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jaraque_bera بين المتغيرين

ER و EG

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 01/11/20 Time: 22:08				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 25				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.441638	0.812684	1	0.3673
2	1.550782	10.02052	1	0.0015
Joint		10.83321	2	0.0044
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	1.970715	1.103569	1	0.2935
2	6.239669	10.93276	1	0.0009
Joint		12.03633	2	0.0024
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	1.916253	2	0.3836	
2	20.95329	2	0.0000	
Joint	22.86954	4	0.0001	
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation				

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 26: درجة تقدير النموذج VAR بين المتغيرين ER و INF

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: INF ER
 Exogenous variables: C
 Date: 05/01/19 Time: 12:11
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-154.1155	NA	4997.487	14.19232	14.29150	14.21568
1	-126.3553	47.94954*	578.2236*	12.03230*	12.32985*	12.10239*
2	-123.8826	3.821361	672.8672	12.17115	12.66707	12.28797
3	-122.5548	1.810638	883.6694	12.41407	13.10837	12.57763
4	-116.8116	6.787482	797.5571	12.25560	13.14827	12.46588

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 27: نموذج الدراسة للمتغير INF

Dependent Variable: INF
 Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
 Date: 05/01/19 Time: 12:27
 Sample (adjusted): 1991 2015
 Included observations: 25 after adjustments
 INF = C(1)*INF(-1) + C(2)*ER(-1) + C(3)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.378670	0.142337	2.660382	0.0143
C(2)	-0.278122	0.068337	-4.069853	0.0005
C(3)	22.59750	5.433436	4.158971	0.0004

R-squared	0.845460	Mean dependent var	9.168000
Adjusted R-squared	0.831410	S.D. dependent var	10.04986
S.E. of regression	4.126437	Akaike info criterion	5.784872
Sum squared resid	374.6046	Schwarz criterion	5.931137
Log likelihood	-69.31090	Hannan-Quinn criter.	5.825440
F-statistic	60.17877	Durbin-Watson stat	1.853801
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 28: نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و INF

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 01/11/20 Time: 22:54						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 25						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	4.277864	4	0.3697	1.101342	(4, 38.0)	0.3700
2	1.472292	4	0.8315	0.365491	(4, 38.0)	0.8316
3	3.647696	4	0.4558	0.931421	(4, 38.0)	0.4561
4	1.300383	4	0.8613	0.322100	(4, 38.0)	0.8614
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	4.277864	4	0.3697	1.101342	(4, 38.0)	0.3700
2	5.232127	8	0.7325	0.645556	(8, 34.0)	0.7341
3	7.335430	12	0.8347	0.582911	(12, 30.0)	0.8384
4	9.289000	16	0.9010	0.528281	(16, 26.0)	0.9070
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 29: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jaraque_bera بين المتغيرين ER و INF

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 01/11/20 Time: 23:04				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 25				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.200186	0.166977	1	0.6828
2	1.269253	6.712511	1	0.0096
Joint		6.879488	2	0.0321
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.994213	3.49E-05	1	0.9953
2	5.688546	7.529459	1	0.0061
Joint		7.529493	2	0.0232
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	0.167012	2	0.9199	
2	14.24197	2	0.0008	
Joint		14.40898	4	0.0061
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation				

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 30: درجة تقدير النموذج VAR بين المتغيرين ER و GB

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-176.5931	NA	9967.662	14.88276	14.98093	14.90880
1	-138.0100	67.52041*	559.8726*	12.00083*	12.29535*	12.07897*
2	-137.9374	0.115010	784.2603	12.32811	12.81897	12.45834

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 31: نموذج الدراسة للمتغير GB

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.760829	0.224410	3.390351	0.0026
C(2)	-0.008600	0.044707	-0.192365	0.8492
C(3)	0.183896	2.847688	0.064577	0.9491

R-squared	0.349000	Mean dependent var	0.553200
Adjusted R-squared	0.289819	S.D. dependent var	5.347551
S.E. of regression	4.506502	Akaike info criterion	5.961086
Sum squared resid	446.7884	Schwarz criterion	6.107351
Log likelihood	-71.51358	Hannan-Quinn criter.	6.001654
F-statistic	5.897094	Durbin-Watson stat	1.834831
Prob(F-statistic)	0.008900		

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 32: نتائج اختبار LM Test بين المتغيرين ER و GB

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 01/11/20 Time: 23:26						
Sample: 1990 2015						
Included observations: 25						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.115205	4	0.9984	0.028104	(4, 38.0)	0.9984
2	3.420289	4	0.4901	0.870773	(4, 38.0)	0.4904
3	2.224996	4	0.6945	0.557745	(4, 38.0)	0.6946
4	1.925403	4	0.7495	0.480779	(4, 38.0)	0.7496
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.115205	4	0.9984	0.028104	(4, 38.0)	0.9984
2	3.538156	8	0.8962	0.426476	(8, 34.0)	0.8969
3	4.602512	12	0.9700	0.351346	(12, 30.0)	0.9707
4	7.772652	16	0.9553	0.431577	(16, 26.0)	0.9582

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

الملحق رقم 33: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jaraque_bera بين المتغيرين ER و GB

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 01/11/20 Time: 23:27				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 25				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.385416	0.618939	1	0.4314
2	0.435643	0.790769	1	0.3739
Joint		1.409708	2	0.4942
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.177388	0.032777	1	0.8563
2	2.770018	0.055096	1	0.8144
Joint		0.087873	2	0.9570
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	0.651716	2	0.7219	
2	0.845865	2	0.6551	
Joint		1.497581	4	0.8271

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.10

الملحق رقم 34 : إختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 01/12/20 Time: 11:52			
Sample: 1990 2015			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EG does not Granger Cause BC	25	1.35002	0.2577
BC does not Granger Cause EG		0.21606	0.6466
INF does not Granger Cause BC	25	0.22224	0.6420
BC does not Granger Cause INF		0.03582	0.8516
GB does not Granger Cause BC	25	2.25626	0.1473
BC does not Granger Cause GB		0.86631	0.3621
ER does not Granger Cause BC	25	0.02476	0.8764
BC does not Granger Cause ER		3.32615	0.0818
INF does not Granger Cause EG	25	3.28505	0.0836
EG does not Granger Cause INF		13.8134	0.0012
GB does not Granger Cause EG	25	0.21489	0.6475
EG does not Granger Cause GB		1.35540	0.2568
ER does not Granger Cause EG	25	13.6894	0.0013
EG does not Granger Cause ER		1.68572	0.2076
GB does not Granger Cause INF	25	0.00283	0.9581
INF does not Granger Cause GB		0.03530	0.8527
ER does not Granger Cause INF	25	16.5637	0.0005
INF does not Granger Cause ER		0.00403	0.9499
ER does not Granger Cause GB	25	0.03700	0.8492
GB does not Granger Cause ER		9.79667	0.0049

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 35: دالة الإستجابة لردة الفعل بين ER و BC

Impulse Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations		
Response of BC:		
Period	BC	ER
1	9.712262 (1.37352)	0.000000 (0.00000)
2	7.540809 (2.18360)	0.079984 (0.50848)
3	5.818666 (3.19307)	0.138257 (0.87086)
4	4.455196 (3.81728)	0.179559 (1.11966)
5	3.377885 (4.13451)	0.207655 (1.28068)
6	2.528729 (4.24105)	0.225534 (1.37440)
7	1.861337 (4.21076)	0.235565 (1.41703)
8	1.338623 (4.09579)	0.239619 (1.42136)
9	0.930942 (3.93143)	0.239175 (1.39748)
10	0.614611 (3.74074)	0.235394 (1.35330)

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 36: دالة الإستجابة لردة الفعل بين ER و EG

Impulse Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations		
Response of EG:		
Period	EG	ER
1	1.598071 (0.22600)	0.000000 (0.00000)
2	-0.187181 (0.34408)	0.426012 (0.12995)
3	-0.161429 (0.13140)	0.379616 (0.09755)
4	-0.144477 (0.11494)	0.339702 (0.08776)
5	-0.129284 (0.10251)	0.303980 (0.08479)
6	-0.115689 (0.09215)	0.272015 (0.08555)
7	-0.103523 (0.08348)	0.243411 (0.08779)
8	-0.092637 (0.07617)	0.217814 (0.09014)
9	-0.082896 (0.06995)	0.194910 (0.09194)
10	-0.074179 (0.06458)	0.174414 (0.09291)

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 37: دالة الإستجابة لردة الفعل بين ER و INF

Impulse Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations		
Response of INF:		
Period	INF	ER
1	4.126437 (0.58357)	0.000000 (0.00000)
2	1.125946 (0.76199)	-1.553942 (0.44054)
3	0.014992 (0.64237)	-2.000601 (0.43743)
4	-0.372145 (0.61026)	-2.035403 (0.45229)
5	-0.484324 (0.62687)	-1.924925 (0.47770)
6	-0.494157 (0.61781)	-1.770591 (0.49651)
7	-0.467816 (0.58312)	-1.610305 (0.51241)
8	-0.430485 (0.53658)	-1.457603 (0.52818)
9	-0.391581 (0.48772)	-1.316733 (0.54317)
10	-0.354474 (0.44123)	-1.188461 (0.55564)

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*

الملحق رقم 38: دالة الإستجابة لردة الفعل بين ER و GB

Impulse Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations		
Response of GB:		
Period	GB	ER
1	4.506502 (0.63732)	0.000000 (0.00000)
2	3.444270 (1.14096)	-0.038481 (0.20011)
3	2.664258 (1.67558)	-0.065294 (0.34220)
4	2.090290 (2.00119)	-0.083637 (0.44312)
5	1.666789 (2.19387)	-0.095841 (0.51473)
6	1.353210 (2.31162)	-0.103604 (0.56539)
7	1.119969 (2.38869)	-0.108167 (0.60101)
8	0.945481 (2.44331)	-0.110429 (0.62577)
9	0.813993 (2.48438)	-0.111049 (0.64265)
10	0.714012 (2.51595)	-0.110504 (0.65376)

المصدر: مخرجات برنامج *EViews.10*